



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

الوهم المالي وانعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصاديات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق

أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي
جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالبة

زينب جبار عبد الحسين الدعي

بإشراف الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

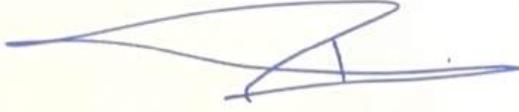
﴿ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة الجاثية - الآية 36

إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان الاطروحة الموسومة ب (الوهم المالي و انعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصاديات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (زينب جبار عبد الحسين) قد أجريت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم وخال من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت .



أ.د محمد عبد الرسول جاسم

كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة كربلاء

2024 / /

إقرار المشرف

أشهد ان الاطروحة الموسومة ب (الوهم المالي و انعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصاديات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق) التي تقدمت بها الطالبة (زينب جبار عبد الحسين) والتي أجريت تحت اشرافي في قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية .

التوقيع

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

توصية السيد رئيس القسم

بناء على توصية المشرف ارشح الأطروحة للمناقشة

أ.م.د خضير عباس حسين الوائلي

رئيس القسم

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، نشهد أننا اطلعنا على الاطروحة الموسومة ب (الوهم المالي وانعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصادات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق) وقد ناقشنا الطالبة " زينب جبار عبد الحسين " في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جداً) .

التوقيع

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

عضوا

التوقيع

أ.د عبد الرحمن عبيد جمعة

رئيسا

التوقيع

أ.د. عمار محمود حميد

عضوا

التوقيع

أ.م.د محمد راضي جعفر

عضوا

التوقيع

أ.م.د زينب هادي نعمة

عضوا

التوقيع

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عضوا مشرفا

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على إقرار المشرفين والمقومين اللغوي و العلمي على أطروحة الدكتوراه / قسم الاقتصاد للطالبة (زينب جبار عبد الحسين) الموسومة ب (الوهم المالي وانعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصاديات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق) ارشح الاطروحة للمناقشة .

أ.د علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار حنين الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

الأهداء

الى : من أرسى أسس التعلم والتعليم خاتم الأنبياء ونبي الرحمة (صل الله عليه

واله وسلم) وال بيته الأطهار (عليهم السلام)

الذي لم تفارقني روحه وبقيت حاضرة في روحي والذي رحمه الله تعالى

الأخلاق التي خمتني بحنانها والذي حفظها الله تعالى

أخوتي وأختي وأهلي جميعا مودة وإخلاصا

زوجي الغالي وفاء وحباً

الى من هم قطعة مني مريم وآية

الباحثة

المستخلص

يتناول البحث العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية وكيف يمكن ان يؤثر الوهم المالي في الاستدامة المالية بشكل سلبي في اقتصادات ريعية تمثلت بالمملكة العربية السعودية و الجزائر و العراق ، من خلال اخذ مؤشرات رئيسة لكل من المفهومين فتمثلت مؤشرات الوهم المالي (مؤشر دقة التخصيص ، مؤشر إنتاجية الانفاق العام ، مؤشر الحيز المالي ، مؤشر الانضباط المالي) في حين تم اختيار مؤشرات للاستدامة المالية تمثلت (نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر الفجوة الضريبية) وركزت فرضية البحث على ان للوهم المالي انعكاسا وبشكل سلبي على الاستدامة المالية ومع وجود الوهم المالي فإنه لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية كما افترضت الدراسة ان للوهم المالي تأثيرا على الاستدامة المالية في العراق و دول العينة ويكون تأثير دول العينة اقل حدة من الاقتصاد العراقي ، اما أهمية البحث فتمثلت بدراسة المؤشرات الأساسية للوهم و الاستدامة المالية في دول العينة والعراق من اجل بيان مستوى كل متغير في دول العينة وكيف ان يؤدي تحقق الوهم المالي حتى وان كان بنسب متفاوتة الى انعدام الاستدامة المالية او تحققها بشكل ضئيل ، اما هدف البحث تمثل بتحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في العراق و دول العينة مع بيان الى أي مدى يمكن ان تسهم مؤشرات الوهم المالي في عدم تحقق الاستدامة المالية ، وتوصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات من بينها ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة وعدم الاعتماد على الإيرادات الريعية والتي تتسم بالتذبذب نتيجة تعرضها لصدمات خارجية خارج حدود الاقتصاد المحلي مما يتسبب في عدم كفايتها لمجابهة الإيرادات و من ثمّ التوجه نحو مصادر أخرى من الإيرادات ومنها الدين العام و في نفس الوقت تحنل النفقات الاستهلاكية الحصة الأكبر من الانفاق العام مما يتسبب بمشاكل عديدة للاقتصاد من أهمها ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة وهذا هو عائق أساسي امام الاستدامة المالية ، كما انه لا يتم تطبيق قواعد الانضباط المالي على النفقات العامة والإيرادات العامة في العراق و دول العينة بشكل صحيح . كما اوصت الدراسة بضرورة الاعلان عن كافة المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة ، فيجب ان تتوفر تقارير مفصلة عن النفقات و الإيرادات العامة أي الموازنة العامة للدولة من أجل ان تتوفر صورة واضحة المعالم للأفراد والذين يمثلون المتلقي الرئيس للخدمات العامة للدولة وأيضا تفعيل إجراءات الانضباط المالي من خلال وضع حدود لكل من الإيرادات والنفقات العامة والعجز المالي وبالتالي الحد من الوهم المالي و تحقيق الاستدامة المالية .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	الشكر و التقدير
ث	المستخلص
ج	قائمة المحتويات
خ	قائمة الجدول
ذ	قائمة الاشكال البيانية
9-1	المقدمة
2	أهمية الدراسة
2	مشكلة الدراسة
2	فرضية الدراسة
2	هدف الدراسة
2	منهج الدراسة و اسلوبها
3	الحدود الزمانية و المكانية للدراسة
3	هيكلية الدراسة
4	الدراسات السابقة
53-11	الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي للوهم المالي و الاستدامة المالية
11	تمهيد
29-12	المبحث الأول : الاطار النظري للوهم المالي
12	اولا :- مفهوم الوهم المالي
14	ثانيا :- التطور النظري لمفهوم الوهم المالي
16	ثالثا :- مصادر نشوء الوهم المالي
23	رابعا :- العلاقة بين الوهم المالي والانفاق العام ببيانها
24	خامسا :- مؤشرات الوهم المالي
44-30	المبحث الثاني :- الاطار النظري للاستدامة المالية
30	اولا:- نشأة مفهوم الاستدامة المالية
32	ثانيا :- تعريف الاستدامة المالية
33	ثالثا :- الاستدامة المالية في منظور المدارس الاقتصادية
39	رابعا :- مؤشرات الاستدامة المالية
42	خامسا :- العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية
53-45	المبحث الثالث :- العلاقة بين الوهم المالي و الاستدامة المالية
46	أولا :- العلاقة بين مؤشر الوهم المالي و الاستدامة المالية من خلال مؤشر دقة التخصيص
48	ثانيا : العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر إنتاجية الانفاق العام
50	ثالثا:- العلاقة بين مؤشر الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الحيز المالي
51	رابعا: - العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الانضباط المالي

117-55	الفصل الثاني :- تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق
75-56	المبحث الأول :- تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي
55	تمهيد
56	أولا :- مقدمة عن الاقتصاد السعودي
57	1- تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته الأساسية بالاقتصاد السعودي
60	2- تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية بالاقتصاد السعودي
69-62	ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد السعودي
73-69	ثالثا :- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي
75-74	رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي
96-76	المبحث الثاني :- تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري
76	أولا :- مقدمة عن الاقتصاد الجزائري
77	1- تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته بالاقتصاد الجزائري
79	2- تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية بالاقتصاد الجزائري
90-82	ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد الجزائري
94-90	ثالثا :- مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري
96-94	رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري
117-97	المبحث الثالث :- تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراق
97	أولا :- مقدمة عن الاقتصاد العراقي
97	تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته بالاقتصاد العراقي
100	تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية بالاقتصاد العراقي
111-103	ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد العراقي
115-111	ثالثا :- مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي
117-115	رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي
158-119	الفصل الثالث :- قياس وتحليل أثر الوهم على الاستدامة المالية في دول العينة و العراق
119	تمهيد
124-120	المبحث الأول :- الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة
147-125	المبحث الثاني :- تحليل و قياس أثر الوهم المالي في السعودية و الجزائر
158-148	المبحث الثالث :- تحليل و قياس أثر الوهم المالي في العراق
162-160	الاستنتاجات و التوصيات
177-164	المصادر و المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	الانفاق العام و مكوناته الرئيسية في الاقتصاد السعودي ونسبها للإنفاق العام	1
60	الايادات العامة ومكوناتها الرئيسية في السعودية ونسبها للإيراد	2
63	مؤشر دقة التخصيص للإنفاق العام في الاقتصاد السعودي	3
64	يوضح إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد السعودي	4
66	الايادات الضريبية و نسبتها من الايرادات العامة والنتاج المحلي في الاقتصاد السعودي	5
68	الفائض والعجز في الموازنة العامة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السعودي	6
70	الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ونسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السعودي	7
72	يوضح مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد السعودي	8
74	العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي	9
78	الانفاق العام و مكوناته الرئيسية في الاقتصاد الجزائري	10
80	الايادات العامة و مكوناتها الرئيسية في الاقتصاد الجزائري	11
82	مؤشر دقة التخصيص للإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري	12
84	مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري	13
86	إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد السعودي	14
87	الايادات الضريبية ونسبتها من الايرادات العامة في الاقتصاد الجزائري	15
89	الفائض والعجز في الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري	16
91	الدين العام و مكوناته الرئيسية في الاقتصاد الجزائري	17
93	مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد الجزائري	18
95	العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري	19
99	الانفاق العام و مكوناته الرئيسية في الاقتصاد العراقي	20
102	الايادات العامة و مكوناتها الرئيسية في الاقتصاد العراقي	21
104	مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة في الاقتصاد العراقي	22
105	مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي	23
107	إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد العراقي	24
108	الايادات الضريبية و نسبتها من الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي	25
110	الفائض والعجز في الموازنة العامة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي	26
112	الدين العام و مكوناته الرئيسية في الاقتصاد العراقي	27
114	مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد العراقي	28
116	العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي	29
120	توصيف متغيرات الانموذج القياسي	30
125	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للانموذج القياسي في السعودية	31

126	تقدير العلاقة الدالية باستخدام أنموذج (ARDL) في السعودية	32
127	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في السعودية	33
128	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في السعودية	34
128	اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في السعودية	35
132	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية في السعودية	36
132	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في السعودية	37
133	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة الفجوة الضريبية في السعودية	38
133	اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في السعودية	39
136	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في الجزائر	40
138	تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) لدالة مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	41
139	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في الجزائر	42
139	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في الجزائر	43
140	اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل في الجزائر	44
143	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر	45
143	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في الجزائر	46
144	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة الفجوة الضريبية في الجزائر	47
145	اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في الجزائر	48
148	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في العراق	49
150	تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) في العراق	50
150	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق	51
151	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في العراق	52
151	اختبار انموذج تصحيح الخطأ و العلاقتين قصيرة وطويلة الاجل في العراق	53
155	نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية العراق	54
155	اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق	55
156	اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في العراق	56
156	اختبار انموذج تصحيح الخطأ و العلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في العراق	57

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	العلاقة بين الوهم المالي و الانفاق العام ببيانيا	1
48	تأثير الوهم المالي على الاستدامة المالية من خلال مؤشر دقة التخصيص	2
50	العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر إنتاجية الانفاق العام	3
51	العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الحيز المالي	4
53	العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الانضباط المالي	5
59	الانفاق العام ومكوناته في الاقتصاد السعودي	6
62	الإيرادات العامة و مكوناتها في الاقتصاد السعودي	7
71	الدين العام و مكوناته في الاقتصاد السعودي	8
79	الانفاق العام و مكوناته في الاقتصاد الجزائري	9
81	الإيرادات العامة و مكوناتها في الاقتصاد الجزائري	10
93	الدين العام و مكوناته في الاقتصاد الجزائري	11
100	الانفاق العام و مكوناته في الاقتصاد العراقي	12
103	الإيرادات العامة و مكوناتها في الاقتصاد العراقي	13
113	الدين العام و مكوناته في الاقتصاد العراقي	14
130	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي في السعودية	15
131	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي في السعودية	16
135	الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في السعودية	17
136	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة حجم الفجوة الضريبية في السعودية	18
141	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر	19
142	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي	20
146	الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في الجزائر	21
147	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة حجم الفجوة الضريبية في الجزائر	22
153	الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي في العراق	23
154	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في العراق	24
158	الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في العراق	25
158	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لدالة حجم الفجوة الضريبية في الاقتصاد العراقي	26

المقدمة

يعد الانفاق العام من المواضيع التي تحتل أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي ، فهو من اهم الأدوات التي تتمكن الدولة من خلاله تقديم خدماتها ، بالإضافة الى دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، ولكن على الرغم من أهميته الا انه لا بد وان يكون ضمن قواعد وحدود معينة تجنباً للهدر و الاسراف الذي يمكن ان يحصل مما يسبب هدراً في المال العام وعدم قدرة الدولة على تقديم خدماتها العامة ، و تعد نظرية الوهم المالي من النظريات التي اهتمت بتفسير التوسع المبالغ في الانفاق العام إذ أنّ الوهم المالي يتحقق عندما لا يكون لدى دافعي الضرائب أي تصور واضح عن الإيرادات الحكومية و يصاحبها فشل من قبل الحكومة في تصويب دقة النفقات العامة و من ثمّ يتحقق الوهم المالي عندما تبدو كلفة النفقات التشغيلية اقل مما هي عليه فعلاً . وفي ظل عدم دقة المعلومات او غيابها تنعدم القدرة لدى الافراد على الربط بين النفقة العامة و مردودها و انعدام الرغبة في مراقبة الانفاق العام و محاسبة الحكومة وهذا يؤدي بالأفراد الى مطالبة الحكومة بمزيد من الانفاق العام مما يؤدي الى التوسع غير الكفوء في النفقات العامة و هذا من مصلحة الطبقة السياسية بالدرجة الأولى ، مما يؤدي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة ، و تزايد معدلات التضخم و ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري مما يؤثر سلباً على أوضاع الدين العام و الاستدامة المالية . كما ان زيادة الفجوة بين الموازنة المخططة و الفعلية و انخفاض إنتاجية الانفاق تعد مسببات رئيسة في ظهور الوهم المالي ، ويسهم دور الدولة التدخلية و تطور و زيادة المهام التي تقوم بها الدولة الى زيادة النفقات العامة و من اجل الانفاق على مهامها المختلفة وفي حال عدم كفاية إيراداتها يتوجب عليها الاستدانة من الداخل او الخارج (الدين العام) مما يتوجب عليها تغطية نفقاتها و الوفاء بالتزاماتها المالية من دون أن يؤدي الى زيادة و تطور عجز الموازنة او الاضرار بحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يسمى بالاستدامة المالية . ولما كان العنصر الرئيس لتحقيق الاستدامة المالية هو طبيعة هيكل الإيرادات العامة الممولة للموازنة فكلما كان هناك تنوع في هيكل الإيرادات العامة و استقرار هذا التنوع كان بالإمكان تحقيق الاستدامة المالية. وفي اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي او أي اقتصاد ريعي كالمملكة العربية السعودية او الجزائر والتي تتسم بغلبة النفقات العامة على إيراداتها العامة و اعتمادها على النفط بشكل أساسي في تمويل إيراداتها فهذا الاعتماد المتزايد يعرض إيراداتها للخطر بسبب تذبذب أسعار النفط (عدم الاستقرار) مما يعرضها للعجز بالإضافة الى التراجع في مختلف الجوانب الاقتصادية و ارتفاع الدين العام وبشكل ملحوظ بشقيه الداخلي و الخارجي وهذا ما توصلنا اليه من خلال مؤشرات الاستدامة المالية و المتمثلة بمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي و مؤشر الفجوة الضريبية ، حيث تم استخدامهم لصلتهم بأهم أنواع الوهم المالي و هو وهم العجز و وهم الضرائب .

أولاً :- أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوع الوهم المالي في تأثيره على الاستدامة المالية بالإضافة الى كونه يلقي أهمية في وقتنا الحاضر ، اذ لا يمكن ان تتحقق الاستدامة المالية في الاقتصادات التي تعاني من وجود الوهم المالي في تقديراتها لموازنتها العامة في جانب النفقات و الإيرادات . ويضاف الى ذلك تسليط الضوء على تجارب دول العينة (المملكة العربية السعودية ، الجزائر ، العراق) لمعرفة مدى تأثير الوهم المالي على الاستدامة المالية لكل دولة .

ثانياً :- مشكلة الدراسة

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :-

- 1- الى أي مدى تنسم الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي و دول العينة بظاهرة الوهم المالي و هل للطريقة المعتمدة في اعداد الموازنة العامة للدولة دور في تعميق ظاهرة الوهم المالي ؟
- 2- هل يوجد أثر أو علاقة بين الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة والعراق أي بمعنى اخر هل يؤدي وجود الوهم المالي في الاقتصادات الريعية الى عدم نجاحها في تحقيق الاستدامة المالية ؟

ثالثاً :- فرضية الدراسة

انّ وجود الوهم المالي في العراق يؤدي بشكل وبأخر الى عدم القدرة على تحقق الاستدامة المالية الا أن هذا الامر يكون اقل حدة في دول العينة .

رابعاً :- هدف الدراسة

تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في العراق و دول العينة مع بيان الى أي مدى يمكن ان تسهم مؤشرات الوهم المالي في عدم تحقق الاستدامة المالية .

خامساً :- منهج الدراسة واسلوبها

اعتمد البحث المنهج الاستقرائي-الاستنباطي من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في جميع المعطيات النظرية وتحليلها كما يعتمد الأسلوب الاحصائي في تقدير المؤشرات الكمية والأسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات .

سادسا :- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الحدود الزمانية : وتمثلت بالمدة (2004-2022)

الحدود المكانية : وتمثلت بدول العينة وهي : المملكة العربية السعودية والجزائر فضلا عن العراق .

سابعا :- هيكلية الدراسة

للوصول الى هدف البحث وفقا للمنهجية المعتمدة تم تقسيمه على ثلاثة فصول تضمن **الفصل الأول** الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية تم تقسيم الفصل الأول على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول الاطار النظري للوهم المالي و المبحث الثاني تضمن الاطار النظري للاستدامة المالية اما المبحث الثالث يتضمن العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة أي تأثير مؤشرات الوهم المالي على الاستدامة المالية .

اما **الفصل الثاني** تضمن قياس وتحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في العراق و دول العينة (السعودية و الجزائر) اذ تناول المبحث الأول تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في اقتصاد المملكة العربية السعودية اما المبحث الثاني تضمن تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في العراق في حين تضمن المبحث الثالث تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في العراق .

اما **الفصل الثالث** تضمن قياس العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق اذ تضمن المبحث الأول توصيف الانموذج القياسي و الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة (نموذج Ardl) اما المبحث الثاني فتضمن بيان اثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في كل من الاقتصاد السعودي و الاقتصاد الجزائري في حين تضمن المبحث الثالث بيان أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في العراقي واختتمت الاطروحة بجملة من الاستنتاجات و التوصيات .

الدراسات السابقة
أولاً:- الدراسات العربية

1- (دراسة منى احمد محمد السيد) (2017)	
عنوان الدراسة	الوهم المالي و نمو الانفاق العام : دراسة للحالة المصرية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير في جامعة القاهرة
منهجية الدراسة	<p>تهدف الدراسة الى إعطاء صورة واضحة عن الاطار النظري والمفاهيمي الى كل من محددات نمو الانفاق العام والوهم المالي وعملت الدراسة على تحليل الانفاق العام وهيكله في مصر و دول العينة مع تقييم فاعليته وكفاءته في تحقيق أهدافه من اجل الوقوف على مستوى الهدر وترشيده وأيضا تم تحليل مؤشرات الوهم المالي في الحالة المصرية من اجل معرفة الى أي مدى يسهم الوهم المالي في الزيادة المبالغ فيها في الانفاق العام وتوصلت الدراسة الى وجود توسع مبالغ فيه في الانفاق العام في مصر مقارنة بدول العينة كما توصلت الدراسة من خلال مؤشرات الوهم المالي في الحالة المصرية الى وجود مجموعة من العوامل التي من الممكن أن تؤثر على ادراك الافراد للتكاليف الفعلية المصاحبة للأنفاق العام ، كما توصلت الدراسة الى ان هيكل الموارد العامة قد يشكل مصدرا محتملا للوهم المالي في الحالة المصرية نتيجة تعقيد النظام الضريبي من جهة واعتماد هيكل الموارد العامة مصادر الإيرادات غير الضريبية وبالأخص الاقتراض من جهة أخرى ، كما توصلت الدراسة أنه على الرغم مصر العديد من الإصلاحات المتعلقة بالموازنة العامة والتي أدت دورا مهما في تعزيز الشفافية ، الا انه لا يزال هناك العديد من أوجه القصور التي تعتري الموازنة العامة ، والتي تؤثر على قدرة الافراد على الربط الصحيح بين منافع وتكاليف الانفاق العام .</p>
2- (ساره اكرم خطاب) (2019)	

عنوان الدراسة	قياس الوهم المالي و أثره في الانفاق الحكومي العراق حالة دراسية للمدة (2017-2000)
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية
منهجية الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل تأثير موارد الإيرادات الحكومية في نفقات القطاع العام في الاقتصاد العراقي ، وتأتي أهمية البحث من كون ان الوهم المالي للمواطنين يخلق دوافع لدى السياسيين وصانعي القرار لزيادة الانفاق العام الحكومي ، ولقد افترض البحث ان كلا من العائدات النفطية و الإيرادات الضريبية سواء اكانت المباشرة ام غير المباشرة تسبب الوهم المالي لدى الافراد بشأن النفقات العامة في الاقتصاد العراقي ، و توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات من أهمها ان الوهم المالي في الاقتصاد العراقي يمكن تفسيره من خلال حصة الفرد من العائدات النفطية ، وما تحصل عليه الدولة من عوائد الضرائب المباشرة ، لكن الفرد العراقي لا يعتقد ان هناك وهما ماليا نتيجة ما تحصل عليه الدولة من عوائد الضرائب المباشرة لكن الفرد العراقي لا يعتقد ان هناك وهما ماليا نتيجة ما عليه الدولة من ضرائب غير مباشرة منه ، ومن أجل منع الوهم المالي ، يجب تقليص استخدام عائدات النفط بالتدريج .

ثانيا :- الدراسات الأجنبية

-1 (Paulo Reis Mourao) (2008)	
عنوان الدراسة	Towards a Puviani's Fiscal Illusion Index نحو مؤشر الوهم المالي لبوفيانبي
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية
	تناولت هذه الدراسة الوهم المالي ل 68 دولة ديمقراطية وللمدة الزمنية (2006-1960) وافترضت هذه الدراسة ان الوهم المالي هو تصور خاطئ

<p>لمجاميع الموازنة العامة من وجهات نظر المصوتين في الانتخابات التشريعية و دافعي الضرائب، ومن أجل بناء مؤشر لقياس الوهم المالي تم الاخذ بنظر الاهتمام جميع القضايا المتعلقة بموضوع الوهم المالي ، وتوصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج من بينها ان الوهم المالي يختلف بشكل كبير في جميع انحاء العالم ، اذ تتمتع دول مثل مالي و باكستان و روسيا و سريلانكا بأعلى متوسط القيم على مدار الوقت في الفترة المذكورة ، في حين سجلت النمسا ولوكسمبورغ وهولندا و نيوزلندا ادنى المعدلات ، كما تم الاخذ بنظر الاهتمام البعد الزمني بين (1980-1995) خلال مدة تطبيق المنهج الليبرالي الجديد بحكومات الحد الأدنى وتطبيق اجماع واشنطن حيث لوحظ انخفاض مؤشر الوهم المالي خلال المدة المذكورة أعلاه وبعد عام 1995 ظل المؤشر مستقرا و لأغلب السنوات.</p>	<p>منهجية الدراسة</p>
<p align="center">(Roberto Dell'Anno and Paulo Mourao)(2011) -2</p>	
<p>Fiscal Illusion around the World An Analysis Using the Structural Equation Approach</p> <p>الوهم المالي حول العالم : تحليل باستخدام نهج المعادلات البنوية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>بحث منشور في (sage Journals)</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>في هذه الدراسة تم مناقشة أنواع الوهم المالي و المتمثلة بكل من الوهم الضريبي و وهم المستأجر المتعلق بالضرائب العقارية ومرونة الدخل للهيكل الضريبي و وهم الديون و وهم المنح الدولية وافترضت هذه الدراسة ان الافراد اكثر حساسية للنقصان الذي يمكن ان يحصل للخدمات العامة والتي تقدمها الدولة لهم ، ولا يبدوون في الغالب أي تأثيرات تجاه التكاليف التي يمكن ان تفرض عليهم ولا سيما الضرائب والديون العامة التي تتحملها الدولة ، وتم اخذ مؤشرات لكل من الدين العام والموازنة العامة وتطبيقها على نموذج مكون من (63 دولة) ، وتم استبعاد مجموعة الدول لعدم التوصل الى متغيرات معينة تخص هذه الدول ومن ثم اصبح مجموع الدول الداخلة في</p>	<p>منهجية الدراسة</p>

<p>النموذج (47 دولة) حصلت فيها كل من استراليا وبلغاريا وفرنسا والدنمارك وإيطاليا على نسب عالية من الوهم المالي في حيث تدرجت الدول الأخرى بين قيم متوسطة و صغيرة من الوهم المالي .</p>	
<p>-3 (Martin Baekgaard and other's) (2016)</p>	
<p>Causes of Fiscal Illusion: Lack of Information or Lack of Attention? أسباب الوهم المالي : نقص المعلومات ام نقص الاهتمام ؟</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>بحث منشور في (Revista Hacienda Publica Espanola)</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>تفترض هذه الدراسة أنّ الوهم المالي ان الناخبين (المصوتين) في الانتخابات التشريعية تتوفر لديهم معلومات غير كاملة ومن ثمّ يتمّ التقليل من تكاليف الخدمات العامة ، وأيضاً افترضت الدراسة انه في حال حصول الناخبين ودافعي الضرائب على معلومات كاملة عن الأحوال المالية فإنهم سوف يمتنعون عن تمويل الخدمات العامة من خلال دفع الضرائب ، وتم قياس الوهم المال من خلال اجراء مسح ميداني لمعرفة اراء المواطنين ومعلوماتهم المالية ، وتوصلت الدراسة الى ان الوهم المالي ليس بسبب نقص المعلومات المتاحة ، وانما بسبب قلة الاهتمام من قبل الافراد في معرفة الأمور المالية المتعلقة بالخدمات العامة من ناحية التكاليف معرفة التكاليف والفوائد المتعلقة بها ، وهذا من اهم الأسباب في ظهور الوهم المالي واتساع حجمه .</p>	<p>منهجية الدراسة</p>
<p>-4 (Alani Olusegum Efuntade and Efuntade Olubunmi Omotayo) (2023)</p>	
<p>Relevance of Fiscal Illusion Proposition and Wagner Theory to Nigerian Budget Performance . أهمية نظرية الوهم المالي ونظرية فاغنر بالنسبة لأداء الميزانية النيجيرية</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>بحث منشور في (urnal of Accounting and Financial Management)</p>	<p>نوع الدراسة</p>

قدمت هذه الدراسة تحليلاً تجريبياً لعواقب الوهم المالي على نتائج الإنفاق العام في الدول النامية، وتحديدًا نيجيريا، خلال المدة (1993-2022) ، وقد تم تحديد مؤشرات رئيسية للوهم المالي وهي (وهم العجز، ودرجة وضوح الضرائب. وتوصلت الدراسة الا ان الاقتصاد النيجيري يكشف عن وهم مالي كبير والذي تم قياسه وفقا للمؤشرات أعلاه . وأيضا توصلت الدراسة أن للوهم المالي تأثير كبير وإيجابي على الطلب على الإنفاق الحكومي في الاقتصاد خلال المدة الزمنية المختارة. كما أظهرت ان الوهم المالي في المالية العامة ليس حديثاً، ولكن يمكن عده مستمداً من المناقشة التي أثارها بوفيانى (1903) وأغناها بوكانان (1960) بشكل كبير. ، واستنتجت هذه الدراسة ان للوهم المالي تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي الوطني فهو يعمل على تقليل النمو بسبب تضمن الوهم المالي هدر و اسراف. بالإضافة إلى ذلك ، وقد تعمل الحكومة على خلق وهم كاذب بأن النفقات العامة أقل مما هي عليه في الواقع، فقد تقوم الحكومة بخفض النفقات بطريقة ظاهرية. ومن ناحية أخرى، بدون إجراءات إضافية، قد تقوم الحكومة بإدخال نفقات عامة جديدة خارج الموازنة، دون خضوعها لرقابة خاصة من قبل المختصين في الموازنة العامة .

منهجية الدراسة

ثالثاً :- اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة

- من حيث عنوان الدراسة الوهم المالي وانعكاساته على الاستدامة المالية في اقتصادات ريعية مختارة مع إشارة خاصة للعراق
- من حيث عينة البحث والتي اشتملت على السعودية و الجزائر فضلا عن العراق .
- من حيث الحدود الزمانية كانت من 2004-2022
- من حيث المؤشرات المستخدمة في الدراسة ، مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام و إنتاجية الانفاق العام و الحيز المالي و الانضباط المالي ، ومؤشرات الاستدامة المالية (نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي و الفجوة الضريبية .

كما تميزت هذه الدراسة بكونها تطرقت الى الربط بين الوهم المالي كونه متغير مستقل و مؤثر في الاستدامة المالية ، في محاولة لأثبات بان جميع الدول التي تعاني من الوهم المالي لا يمكن لها ان تحقق مستوى من الاستدامة المالية .

الفصل الأول

الإطار النظري للوهم المالي والاستدامة المالية

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للوهم المالي

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية

المبحث الثالث

العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية

الفصل الأول

الإطار النظري للوهم المالي والاستدامة المالية

تمهيد للفصل

في هذا الفصل سنستعرض الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية ، أذ يعد الوهم المالي من المؤثرات المهمة على حجم الانفاق العام ، فيؤثر وبشكل سلبي على حجم الانفاق العام فمع وجود الوهم يتم المبالغة في حجم الانفاق العام ومن ثمّ يؤدي الى ارتفاع مستويات الديون الى مستويات مرتفعة مما يعرقل عملية الاستدامة المالية وعدم تحققها ، كما يؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية ، وشيوع الفساد المالي وعدم وجود كفاءة في تخصيص الموارد ، ويمكن القول ان الوهم المالي يشيع في الدول النامية اكثر من الدول المتقدمة لغياب الشفافية والافصاح في الموازنة العامة للدولة . وسنتناول في هذا الفصل اثر الوهم المالي وانعكاسه على الاستدامة المالية من خلال التأثير المتبادل بين مؤشرات كل من الوهم المالي و الاستدامة المالية لذلك تم تقسيم الفصل الأول على ثلاثة مباحث وكما يلي :

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للوهم المالي .

المبحث الثاني: الاطار النظري و المفاهيمي للاستدامة المالية .

المبحث الثالث: العلاقة بين الوهم المالي و الاستدامة المالية .

المبحث الاول

الاطار النظري والمفاهيمي للوهم المالي

اولا : مفهوم الوهم المالي

يعد الوهم المالي حالة من حالات نمو الانفاق العام وتزايديه ، ولذلك هناك العديد من الاسباب لنمو الانفاق العام وبنفس الوقت لا يمكن الاعتماد على تفسير واحد لنمو الانفاق العام ويرجع ذلك الى ان عملية نمو الانفاق العام هي عملية معقدة ، كما تتداخل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و المؤسسية ، والتي تتفاوت في درجة أهميتها و قوتها التفسيرية من دولة لأخرى ومن مدة زمنية لمدة زمنية أخرى ، وأيضا للمستوى الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي و تقدم وكفاءة مؤسسات الدولة دور في اختلاف نمو الانفاق العام من دولة لأخرى . كما وردت العديد من المفاهيم حول الوهم المالي فتم تعريفه على أنه الحالة التي يكون فيها الفرد على دراية غير كاملة بالظروف الفعلية ومن ثم يتصرف الفرد بطريقة غير عقلانية⁽¹⁾ . ويعرف ايضا على أنه الظاهرة التي تحدث عندما لا يكون دافعوا الضرائب او الافراد على دراية بالواقع المالي أي انهم لا يعرفون مقدار ما يتلقونه من الدولة من الخدمات العامة او كم يدفعون لها من الضرائب⁽²⁾ . في حين عرفه البعض على أنه الحالة التي لا يتمكن فيها الافراد (دافعوا الضرائب) من الربط او فهم العلاقة بين المنافع التي يحصلون عليها من عملية الانفاق العام والمتمثلة بالسلع والخدمات العامة وتكاليف الانفاق العام المتمثلة بالضرائب⁽³⁾ . في حين ركز البعض على جانب الايرادات فقط فلذلك تم تعريف الوهم المالي على أنه الحالة التي يكون فيها الافراد على خطأ في تقدير السعر الضريبي للسلع والخدمات العامة أي تكون أقل من قيمتها الحقيقية⁽⁴⁾ . اما البعض الاخر ركز على بيان جانب الانفاق فقط في مفهوم الوهم المالي ومن ثم تم تعريف الوهم المالي على أنه اتجاه الافراد او ميلهم

(1) Paulo Mourao ، " Fiscal illusion cause fiscal delusion – please be careful " ، Department of Economic and Management ، University of Minho، 2010 ، p233 .

(2) Martin Baekgaard and Jens Blom-Hansen ، " Cause of fiscal illusion ، Articl in public Budgeting and Finance " ، Aarhus University ، June ، 2016 ، p5

(3) See in that :-

- Peter M.Mittas and Geoffrey K.Turnbull ، " Grant illusion ، Tax illusion ، and local Government spending " ، puplic Finance Review ، volume (29) ، Issue (5) ، September ، 2001 ، p347 .

- Domenico Da Emopli ، " The Theory of Fiscal illusion in a constitutional perspective " ، Puplic Finance Review، volume (30) ، Issue (5) ، September، 2002 ، p378 .

(4) Norman Gemmell and other's ، " Tax perceptions and demand for public Expenditure : evidence from Uk micro – data " ، European Journal of Political Economy ، February ، 2003 ، p794 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

المنتظم في التقليل من التكاليف للسلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام ومن ثمّ تتم مطالبة القطاع الحكومي بمزيد من الخدمات العامة (1) . ويعرف أيضا على انه حالة الفشل في تصويب دقة النفقات العامة (2) . وحسب رأي الباحثة يمكن تعريف الوهم المالي على أنه الحالة التي يسود فيها التشوهات المقصودة من قبل الحكومة في بيان مقدار النفقات العامة والايرادات العامة بالإضافة الى عدم دقة المعلومات المتلقية من قبل الافراد والذين يمثلون المتلقي الرئيس للخدمات العامة من قبل الحكومة مما يؤدي الى حدوث الوهم المالي .

ومن خلال المفاهيم التي وردت عن الوهم المالي نستنتج ما يلي :-

1- الاختلاف في تحديد اتجاه الوهم المالي

ويقصد بذلك اختلاف الباحثين في تحديد الجانب المتسبب في حدوث الوهم المالي أي جانب كل من النفقات والايرادات العامة ، او قد يكون الاختلاف في تحديد منافع الانفاق العام وتكلفتها باقل او اعلى من قيمتها الحقيقية ، فهناك صورتان للوهم المالي وهما الصورة المتفائلة والصورة المتشائمة ، فحسب الصورة المتفائلة يتم تقدير تكاليف الانفاق العام بأقل من حقيقتها او تقدير منافع الانفاق العام بأعلى من حقيقتها او يتم اخذ الاثنيين معا وهذا بسبب وجود خصائص معينة في الموارد التي تستخدم لتمويل الانفاق العام مما يجعل هناك رابطة مشوهة بين كل من النفقات العامة والايرادات العامة ، اما الصورة المتشائمة فتتمثل بتقدير التكاليف الفعلية للانفاق العام بأعلى من حقيقتها او تقدير منافع الانفاق العام بأعلى من حقيقتها او الحاليتين معا (3) .

2- عدم دقة المعلومات

يمكن القول ان المسبب الرئيس في حدوث الوهم المالي هو عدم دقة المعلومات سواء كانت المعلومات المعروضة من قبل الحكومة او المعلومات التي يمتلكها الافراد ، ففي بعض الاحيان هناك نقص في المعلومات المتاحة للأفراد وبشكل متعمد من قبل الحكومة أي تعمل الحكومة على عدم اظهار الشفافية الكاملة بالنسبة للمعلومات المالية ومن ثمّ لا يعلم الافراد بمدى العبئ الضريبي المفروض عليهم فتكون التوقعات هنا مشوهة بين تكاليف الانفاق العام والمنافع المترتبة عليها .

(1) Rune Soren sen ، " Fiscal illusion : nothing but illusion ? " ، European Journal of political Research ، Klumrer Academic publishers ، printed in the Nether lands ، 1992 ، p280 .

(2) مظهر محمد صالح ، " نظرية الخيار العام والوهم المالي . . . ومضة في سلوك المالية العامة العراقية " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (72) ، المجلد (20) ، 2022 ، ص 2 .

(3) REBECCA HENDRICK ، " Revenue Diversification: Fiscal Illusion or Flexible Financial Management " ، Public Budgeting & Finance / Winter 2002 ، p 54- 55 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

وفي أحيان أخرى تكون هناك صعوبة في الحصول على المعلومات المالية بسبب ارتفاع تكاليف الحصول عليها وهنا لا يتمكن الافراد من إجراء عملية الربط بين تكاليف ومنافع الانفاق العام .

ثانيا :- التطور النظري لمفهوم الوهم المالي

تعد نظرية الوهم المالي من النظريات التي تهتم بتفسير الانفاق العام ونموه حيث تعمل على الربط بين جانبين يعد كل منهما أساس لفهم عملية الانفاق العام وهما المنافع المترتبة على الانفاق العام والعبء الضريبي او التكاليف التي يتحملها الافراد في سبيل نمو الانفاق العام ، ويمكن القول أن الوهم المالي ظهرت له جذور في أواخر القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر إذ أنه تم الإشارة لمفهوم الوهم الى الحالات التي تتضمن صعوبة في تقدير تكاليف ومنافع الانفاق العام (1) .

فبالنسبة للكلاسيك والتي اقتصر لديهم وظائف الدولة على الواجبات والوظائف السيادية للدولة والمتمثلة بفرض الامن والدفاع وفرض القانون و دفع رواتب واجور العاملين في القطاع الحكومي والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تؤديه الدولة متأثرة بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية والتي كانت سائدة في ذلك الوقت ، اما بالنسبة لتمويل الإيرادات فقد حذر آدم سميث من الدين العام وطالب بخفض الدين العام الى الصفر في وقته وتبعه بهذا التفكير وبانسجام مع هذه الافكار ديفيد ريكاردو (1820) والذي أكد أيضا على خطورة فكرة الدين العام بالإضافة الى الاقتراض العام واذا ما كانت هناك ضرورة للاقتراض فلا بد من اطفائها بدفعة واحدة من ضريبة واحدة على الممتلكات . اي أن الكلاسيك بصورة عامة فضلوا تمويل الموازنة العامة بالضرائب المباشرة لأن الضرائب غير المباشرة والتي تفرض على جزء معين من النشاطات او الاقتصاد تؤدي الى اساءة تخصيص الموارد لأنها في اغلب الاحيان تكون متحيزة تجاه رغبات محددة ، وبنفس الوقت قد يدفع الافراد أكثر من ضريبة غير مباشرة دون وجود وعي تام حول العبء الذي يتحملونه ، وبعد ذلك وفي عام (1848) بين (John Stuart Mill) بأن هنالك طرقا مختلفة لتمويل الموازنة العامة وباستخدام الضرائب فأيد ميل على اطفاء الدين العام سريعا بفرض ضريبة واحدة على الممتلكات أو تدريجيا بضرائب مفروضة على الإيرادات لأنه يعد الضرائب هي الشيء الوحيد الذي يدفعه الفرد وهو متأكد منها وبشكل تام منها فإذا كانت الضرائب مباشرة فسيتم ادراكها بشكل أكثر مما لو كانت غير مباشرة فأن الافراد بطبيعتهم سيقبلون من اعباء الضرائب غير المباشرة مقارنة

(1) Whintney B.Afonso ، “ Fiscal illusion in state and Local Finances : A Hindrance to transparency “ ، vol (4) ، (3) ، 2014 ، p220-221 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

بأعباء الضرائب المباشرة لأن الضرائب غير المباشرة تكون مخفية مع أسعار البضائع أو السلع المفروضة عليها الضرائب (1) .

ويمكن القول أن جميع الاشارات السابقة كانت اشارات غامضة للوهم المالي حتى عام (1903) قدم (Puviani) الاقتصادي الايطالي مصطلحا للظواهر المالية المتمثلة بالتعظيم من قبل الحكومة وقلة الوعي من قبل المواطنين مصطلح يعرف بالوهم المالي وبذلك يعد والدا لهذا المصطلح واقترن هذا المصطلح باسمه (Puviani's Fiscal Illusion) (2) .

كما وضح (Puviani) أن السلطات الحاكمة تحاول خلق وهم مالي من خلال التقليل من العبء الضريبي الحقيقي بين الافراد الخاضعين للضريبة ، وعن طريق ادوات مالية مختلفة (3) . وفي عام (1941) بين الاقتصادي (Fasiani) أن الوهم المالي يشتمل على جميع الطرق المالية التي بها خداع الافراد ويشتمل الوهم ايضا على عدم المعرفة المطلقة من قبل الافراد تجاه العمل الحكومي وبعد ذلك وفي عام (1944) بين (Von Hayek) أن الدولة تميل للانتقاص من حقوق المواطنين (دافعي الضرائب) ، ثم تلت ذلك العديد من الدراسات حول الوهم المالي على يد العديد من الاقتصاديين ومن بينهم (Buchanan 1967) وكذلك (Oates 1988) وايضا (Twight 1994) ، فبين (Buchanan) أن الوهم المالي على أنه حالة الفشل في تصويب دقة النفقات الحكومية ، إذ يتحقق الوهم المالي عندما لا تفصح الإيرادات الحكومية عن صورتها الكامل بما يدفعه المكلفون بالضريبة او دافعي الضرائب ومن ثم يتحقق الوهم المالي نتيجة كون النفقات التشغيلية الحكومية أقل مما هي عليه حقا ، وبما أن جميع المكلفين الذين يدفعون الضرائب ينتفعون من النفقات الحكومية و لاسيما تلك الإيرادات المخفية أي (الضرائب غير المباشرة) فإن شدة

(1) ينظر في ذلك :-

- سوزي عدلي ناشد ، " المالية العامة " ، منشورات - الحلبي الحقوقية ، بيروت - لبنان ، 2003 ، ص 37-38 .
- محمد خصاونة ، " المالية العامة النظرية و التطبيق " ، ط1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، 2014 ، ص 21 .
- احمد بريهي علي ، " نظرية الدين الحكومي " ، ورقة منشورة ضمن البنك المركزي العراقي ، تشرين الاول ، 2020 .

- Rupert Sowsgruber and Jean Robert tyran ، " Testing the mill hypo thesis of fiscal illusion " ، University of Innsbruck ، public choice ، vol 122 ، no ½ ، 2005 ، p39 .

(2) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص 3 .

(3) Tino Sanandayji and Bjorn Wallace ، " Fiscal Illusion and fiscal obfuscation : An Empiri study of tax perception in Swden " ، working paper ، No 837 ، Research Institute of Industrial Economics ، Stockholm ، Sweden ، 2010 ، p1 .

الانفاق الحكومي سوف تتزايد ، مما سيحفز السياسيين على توسيع حجم الانفاق الحكومي باستمرار ولمصلحة حملتهم الانتخابية .

أما (Twight) درس استراتيجيات الموازنة التي تعمل على زيادة وهم المالية العامة سواء باستخدام تنبوءات اقتصادية متحيزة او تقديرات متحيزة للأهواء السياسية ، والعمل على التلاعب بالخطوط الاساسية للموازنة بما يتلاءم مع هذه الاهواء (1) . واستمرت الدراسات حول الوهم المالي حتى وقتنا الحاضر مستندة على الاسس التي تم توضيحها مسبقا .

ثالثا :- مصادر نشوء الوهم المالي

يمكن القول أن هناك مصادر عدة لنشوء الوهم المالي وكما يلي :-

1- الوهم الضريبي (الوهم المتعلق بوسائل التمويل الضريبية)

يعد هذا المصدر من أهم المصادر المتسببة في حدوث الوهم المالي وذلك لاحتوائه على العديد من التفاصيل والتي يمكن استغلالها و بسهولة لتحقيق الوهم المالي ومن أهمها درجة تعقيد النظام الضريبي ، فبالنسبة لدرجة تعقيد النظام الضريبي فكما هو معلوم تنقسم الضرائب على ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة ، تفرض الضرائب المباشرة عبئا اكثر وضوحا من الضرائب غير المباشرة ، فالضرائب المباشرة تشمل كل من ضريبة الدخل والثروات وارياح الشركات أي مصادر ثابتة و معروفة على عكس الضرائب غير المباشرة والتي تتم من خلال وسيط وليس بشكل مباشر مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة والضرائب على كل من الصادرات والواردات وضرائب الانتاج والضرائب الكمركية وغيرها من الضرائب ، ومن هنا فإنه مهما زاد العبء الضريبي للضرائب غير المباشرة فإن الافراد لا يشعرون بها (2) . كما أن عولمة الاسواق و التطور الاقتصادي أدى الى التوسع أو الى الظهور المتزايد للتهرب الضريبي ومن أجل مكافحة الفساد والتهرب الضريبي تم التوسع في التعقيدات الضريبية (3) . فالتعقيد الضريبي هو نتيجة ثانوية لتصميم واصلاح نظام ضريبي يهدف الى تعظيم الرفاهية الاجتماعية مع مراعاة

(1) ينظر في ذلك :-

- مظهر محمد صالح ، مصدر سابق .

- Roberto Dell'Anno and Powlo Mourao ، " Fiscal Illusion around the world An Analysis using the structural Equation Apporoach " ، puplic finance Review ، vol (40) ، ISS (2) ، 2011 ، P 3-4 .

(2) Brian Drollery and Anderw Worthington ، " Fiscal illusion at the local level : An Empirical Test using Australian Municipal data " ، the economic record ، vol (75) ، no (228) ، March ، 1999 ، p38-39 .

(3) Borrego and other's ، " Tax complexity indices and their relation with tax non compliance : Emprical evidence from the portuguese tax proffessionals " ، Tekhne ، 2016 ، p1

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

تحقيق كل من الكفاءة و الانصاف وعلى الرغم من أهميتها ألا أنه ينظر إليها على أنها غير مناسبة بسبب قلة المعلومات المتوفرة والارتباك وعدم اليقين .

والتعقيد الضريبي يمكن أن ينشأ بسبب عاملين وهما تعقيد قانون الضرائب (التعقيد الذي ينشأ من لوائح قانون الضرائب) والتعقيد الذي ينشأ بسبب العمليات التشريعية والادارية داخل النظام الضريبي (1) . وبسبب التعقيد الضريبي وغياب المعلومات وصعوبة الحصول عليها فإنه لا تتوفر لدى الافراد المعرفة التامة بالنظام الضريبي ، فالمعرفة الضريبية هي عبارة عن مستوى وعي وفهم دافعي الضرائب للتشريعات الضريبية ، فتشير المعرفة الى العمليات التي يصبح دافعوا الضرائب من خلالها على دراية بالتشريعات الضريبية والمعلومات الاخرى المتعلقة بالضرائب ، ويمكن القول أن المعرفة الضريبية لها علاقة وثيقة جدا بقدرة دافعي الضرائب على فهم قوانين وانظمة الضرائب والامثال لها وبما أن اغلب الانظمة الضريبية السائدة هي انظمة معقدة وغير مؤكدة (2) . وبما أن تصور دافعي الضرائب لسعر المخرجات العامة (الخدمات التي تقدمها الدولة) تتأثر بالأساليب المستخدمة في استخراج الموارد من قبل المواطنين من أجل تمويل المخرجات العامة ، كما أنه كلما تنوع هيكل الايرادات التي تحصل عليها الدولة أصبح أكثر تعقيدا فيصبح على المواطنين بناء تصورات غير دقيقة عن سعر المخرجات العامة ويقبلون مستويات ضرائب أعلى مما لو كانت لديهم معلومات اكثر دقة ومن ثم يطالبون بمزيد من الانفاق العام وهنا يظهر الوهم المالي (3) .

2- الوهم المالي المتعلق بمرونة الدخل لنظام الايرادات (الضرائب)

ترتبط مرونة الدخل في النظام الضريبي بحقيقة ان الافراد أو المواطنين يرغبون بزيادة النفقات العامة طالما يمكن تمويلها دون تغيير في معدلات الضرائب بل يتم تمويلها فقط من خلال زيادة الدخل الاجمالي وفي حال كانت زيادة الانفاق الحكومي تنطوي على زيادة في معدلات الضرائب فإنه سوف يحتجون على ذلك ، ويمكن القول أن الوهم المالي يظهر في الانظمة الضريبية ذات مرونة الدخل المرتفعة حيث

(1) Thomas Hoppe and other's ، " The Tax complexity index – A survey – Based . country Measure of the tax code and frame work complexity " ، European Accounting Review ، 2021 ، p2.

(2) Doreen Musimenta ، " Knowledge requirements ، tax compliance costs and tax compliance in Uganda، " college of business and manage ment ، Uganda ، 2020 ، p4-5 .

(3) See in that :-

- Deporah A.Carroll ، " Diversifying Municipal Government Revenue Structures : Fiscal illusion or Instability ? " ، public Financial publication ، 2009 ، p31-32.

- Rebecca Hendrick ، " Revenue Diverfication : fiscal illusion or Flexible Financial Management " public Budgeting ، Winter ، 2002 ، p54-55 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

تساعد الانظمة الضريبية ذات مرونة الدخل المرتفعة نسبيا الى توسع أسرع و أوسع للحكومة في جانب النفقات العامة في مدد النمو الاقتصادي أو التضخم مقارنة بالأنظمة الضريبية الأقل مرونة دخل (1) .

أذ تزداد الإيرادات تلقائيا دون اجتذاب نفس الرقابة من دافعي الضرائب في حال فرض ضرائب جديدة او زيادة معدل الضرائب (2) .

وعادة ما تقرر الحكومة جمع المزيد من الضرائب او زيادة حصيلتها عن طريق تصعيد معدلات الضرائب الحالية المفروضة على الدخل ، او عن طريق فرض ضرائب استهلاكية اضافية ، ويمكن القول أن ضريبة الاستهلاك هي خيار اسهل واقرب لتأثير ضرائب الدخل حيث أنها لا تثير اي رفض من قبل دافعي الضرائب تجاه الحكومة ولا يبذلون اي جهد اضافي لتجنبها خصوصا عندما يبقى سعر السلعة المستهلكة المفروضة عليها الضريبة مستمرا لمدة من الزمن ولا يرتفع السعر في فترات قصيرة بسبب فرض الضرائب ومن ثم كلما طالت المدة الزمنية لبقاء سعر السلعة المستهلكة مرتفعا ولمدة من الزمن لا يشعر الفرد بتكلفة الفرصة البديلة (3) .

وهناك ثلاثة احتمالات للعلاقة بين المرونة الداخلية للطلب على السلع العامة (النفقات العامة) والمرونة الداخلية للنظام الضريبي وكما يأتي :-

➤ المرونة الداخلية للطلب على السلع العامة تساوي المرونة الداخلية للنظام الضريبي :- وهذا يعني أن الطلب على السلع العامة (الانفاق العام) يكون مساويا للمرونة الداخلية للنظام لضريبي ومن ثم ليس هنالك اي حاجة لزيادة المعدل الضريبية او فرض ضرائب جديدة .

➤ المرونة الداخلية للطلب على السلع العام (الانفاق العام) تكون اكبر من المرونة الداخلية للنظام لضريبي :- وهذا يعني أنه لا بد من فرض ضرائب جديدة او زيادة معدل الضرائب المفروضة من أجل تمويل الانفاق العام .

➤ المرونة الداخلية للطلب على السلع العام (الانفاق العام) تكون اصغر من المرونة الداخلية للنظام الضريبي :- وهذا يعني انه ليس هناك اي حاجة لفرض ضرائب جديدة او زيادة معدل الضرائب بل على العكس لا بد من تخفيض معدلات الضرائب المفروضة (4) .

(1) I.Csontos ، " Fiscal illusion ، Decision Theory and public Sector reform " ، Akademiai Kiado ، vol (47) ، no (3/4) . 1995 ، p289 .

(2) Voughan Dickson ، " Revenue structures ، The perceived price of Government out put ، And public expenditures " ، University of new Branswick ، public Finance Review ، vol 28(1) ، January ، 2002 ، p49 .

(3) Lindel Iwa L.Mhlongu ، " An Exploratory study of the fiscal illusion of individual Taxpayers in south Africa " ، Degree Momin Taxation ، Faculty of economic and Management Sciences ، University of Pretoria ، 2012 ، p110 .

(4) William J.Hunter and Charles E.Scott ، " statutory changes in state in come taxes : An in direct test of fiscal illusion " ، public choice ، vol (53) ، no (1) ، 1987 ، p43 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

وتتمثل العلاقة بين مرونة الايرادات الضريبية والنمو في الانفاق العام ودورها في تحقيق الوهم المالي من خلال الالية التالية :-

ففي حال حدوث زيادة في الايرادات الضريبية وكانت هذه الزيادة أكثر من المستوى اللازم لتحقيق الانفاق العام وعلى أساس اعتبارات الكفاءة والامثلية فإنه لابد من تخفيض الضرائب المفروضة على الافراد او تخفيض

معدلها ولكن في أغلب الدول تستخدم هذه الزيادة من الايرادات الناجمة عن المرونة الضريبية في تمويل الانفاق العام بمستوى أكثر من المطلوب وهنا يتحقق الوهم المالي (1) .

كما أن عدم قدرة دافعي الضرائب على التمييز بين الزيادات المستمدة من النمو العام في الدخل وتلك المرتبطة بارتفاع معدلات الضرائب بالإضافة الى ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات من العوامل المساعدة على حدوث الوهم المالي (2) .

3- وهم الدينّ (الوهم المالي المتعلق بوسائل تمويل الموازنة بالعجز)

يتعلق هذا النوع من الوهم بوسائل تمويل الموازنة بالعجز عن طريق الدينّ العام (الاقتراض العام) سواء من الداخل او الخارج ، فعندما تتوسع الحكومة بالإنفاق العام الممول بالعجز فإن مقدار الديون العامة سوف يتراكم والمؤلف من فئة الدينّ الخارجي والدينّ الداخلي فالخارجي هو الذي تدين به الحكومة لمقرضين خارجيين كالمنظمات الدولية والحكومات الاخرى أما الدينّ الداخلي فهو الذي يكون عندما يقرض المواطنون والجماعات داخل الدولة اموالا للحكومة عن طريق شراء السندات لمواصلة اعمالهم (3) ، وعندما تمول النفقات العامة من الدينّ العام لكون الافراد اقل وعيا للتكلفة الفعلية للأنفاق العام او انهم يقدرونها بأقل من حقيقتها فيما لو تم تمويل النفقات العامة من الضرائب وبالذات الضرائب المباشرة والسبب في ذلك كون الافراد يعتقدون بأنهم لا يتحملون اي تكاليف للديون الحالية وانما تتحملها الاجيال المستقبلية ومن ثمّ فإن الوهم المالي سوف يزداد نتيجة لزيادة الانفاق على السلع العامة (4) ، وعلى الرغم من أهمية الدينّ العام في تمويل العجز في الموازنة ألا أنه كان محطاً للجدال بين المدرسة الكلاسيكية

(1) Daniel R.Feenberg and Harvey S.Rosen ، " Tax structure and public sector Groth "، Journal of public of public Economics ، 1987 ، p186-188 .

(2) Brain E.Dollery and Andrew C.worthing ، " state Expenditure and fiscal illusion in Australia : A Test of the Revenue Comlexity Revenue Elasticity and flypaper Hypotheses " ، department of Economics ، University of new England ، vol (25) ، no (2) ، September ، 1995 ، p128 .

(3) Tchouassi Gerard and Ngwen Njangue ، " Does fiscal illusion impact budget policy ? A panel data analysis " ، International Journal of economics and financial Issues ، vol(5) ، no(1) ، 2015 ، p241 .

(4) Roberto Dell Anno and Brian E.Dollery ، " Comparative Fiscal illusion : A fiscal illusion index for the European Union " ، spring – verlag Berlin Heidelberg ، 2013 ، p2-3 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

والكنزية حول المتحمل لأعباء الدين العام أي هل تتحمله الاجيال الحالية أم المستقبلية وهل يمثل الدين العام ثروة إضافية للمجتمع من خلال زيادة الطلب الكلي ؟

فمن وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية وممثليها (A.smith , T.Malthus , D.Ricardo , J.S.Mill , J.B.say) ، لم يشجعوا على الاقتراض العام (الدين العام) وذلك وفقا لمبدأ (عدم التدخل) ، الذي تسيير عليه الدولة الكلاسيكية حيث يكون دور الدولة فقط في ضمان السير السلس للاقتصاد ولا يسمح للسلطات العامة التدخل في الاقتصاد وتقوم الحكومة بالمهام التقليدية فقط والتي تخص (النظام العام والدفاع الوطني و العلاقات الدبلوماسية وغيرها) والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب ، وجاء عدم تشجيعهم للديون العامة بوصفها غير منتجة ، وتعمل على تشويه رأس المال وتجرده من وظيفته الانتاجية الى الاستخدامات غير المنتجة ، مما يؤثر على تراكم رأس المال ، ونمو الاقتصاد ، وتطوره كما تؤخر التقدم الطبيعي للامة نحو الثروة والازدهار، أي ان الحكومة تحول هذه الموارد نحو نفقات غير منتجة ، ويتم اهدارها دون أي امل في المستقبل ، ومن ثم يعد الاقتراض أكثر ضررا من الضرائب لأنه يؤدي الى تقليص الطاقة الانتاجية ففري مالثوس دعا الى مستوى معين من الدين العام بحيث لا يمكن تجاوزه ، أما جون ستيوارت مل حدد ظروف معينة للدين والتي تتمثل بحدوث الحروب والكوارث الطبيعية (1) ، في حين بين ريكاردو بنظريته المعروفة بنظرية التكافؤ الريكاردية أن للدين العام والضرائب تأثيرا متشابها على الانفاق العام ، كما أن الافراد يتمتعون او يمتلكون توقعات عقلانية فيما يخص الظروف الاقتصادية ومن ثم يقوم الافراد بزيادة مدخراتهم من أجل سداد تكلفة الديون في المستقبل أي الالتزامات المترتبة على الدين العام ، ومن ثم فإنه حسب نظرية ريكاردو فإن الاجيال الحالية هي التي تتحمل تكلفة الديون ولا يتم نقل عبء الديون الى الاجيال المستقبلية (2) ، وحجة ريكاردو أن الدين العام أحد الاصول لحاملي السندات ومن ثم يمثل التزاما على دافعي الضرائب ومن هنا يتعين عليهم دفع الفائدة المترتبة على السندات اللازمة لاسترداد رأس المال ، ومن ثم لا يؤثر الدين العام قرارات الاستهلاك والاستثمار فقد كانت قضية ريكاردو والتي تناولها (1820-1817) وتسأوله بأن هل أن الاقتراض الحكومي يتحمل الى الاجيال القادمة ام لا ، توصل ريكاردو الى نتيجة أن الانفاق الحكومي الجاري لا يمكن نقله الى المستقبل ، وهناك عوامل عديدة حسب نظرية ريكاردو تسهم في حدوث ما يعرف بالتكافؤ الريكاردية والتي تشتمل على العوامل العقلانية ، ولكن ومع ذلك واثناء التجارب العملية تبين لريكاردو أن الصلاحية التجريبية للتكافؤ لم تتحقق بشكل كامل بل على العكس توصل ايضا ريكاردو الى مصطلح (الوهم المالي) فحقيقة أن الالتزامات الضريبية المستقبلية

(1) Irina Bilan ، " Over view of the Main Theories on The economic effects of public Indebtedness " ، European Integration Realities and perspectives ، 2016 ، p357-358 .

(2) H.spence Banzhaf and Wallace E.Qutes ، " On fiscal illusion And Ricardian Equivalence in loca public Finance " ، National Bureau of economic Research ، May ، 2012 ، p1-2 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

المرتبطة لأنشاء الديون يتم تجاهله جزئيا من قبل دافع الضرائب (اي المستهلك الحالي) وذلك بسبب الخصم غير الكامل للالتزامات الضريبية المستقبلية المرتبطة اللازمة لخدمة الدين العام ومن ثم يضعف حافز الادخار ويتم تقليل تكوين رأس المال ، وهنا سينتقل عبء الدين الى الاجيال المستقبلية ومن ثم يتم الاعتماد على التمويل الضريبي بدلا من الدين باعتبار ان الدين يكون اعلى واكثر تكلفة ، ومن ثم يبين ريكاردو أنه يمكن حدوث الوهم المالي بسبب عدم المعرفة التامة للأفراد بنظام الضرائب وتكاليف الدين العام وهنا يلاحظ ان هناك انقساما واضحا في نظرية ريكاردو واصبحت بمثابة لغز للعلماء اثناء محاولة تصنيفها (1) .

أما بالنسبة للمدرسة الكنزية فقد أكد كينز على أن الدين العام يكون له أثر تحفيزي للاقتصاد و يعمل على زيادة الثروة الوطنية الصافية للأفراد ومن ثم يعد الدين العام وسيلة لتمويل الموارد الحقيقية بين الاستخدامات الحالية مثل الضرائب ومن ثم أكد كينز أنه من المستحيل تحويل العبء الحقيقي للدين العام الى الاجيال القادمة أي أن الجيل الحالي يتحمل عبء الدين بالتخلي عن الاستهلاك الحالي أي لا يختلف تمويل الديون عن التمويل الضريبي ، كما بين كينز أن الديون لا بد وأن تمول الانفاق الاستثماري أي توجه نحو مشاريع استثمارية وليس انفاق جاري (استهلاكي) وحتى وأن انتقلت الديون الى الاجيال المستقبلية فأنها تمول من أرباح المشاريع التي تم الانفاق عليها ومن ثم يتضح لنا أن كينز اتفق مع ريكاردو في كون الدين لا يتم نقله الى الاجيال المستقبلية وانما تتحمله الاجيال الحالية واختلف عنه في كون الدين يمثل ثروة صافية وطنية وليس كما بين ريكاردو أنه ليست هناك علاقة بين الدين والثروة الوطنية (2) .

4- وهم المستأجر

في العادة تعد ضريبة العقار من الضرائب المرحب بها كونها ضريبة واضحة يتم دفعها بشكل مباشر من قبل المكلف بالضريبة خلال فترات زمنية منتظمة ، ولكن في أغلب الاحيان الممتلكات العقارية لا تشغل بشكل مباشر من قبل مالكيها وإنما من قبل اشخاص آخرين يدعون بالمستأجرين فعندما تفرض ضريبة على هذه الممتلكات فأن فواتير هذه الضريبة لا تذهب الى المستأجرين وانما الى مالكيها (اصحاب العقارات) ، وهذا لا يعني أن المستأجرين لا يتحملون أي ضريبة وانما يمرر العبء الضريبي الى المستأجرين عن طريق مبالغ الايجارات وبشكل غير مرئي ، فمن خلال هذه الالية يحدث وهم المستأجر بسبب عدم معرفة المستأجرين الصلة بين تكلفة الانفاق العام (الضرائب) وبين الخدمات العامة المقدمة

(1) Stefano Toso ، " The Italian school of public finance at the turn of the twentieth century and the Ricardian Equivalence Theorem " ، working paper ، history of political economy ، Duke University ، 1992 ، p820-823 .

(2) Karaen I.Vauchn and Richard E.Vwajner ، " public Debt controversies : An Essay in reconciliation " ، Kyklos ، vol(45) ، February ، 1992 ، p39 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

من قبل الحكومة وهنا يطالب هؤلاء الافراد بمزيد من الانفاق العام لاعتقادهم بانخفاض تكلفته فهذا التقدير غير الحقيقي لسعر الضريبة و دعم مستويات اعلى من الانفاق العام أدى الى ما يسمى بوهم المستأجر (1)

5- الوهم المالي المتعلق بتأثير المنح الدولية

في بعض الاحيان وفي ظروف غير طبيعية تتلقى الدول منح مالية من دول أخرى وفي الغالب تكون منحا مالية غير مشروطة ، فعند الحصول على المنح تتم زيادة النفقات العامة بشكل أكبر بكثير من الزيادات المناظرة او المعادلة للزيادة في دخل المواطنين (2) .

وفي الغالب وعندما تزداد النفقات العامة بسبب المنح الدولية واذا كان السبب في الزيادة غير مرئي فإن المستهلك سوف يدرك وبشكل خاطئ انخفاضاً في سعر الضريبة مقارنة مع الانفاق العام أي انخفاض في تكلفة الانفاق مقابل منفعة الانفاق فهنا يطالب الافراد بمزيد من النفقات العامة او في أحيان أخرى تستخدم الزيادة في الإيرادات المتأتية من المنح لأغراض خاصة للمسؤولين بسبب وجود الفساد الإداري ولا يتم تخفيض الضرائب المفروضة على الافراد او عمل خصومات لهم ، ففي هذه الحالات يحدث الوهم المالي (3) .

6- الوهم المالي المتعلق بتأثير الإيرادات النفطية

يمكن القول أن هذا النوع من الوهم يتعلق بالدول الريعية ذات إيرادات الموارد السيادية (ومثالها الإيرادات النفطية) حيث تتميز الدول الريعية بغلبة الإيرادات العامة على النفقات العامة في السجلات المالية للموازنة ، ما يستدعي التوسع التراكمي السنوي في الانفاق ، وهنا ينشأ وهما مالياً سنوياً بمثابة ضريبة تصاعدية على تقديرات ارتفاع الإيرادات النفطية (4) ، إذ أن الحكومات تقوم بأعداد موازنتها بعجز او فائض مخطط ولكن تنتهي عكس ذلك مما يخلق وهماً مالياً ولهذا السلوك حملة من الأسباب ضمنها : -
- وجود الفساد الإداري والمالي حيث تعمل الحكومات على تحديد سقف اعلى لأنفاقها لفسح المجال امام منافع ومكاسب شخصية .
- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي بما يتلاءم مع حجم الانفاق الحكومي .

(1) See in that :-

- Jens Blom – Hansen ، " Renter illusion : fact or fiction ? " ، urban studies ، vol (42) ، no (1) . January ، 2005 ، p127-128 .

- Anna Wildowicz – Giegiel and Aneta kargol wasiluk ، " The phenomenon of fiscal illusion from theoretical and Empirical perspective : the case of Euro Area countries " ، European Research studies Journal ، vol (xxIII) ، Iss(2) ، 2020 ، p 678 .

(2) peter Haug ، " Shadow Budgets ، fiscal illusion and municipal spending : the case of Germany ، Halle institute for Economic Research ، no(9) ، April ، 2009 ، p7 .

(3) Bruno heyndets and carine smolders ، " fiscal illusion at the local level : Empirical evidence for the flemish municipalities " ، public choice ، 1994 ، p329-330 .

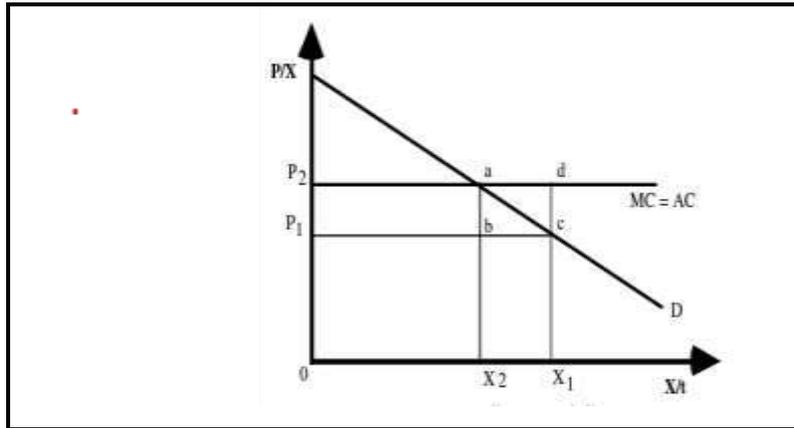
(4) مظهر محمد صالح ، مصدر سابق ، ص 5 .

رابعا :- العلاقة بين الوهم المالي والانفاق العام بيانيا

من خلال رسم تخطيطي بسيط وكما بينه (wagner , 1976) في دراسته " fiscal illusion and budget choice Revenue " يتم بيان الوهم المالي من خلال رسم تخطيطي بسيط وكيف أن الوهم المالي يدفع الافراد الى التقليل من سعر السلع العامة ومن ثم يؤدي الى زيادة المعروض منها وكما يلي:-

الشكل (1)

العلاقة بين الوهم المالي و الانفاق العام بيانيا



Source :- Brian E.Dollery and Andrew C.Wothington ، " The Empirical analysis of fiscal illusion " ، Journal of economic surveys ، 10(3) ، 1996 ، p263 .

فمن خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن المحور العمودي يشير الى سعر السلعة العامة والمتمثل بالضرائب أما المحور الافقي يبين الكمية المطلوبة من السلع العامة ، بينما المنحنى (D) يمثل منحنى الطلب على السلع العامة ، ومنحنى العرض هو عبارة عن خط موازي للمحور الافقي والذي يتمثل ب (P=MC=AC) وهو عبارة عن منحنى عرض قصير الاجل لانهائي المرونة أما النقطة (a) والناجئة من التقاء كل من سعر السلعة العامة والمتمثل بالضرائب (P2) والكميات المطلوبة من السلع العامة (X2) في حالة غياب الوهم المالي ، وتمثل المنطقة (OP2Ax2) الميزانية العامة الفعلية (الاتفاق العام والايراد العام) ومع وجود الوهم المالي يتم تقدير السعر الضريبي للخدمات العامة بأقل من مستواه الحقيقي أي ينخفض السعر الضريبي من (p2) الى (p1) وتزداد الكميات المطلوبة لتنتقل من (X2) الى (X1) وتتحقق نقطة توازن جديدة لتمثل بالنقطة (C) وتصبح الميزانية العامة متمثلة بالمنطقة (OP1Cx1) ، ويمكن القول أن هذه الميزانية هي ميزانية محتملة او مشوهة بسبب الوهم المالي ، لأنه في الحقيقة سعر الضريبة متبقي على حاله أي عند المستوى (P2) اي لم تنخفض التكاليف المحتملة للسلع العامة والميزانية الفعلية تتمثل بالمنطقة

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

(OP2dX1) ، جميع التجارب العملية وفي مختلف الدول تهدف الى اختبار المنطقة المتمثلة ب (X2adX1) لأنها تمثل الزيادة في الانفاق الناتج عن الوهم المالي (1) .

خامسا :- مؤشرات الوهم المالي

1- مؤشر دقة التخصيص

يعمل مؤشر دقة التخصيص على قياس الانحرافات في اجمالي الايرادات والنفقات العامة الفعلية والمتحققة مقابل اجمالي الايرادات والنفقات العامة المتوقعة ويمكن احتساب مؤشر دقة التخصيص للنفقات والايادات العامة كما يلي :-

مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة = اجمالي الإيرادات العامة الفعلية للسنة ÷ الإيرادات العامة المخطط لها × 100%

مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة = اجمالي النفقات العامة الفعلية للسنة ÷ النفقات العامة المخطط لها × 100% (2) .

فإذا كانت الأرقام الفعلية تتناسب بشكل دقيق مع الأرقام التي تم تحديدها مسبقا في الموازنة العامة للدولة فإن مؤشر دقة التخصيص يكون عالي ، أما إذا كان هناك انحراف كبير بين الأرقام الفعلية والتخطيطية فإن ذلك يشير الى عدم الدقة في التخصيص .

ويمكن اعتماد مؤشر دقة التخصيص كأحد المؤشرات المستخدمة لقياس الوهم المالي فكما هو معروف أن مؤشر دقة التخصيص يساعد على تقييم مدى توافق الإيرادات و النفقات الفعلية مع التخطيطات المالية المحددة في الموازنة العامة للدولة ، فعندما يكون هناك انحراف كبير بين الأرقام الفعلية و المخططة فهنا ينشأ الوهم المالي والذي يحدث عندما تبدو الأوضاع المالية افضل مما هي عليه فعلا بسبب تقديرات غير دقيقة للإيرادات والنفقات العامة مما يؤدي الى تلافي العجز وزيادة الفائض المالي ومن ثم يتم الاعتماد مستويات غير واقعية من النفقات والايادات العامة . لذلك يعد مؤشر دقة التخصيص للموازنة العامة اداة مهمه لتقليل احتمالية حدوث الوهم المالي من خلال العمل على تقييم و مراقبة مدى توافق الأرقام المالية الفعلية مع التخطيطات المالية المعتمدة .

(1) See in that :-

- Brian E.Dollery and Andrew C.Wothington ، " The Empirical analysis of fiscal illusion " ، Journal of economic surveys ، 10(3) ، 1996 ، p263 .

- Lucie Sedmihradská and Jakub Haas ، " Budget transparency and fiscal performance : Do open budgets matter ? " ، MPRA ، 15 March ، 2012 .

(2) تقرير الاداء المالي عن تنفيذ الموازنة العامة للجهات الاتحادية للنصف الاول من السنة المالية 2014 ، وزارة المالية ، الامارات العربية المتحدة - 2014 ، ص 17 .

2- انتاجية الانفاق العام

تعرف الانتاجية بأبسط مفاهيمها على انها العلاقة بين الانتاج والمدخلات والتي تستخدم في ذلك الانتاج (1). أي أن الانتاجية تعبر عن العلاقة بين الكمية المنتجة من سلعة معينة وكمية عوامل الانتاج المستخدمة في تحقيق الانتاج ، كما أن الانتاجية لا تقتصر فقط على السلع وانما تشمل كل من السلع والخدمات المنتجة حيث يمكن أن تقيس الانتاجية الخدمات التي يقدمها شخص او مؤسسة ما (2) ، مما سبق نستنتج أن انتاجية الانفاق العام هي عبارة عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و معدل نمو الانفاق العام وتقاس الانتاجية وفقا للمعادلة التالية :-

إنتاجية النفقات العامة = التغير في الناتج المحلي الإجمالي / التغير في النفقات العامة

أذ توضح لنا انتاجية الوحدة الواحدة من الانفاق العام عن طريق أثر هذه الوحدة في الناتج المحلي الاجمالي ، أي كم يزيد الناتج عندما يزداد الانفاق بمقدار وحدة واحدة فقد تكون الانتاجية موجبة او سالبة او مساوية للصفر ، فعند زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة وزيادة الناتج بمقدار موجب فنقول بأن الانفاق العام منتج بمقدار معين (أكبر من الصفر) ، اما اذا ازداد الانفاق ولم يتغير حجم الناتج فنقول بأن انتاجية الانفاق مساوية للصفر أي أنه غير منتج ، أما عندما يزداد الانفاق العام وينخفض حجم الناتج فهنا نقول ان انتاجية الانفاق العام سالبة (أصغر من الصفر) أي أن الناتج لا يستجيب للأنفاق العام ومن هنا تكون لدينا ثلاث حالات لإنتاجية الانفاق العام (3) .

ويمكن الاستدلال على وجود الوهم المالي من خلال انتاجية الانفاق العام فعندما تتعدم انتاجية الانفاق العام يحدث الوهم المالي لأنه مع حدوث الوهم يكون الانفاق غير كفوء بالإضافة الى وجود هدر غير مبرر ، ومع تحقق انتاجية الانفاق العام ترتفع كفاءة الانفاق العام ويتم توجيهه نحو الابواب الاكثر انتاجية ومن ثم يتم الحد من الوهم المالي . أي ان الوهم المالي لا يمكن ان يحدث مع الإنتاجية الموجبة للأنفاق العام ، في حين ان الوهم المالي يظهر جليا بوجود إنتاجية صفرية او سالبة للأنفاق العام .

3- الحيز المالي

يمكن تعريف الحيز المالي على أنه توفر حيز في الميزانية يسمح للحكومة بتوفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات المطلوبة دون أي مساس باستدامة المركز المالي للحكومة ، أذ أن فكرة الحيز المالي تتلخص بتوفير موارد اضافية لتمويل الانفاق العام . اذا تم استغلال الدين العام فيجب تقسيم الغرض من الانفاق

(1) Stefan Tangen ، " Under standing the concept of productivity " ، Asia pacific Industrail Engineering and Management systems conference ، the Royal Institute of Technology ، Stockholm ، Sweden ، 2002 ، p1 .

(2) Gboyega AOyerani ، " Concept and Measurment of productivity " ، University of Ibadan ، Department of economic ، p1-3 .

(3) زينب جبار عبد الحسين الدعي ، " انتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2018 ، ص 17 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

العام اللازم لأجله وتأثيرها على معدل النمو الاساسي من خلال تأثيره على قدرة البلد على توليد الإيرادات اللازمة لخدمة الدين العام (1) . وكذلك يعرف على أنه قدرة الحكومة على تمويل انفاقها العام دون المساس بقدرتها على خدمة ديونها في الحاضر او المستقبل ، أي أنه الحد الاعلى لمستوى الدين العام والذي يمكن ان تصل اليه الحكومة من دون تعرض قدرتها الائتمانية للخطر او فقدانها (2) . ويتم اللجوء لزيادة الانفاق وتخفيض الضرائب والرسوم كحل داخلي تدعم الاقتصاد وتقويه حتى لا يتأثر بالصدمات وهذه الزيادة و الانخفاض تتطلب حيزا ماليا متاحا للدولة يمكن من خلاله تنفيذ هذا الاجراء أذ أن محدودية الحيز المالي تعكس ارتفاع الدين العام للدولة وعتدها تواجه الدولة مخاطر فقدان القدرة في النفاذ للأسواق أي عند حدوث عجز مؤقت في الموازنة العامة و لا توجد مساحة كافية تضطر الدولة للاقتراض والتعرض للمديونية وبذلك يعد الحيز لمالي خطة امنية للزامات وكذلك يعد وسادة الاقتصاد الامنية كونه عبارة عن ميزانية مالية وصور استثمارها تتمثل في مشاريع مالية محلية وايضا في تطوير بعض المشاريع الاخرى القائمة ويمكن قياس الحيز المالي من خلال العديد من المؤشرات النقدية والمالية وكما يلي (3) :-

- أ- مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ب- مؤشر نسبة الإيرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ت- مؤشر نسبة الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ث- مؤشر نسبة الاستدامة المالية الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ج- مؤشر نسبة المعدل الادخاري الى الناتج المحلي الاجمالي .
- ح- مؤشر نسبة الاحتياطات الاجنبية الى الناتج المحلي الاجمالي .
- خ- مؤشر نسبة صافي الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن القول أنه هناك علاقة بين الحيز المالي والوهم المالي فالحيز يعكس صورة فعلية للمستوى المالي للدولة من حيث الموارد والانفاق العام بينما يشير الوهم المالي الى صورة غير حقيقية او مشوهة للمستوى المالي للدولة عن طريق اجراءات مؤقتة مثل تقليل العجز المالي او زيادة الانفاق على بعض القطاعات لإظهار صورة حسنة عن الاقتصاد ، كما يمكن القول انه اذا كان هناك اختلاف كبير بين العجز المالي الفعلي و العجز المالي المتوقع من قبل الحكومة ، فهذا يعني قيام الحكومة بالتلاعب بالأرقام المالية لتحسين

(1) Pater S.Heller ، “ Und-erstanding Fiscal Space “ ، TFM Policy Discussion paper ، International Monetary Fund ، 2005 ، p3-6 .

(2) Fabiano Bastos and Emilio Pinenda ، “ FISCAL Space of Brazilian states “ ، Inter – American Dvelopment Bank ، Fiscal and Municipal Management Division (IFD/FMM) ، Institutions for Dvelopment ، Discussion paper ، No.IDB-310-August ، 2013 ، p2-3 .

(3) صفاء علي حسين ، " الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الإيرادات العامة نحو مشاريع البنى التحتية ، مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (43) ، 2020 ، ص 25،28،118 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

الصورة الاقتصادية للدولة . ومن ثمّ يستخدم تحليل الحيز المالي للكشف عن الوهم المالي ولضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية للحكومة ، ولأن الحيز المالي ضمن مفهومه ترشيد للإنفاق العام اما الوهم المالي فيتخلله هدر في الانفاق العام سواء كان بتعدد انواع الضرائب او عدم وضوح الاغراض التي توجه لها المنح الدولية او الهدر الناجم عن التمويل بالدين العام وغيرها من انواع الوهم التي يتخللها الهدر وعدم الرشادة في الانفاق فلذلك يمكن اختيار الحيز المالي كمؤشر للوهم المالي .

4- الانضباط المالي

يعرف الانضباط المالي على انه مقياس للقدرات الادارية المالية الحكومية على المدى الطويل اي قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة وصحة عملياتها المالية على المدى الطويل (1) ، اذ يعمل الانضباط المالي على فرض قيود على جميع المجاميع الرئيسية كأجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام والتوازن المالي و بالتالي يصبح الاداء المالي بأفضل حالاته (2) وللانضباط المالي العديد من القواعد والتي يمكن عدّها كمؤشرات لقياسه وكما يلي :-

أ- قاعدة النفقات العامة :- وهنا يتم قياس الانضباط المالي عن طريق استخدام النفقات العامة وذلك من خلال السيطرة على النفقات العامة والتي تعد الغرض الاساسي في كل موازنة لذلك يتم وضع العديد من القيود على النفقات العامة لغرض ترشيد النفقات الحكومية وتحديد اولويات الصرف الامر الذي يؤدي الى انخفاض في نمو النفقات الحكومية سنويا ، كما يتم اجراء مقارنه بين الانفاق المتوقع مع الانفاق المنفذ فإذا كان الانفاق الفعلي مساويا او اقل من الانفاق المتوقع فهذا يعني وجود انضباط مالي و بالعكس (3) .

ب- قاعدة عجز الموازنة :- وفقا لهذه القاعدة يتم تحديد مستوى امن للدين العام بحيث تستطيع الحكومة أن تتحملة دون أن يؤدي الى اثار اقتصادية وسلبية على الاقتصاد الوطني ، بحيث يتم تحديد نسبة العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بما لا يتجاوز (3%) و ذلك حسب معاهدة ماستريخت والتي اتبعتها اغلب دول العالم لتحقيق الاستدامة المالية (4) .

(1) Yilin hou ، " Fiscal Discipline as a capacity Measure of International Association of school and Institutes of Administration " ، 2003 ، p3 .

(2) Ayps Kaya ، Huseyinsen ، " How to Achieve and Sustian Fiscal Discipline in Turkey : Rising taxes Reducing Governmentl ? " ، Romanian journal of fiscal policy ، vol(4) ، no(1) ، 2013 ، p1 .

(3) مهند خليفة عبيد ، طيبة عباس عبد ، " الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، جامعة الفلوجة ، العدد (1) ، المجلد (4) ، 2023 ، ص226 .

(4) فراس تحرير محمد الجميلي ، أسماعيل حمادي مجبل ، " أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، العدد (5) ، المجلد (3) ، 2022 ، ص131 .

ت- قاعدة الإيرادات العامة :- هنا يتم تحديد القيود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة بغية الحد من الاعباء الضريبية المفرطة وتحسين تحصيل الإيرادات الفعلية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، أذ أن طابعها الدوري يتبع الدورة الاقتصادية رواجاً و انكماشاً (1) . فكما هناك قيود تفرض على النفقات العامة ، فالإيرادات العامة ايضاً هناك قيود تفرض عليها ولان النفقات العامة يتم تحديدها عن طريق مقدار الإيرادات التي تستطيع الحكومة الحصول عليها حيث يجب أن لا تقل الإيرادات الضريبية عن الحد الذي يمكن الحكومة من القيام بواجباتها مع مراعات العبء الضريبي للاقتصاد ككل والذي يعبر عن الجزء المستقطع من الناتج المحلي الاجمالي الى الحكومة على شكل ضرائب اي لا يتجاوز العبء الضريبي الطاقة الضريبية من أجل المحافظة على الاستدامة المالية اللازمة لحصول الانضباط المالي (2) .

ث- قاعدة الدين العام :- يمكن استخدام الدين العام كمؤشر لقياس الانضباط المالي ، فعندما يكون زيادة في الانفاق الحكومي وعدم انضباطه وفي ظل عدم كفاية الإيرادات العامة لتمويله فهنا يتم اللجوء الى الدين العام ، وزيادة الدين العام تؤدي الى زيادة العجز في الموازنة والذي يتطلب زيادة اكبـر في النفقات العامة والإيرادات العامة وعدم القدرة على ضبطهما . أي انه يجب ان لا تتجاوز نسبة الدين العام 60% . ويمكن استخدام الانضباط المالي كمؤشر لقياس الوهم المالي فكما هو معروف انه بسبب تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وما يترتب عليه من زيادة في نفقاتها اصبح من الضروري تحقيق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الانفاق العام ، فيجب على النفقات تحقيق الاثار الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها ، لأن النمو المستدام يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة واتجاهات الانفاق العام وضرورة تجنب الوهم المالي أذ لا توجد اي شفافية في الإيرادات العامة فتكون خفية وغير خاضعة للرقابة ومن ثم يؤدي الى زيادة وتوسع حجم الانفاق الحكومي دون أن يؤدي الى تحقيق الاهداف المطلوبة من عملية الانفاق العام . ومن أجل ان تكون السياسة المالية منضبطة يجب ان تكون ذا منظور و استراتيجية تمتد لعدة سنوات من خلال وضع خطط مالية منضبطة وبناء الموازنات العامة على اساس كمية الموارد المتوفرة وهذا يؤدي الى تحقيق الاستقرار خلال الدورات الاقتصادية وتحقيق الرشادة والكفاءة في الانفاق العام وتجنب الهدر و تبذير الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال وضع خطط مالية تتحدد فيها

(1) عماد محمد علي ، محمد شهاب احمد ، " القواعد المالية بين متطلبات الانضباط و الواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) ، المجلد (15) ، 2018 ، ص 109 .
(2) وليد عبد الحميد عايب ، " الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية " ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت - لبنان ، 2010 ، ص 119 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

اولويات الانفاق العام تضمن افضل توزيع للموارد عن طريق الموازنة بين زيادة الانفاق العام في المدة الطويلة والموارد التي يتم خلقها في المستقبل (1) .

(1) حسين فهجر فرج ، عماد محمد علي عبد اللطيف ، " دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2016-004) " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (59) ، المجلد (16) ، 2018 ، ص 33 .

المبحث الثاني

الاطار النظري والمفاهيمي للاستدامة المالية

اولاً:- نشأة مفهوم الاستدامة المالية

يعد مفهوم الاستدامة من المفاهيم الحديثة التي اخذت بالانتشار وأصبح من المفاهيم الشائعة الاستعمال في وقتنا الحاضر ، أذ يعد من المفاهيم المقترنة مع التنمية و في كثير من المواضيع سواء كانت مالية او سياسية او اجتماعية او تعليمية وغيرها من المواضيع التي تهتم بالرقى والاستقرار المالي والاقتصادي والتطور الانساني والاجتماعي وذلك من خلال حسن استخدام وترشيد الموارد المالية والمادية والمحافظة عليها والعمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة والاستثمار واعطاء الاولوية والاهتمام للاستثمار في مشاريع البنى التحتية والتي تسهم في عملية النمو الاقتصادي (1). أما بالنسبة للاستدامة المالية فيمكن القول أنها ظهرت كمفهوم في الربع الاخير او السبعينيات من القرن العشرين (2).

فعندما ظهرت المدرسة الكينزية بعد ازمة الكساد العظيم عام 1929 وعجز المدرسة الكلاسيكية عن مواجهة التحديات الاقتصادية انتقد كينز ومن سار على نهجه من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية ما سبقتهم من الآراء ، أذ أكد كينز على أهمية الدين العام في الاقتصاد الوطني باعتباره احد الوسائل المالية الثلاث في يد الدولة ، وهي النفقات والضرائب والدين العام ، والتي عن طريقها تتدخل الدولة وتحقق أهداف المجتمع الاقتصادي (3).

فوفقاً للأفكار الكينزية يجب أن يكون للحكومات دور نشط من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولا سيما في اوقات الركود عندما يكون الطلب منخفض والبطالة مرتفعة فيجب على الحكومات العمل و بشكل نشط من أجل استعادة التوازن وتحقيق التوظيف الكامل حتى وأن كان من خلال الدين العام ، فيرى الكينزيون أنه لا مشكلة إذا دخلت الحكومة في ديون مع بلدها الام لأنه لا يمثل ضياع للموارد وانما اعادة تخصيص الموارد بين دافعي الضرائب وحاملي السندات - بالإضافة الى ذلك امكانية تمويل الديون من خلال اعادة التوزيع بين الاجيال والذي يسمى بالقاعدة الذهبية للمالية العامة ، فوفقاً لهذه القاعدة يجب على الحكومات العمل على تمويل الاستثمارات العامة والتي تدر فوائد على المدى طويل الاجل ومن ثم يتم تمويل العجز

(1) كمال امين الوصال ، " الاقتصادى المصرى بين المطرقة والسندان - ازمتا الدين العام والعجز فى الموازنة العامة - البحث عن مخرج " ط1 ، دار ابن رشد المصرى ، القاهرة ، 2016 ، ص13 .

(2) Hung Ji and other's , " The role of intergovernmental aid in defining fiscal Sustainability at the sub-national level " , Urban studies Journal Limited , vol(53) , no(14) , 2016 , p2 .

(3) ضياء مجيد الموسوي ، " الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف " ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2017 ، ص6 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

العام بالترتيب أي العمل على جعل الاجيال القادمة او المستقبلية تسهم في التمويل ، ومن هنا وبسبب الافكار الكنزية ارتفع الدين العام وبشكل ملحوظ في الربع الاخير من القرن الماضي بأذ اصبح الزيادة في الدين العام أكبر من معدل الناتج المحلي الاجمالي ولعديد من الدول وبالأخص الدول الاوروبية وكحل لمشكلة التزايد للعجز العام تم عقد معاهدة ماستريخت للدول المشاركة في الاتحاد الاوروبي لتحديد نسب معينة وأمنة ولا يتم تجاوزها لكل من العجز العام والدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي لتكون 3% ، 60% على التوالي⁽¹⁾ . ولأهمية مشكلة الدين العام و لكبر حجم تأثيره على الاقتصادات وصفه البعض " اذا كان الفقر يلوي اعناق الرجال فإن الدين العام يلوي اعناق الامم ويهدد حاضرها ومستقبلها " فلذلك توالى الاهتمامات بكل من الدين العام والعجز العام من قبل كثير من المنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي⁽²⁾ .

كما شهدت السنوات الاخيرة اهتماما وبشكل متزايد من قبل الباحثين ومراكز الدراسات والبحوث والمؤسسات المالية والدولية بمسألة الاستدامة المالية والذي يشير الى القدرة على خدمة الدين العام في الاجل المتوسط والطويل دون حدوث ازمات مالية او ضغوط شديدة على اوضاع المالية العامة مثل الاضطرار الى تخفيض الانفاق بنسبة كبيرة او توقف الانفاق العام على بعض الانشطة الحكومية ، وتوضح التجارب الدولية ان زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته يؤدي الى ان تصبح المالية العامة غير مستدامة⁽³⁾ .

كما أن الاستدامة المالية تعد من اهم الاهداف التي لا بد وأن تسعى السياسة المالية الى تحقيقها أي أن هدف السياسة المالية الرئيس لا يتعلق بتحقيق مستوى معين من العجز في الموازنة العامة وانما لا بد من الحفاظ على مستوى مالي يتسم بالاستدامة في ضوء اهداف السياسات العامة والموارد المتاحة ومن ثم فإن الحفاظ على الاستدامة المالية من بين أهداف المالية العامة الاكثر أهمية⁽⁴⁾ . وترتبط فكرة الاستدامة المالية ارتباطا وثيقا بأليات الدين العام كما يمكن أن يؤدي التراكم السريع للديون الى حدوث مشاكل في الاقتصاد الكلي تعيق السيطرة على العجز نفسه كما أن الاستدامة المالية ترتبط بالملاءة المالية والتي تعني

(1) Alfred Greiner and Beetina fincke , " public Debt Sustainability and Economic Growth – Theory and Empirics " , Springer International publishing swizer land , 2015 , p1 .

(2) ينظر في ذلك :-

- كمال امين الوصال ، مصدر سابق ، ص13 .
- مدحت ابو النصر ، ياسمين مدحت محمد ، " التنمية المستدامة – مفهومها – ابعادها – مؤشراتاتها " ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 2017 .

(3) كمال امين الوصال ، مصدر سابق ، ص82-83 .

(4) كمال امين الوصال ، " البنية التحتية و الاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير و معضلة التمويل " ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت – لبنان ، 2018 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

قدرة الحكومة على خدمة التزامات ديونها دون أي تقصير ، فالسياسة المالية تعد مستدامة إذا أدت الى الملاءة المالية (1) .

وهناك شرطا اساسيان للحفاظ على الاستدامة المالية وكما يلي :-

1- أن يكون نمو الدين العام المحلي أقل او يساوي متوسط اسعار الفائدة السائدة على القروض وهو الامر الذي يعني أن نمو الدين العام المحلي بمعدلات تفوق متوسط اسعار الفائدة والذي يمثل أحد علامات فقدان الاستدامة المالية .

2- ان يكون هناك تناسق او تناظر بين معدلات نمو كل من الايرادات العامة والنفقات العامة لان نمو النفقات العامة بمعدلات اكبر من معدلات نمو الايرادات العامة لمدة زمنية طويلة يعني تزايد العجز في الموازنة العامة واتساع الفجوة بين الايرادات والنفقات الامر الذي يتطلب مزيدا من الاقتراض لسد هذه الفجوة مما يؤدي الى تسارع نمو الدين العام المحلي وتدني الاستدامة المالية (2).

ثانيا :- تعريف الاستدامة المالية

يعد مفهوم الاستدامة المالية من المفاهيم المنتشرة وبشكل كبير وعلى الرغم من ذلك إلا انه لا يوجد مفهوم او تعريف محدد للاستدامة المالية ، فقد عرفت الاستدامة المالية على انها الحالة التي تستطيع فيها الحكومة أن تزيد من خلالها الفائض الأساسي (الابتدائي) ليس في الاجل القصير وانما في الاجل الطويل لغرض تغطية دينها الحالي ، أي حسب هذا المفهوم تكون السياسة المالية مستدامة إذا كانت القيمة الحالية لتدفق الايرادات المتوقع (باستثناء دخل الفوائد) يتجاوز القيمة الحالية للنفقات المستقبلية المتوقعة (باستثناء مدفوعات الفوائد) أي ان معدل النمو للدين العام يجب أن يكون أقل من معدل الفائدة على المدى الطويل ومن ثم وحسب هذا التعريف يعد معدل نمو الدين العام المحدد الرئيس للاستدامة المالية وليس حجم الدين (3) . كما تعرف الاستدامة المالية على أنها الوضع الذي يمكن فيه للبلد بأن يفي بقيود ميزانيته وأن يستمر في خدمة ديونه دون أي تغيير جوهري في الايرادات والنفقات في المستقبل (4) .

أما صندوق النقد الدولي فقد عرف الاستدامة المالية على أنها القدرة على تحمل الديون بشرط تحقيق الملاءة المالية والتي تعني بدورها القدرة على سداد الديون عندما تكون الفوائض الاولية المستقبلية كبيرة بما يكفي لسداد الدين وأصل الدين والفوائد المترتبة على الدين أو بتعبير آخر أن الاستدامة المالية تركز

(1) Alexis Cruz – Rodriguez , “ Assessing Fiscal sustainability in some select ed countries “ , Theretical and Applied Economics , vol(xxi) , no 6(595) , 2014 , p9 .

(2) كمال امين الوصال ، " الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان " ، مصدر سابق ، ص83 .

(3) Def Dahlby , “ Sustainable fiscal policy Alberta “ , western Centre for Economic Research , Information Bulletin , 13 , March , 1993 , p1 .

(4) Carlos Diaz Alvarado and other's , “ Fiscal sustainability in emerging Market countries with An Application to Ecador “ , Inter American development Bank , 2004 , p6 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

على ادارة الدين العام أي يكون الدين العام محققا للاستدامة المالية عندما تتحقق القدرة على سداد الديون ، والذي يشمل القدرة على سداد القيمة الاساسية للدين العام مع الفوائد المترتبة عليه (1) . كما تم تعريف الاستدامة المالية على انها قدرة الحكومات المالية على الوفاء بالتزاماتها لتوفير الخدمات العامة للسكان بشكل مستمر ووضعها ماليا مرضيا للميزانية العامة ، اي أن هذا المفهوم يتضمن قدرة الحكومات المحلية على ضمان جانب الانفاق في الميزانية العامة دون تحقيق عجز مالي كبير والذي يعد شرطا أساسيا للاستدامة المالية ، فالاستدامة لا تعني فقط ضرورة توفر دخل كافي وإنما تشتمل على الطريقة التي يتم فيها الوفاء بالتزامات الدخل والنفقات بشكل يؤدي الى توازن الميزانية وعدم التعرض الى خطر انتهاكها (2) .

وعرفت الاستدامة المالية ايضا على أنها قدرة الدولة حاليا ومستقبلا على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها دون الحاجة الى اعادة جدولة الديون او تراكمات متأخرة ، بتعبير اخر القدرة على تحمل الديون دون الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة في السياسات المالية مستقبلا لتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات العامة . اما عدم الاستدامة المالية فهي الحالة التي يتراكم فيها الدين الى اجل غير مسمى بمعدل أسرع من قدرة الدولة على خدمته . ومن الضروري أن يعمل مفهوم الاستدامة المالية على تحقيق كل من السيولة والملاءة المالية فالملاءة والتي تعني قدرة الحكومة على خدمة التزامات ديونها دون أي تقصير ، اما السيولة فتعني وجود موارد مالية كافية لتلبية الالتزامات المالية حال استحقاقها (3) . فمن المفاهيم السابقة نستنتج أن الاستدامة المالية مصطلح طويل الاجل يرتبط بمحصلة التغيرات في الاجل الطويل مع امكانية حدوث تغيرات او تقلبات في الامد القصير وهذا يعني أن الاستدامة المالية هي عبارة عن اتجاه مستقبلي لكل من النفقات والإيرادات والفوائد ، أي أن ميزة الاحتفاظ بالشيء وللأمد الطويل من المميزات الرئيسية للاستدامة المالية .

ثالثا :- الاستدامة المالية في منظور المدارس الاقتصادية

1- المدرسة الكلاسيكية

يقوم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأن تدخلها يكون حاجزا امام نشاط القطاع الخاص ويمنعه من الاستفادة من الاموال الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، لانهم

(1) Charles Wyplosz , “ Debt sustainability Assessment : The IMF Approach and Alternatives “ , Graduate Institute of International studies – Geneva Economics , HEI working paper , No: 03 , 2007 , p3 .

(2) Liubor Lysiak and other’s , “ Assessment of financial sustainability of the local budgets : case of Ukraine “ , public and Municipal finance , 9(1) , 2020 , p49 .

(3) وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، " تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية 1969-2015 " ، مجلة الادارة العامة ، المجلد السابع والخمسون ، العدد الاول ، 2016 ، ص 10 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

يعدون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي اخلا لا للقوى التلقائية (التوازن التلقائي) الذي يؤمن به الكلاسيك ، ألا أن رواد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي لا يبعدون الدولة تماما ويقرون أن دورها يقتصر على الوظائف التقليدية كالعدالة والصحة والامن والدفاع ، أي أنه يتم حصر و تحديد الانفاق من أجل عدم التوسع فيه (القضاء ، الامن ، الدفاع) وهذه تعد ركيزة من ركائز سياسة الميزانية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و الركيزة الثانية هي أن يكون تدخل الدولة حياديا أي لا يؤثر على النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الدولة اما الركيزة الثالثة التي يعتمد عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والمتعلقة بسياسة الميزانية هي (توازن الموازنة العامة للدولة) ومن هنا نستنتج أن الاستدامة المالية في الفكر الكلاسيكي هي (قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية بصفة دائمة) ومن ثم تحقق الاستدامة المالية (1).

ويكون ذلك في ضوء عدد من المحددات وكما يلي :-

أ- المكافئ الريكاردي

تعود نظرية المكافئ الريكاردي الى (David Ricardo 1771-1823) والتي تم عرضها من قبل (Robert Barro 1974) ، فحسب هذه النظرية يكون لدى الافراد نظرة عقلانية حول العجز في الموازنة ، إذ يرى الافراد أنه اذا تم تمويل العجز بواسطة الدين العام فإنه لا بد وأن تفرض ضرائب في المستقبل لغرض تمويله وهنا يقوم الافراد بادخار الزيادة المتأتية من زيادة الدخل المتاح لغرض تسديد الضرائب المتوقعة في المستقبل ، ومن ثم وحسب ريكاردو عندما تنخفض الادخارات الوطنية ترتفع الادخارات الفردية أي أن كل من الدين العام والضرائب متكافئان من جهة التأثير (2) ، ألا أن (Barro) رأى بان العجز العام في الميزانية العامة والممول عن طريق الدين العام يؤدي الى زيادة الادخارات مما يؤدي الى زيادة معدلات الفائدة في الاقتصاد المغلق ويترتب على ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مزاحمة الاستثمار في القطاع الخاص ومن ثم انخفاضها وايدته بذلك كل من (Franco Modigliani 1961) و (Martin Feldstein 1974) إذ بينوا أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يؤدي الى مخزون أصغر من رأس المال المنتج (الاستثمارات المنتجة) (3) .

(1) دردوري لحسن ، لقلبي الاخضر ، " أساسيات المالية العامة " ، دار حميئزا للنشر والترجمة ، مصر ، 2020 ، ص20.

(2) Christiane Nickel and Isable Vansteenkiste , " Fiscal policies , the Account and Ricardian Equivalence " , European Central Bank , working paper , No 935 , 2008 , p6 .

(3) Robert J.Barro , " The Ricardian Approach to Budget Deficits " , Journal of Economic perspectives , vol (3) , No (2) , 1989 , p38 .

• عدم التمويل البونزي

يستخدم مصطلح عدم التمويل البونزي في الاقتصاد نسبة الى شخص يسمى (بونزي) ، أذ ظل يقترض لسداد مديونية قديمة مما جعله يدخل في حلقة مفرغة ومن هنا تم استخدام توصيف هذا السلوك في الادبيات المالية وذلك بافتراض رشادة الحكومة أذ أن سلوكها عند الاقتراض لا يماثل المنهج البونزي ومن ثمّ فإن الدين العام سيكون مساويا للصفر (1) .

فنستنتج أن (بونزي) او اي سلوك ينطبق عليه تحليل (بونزي) هو سلوك تمويل غير رشيد وحسب الكلاسيك وعلى افتراض أن سلوك الحكومة رشيد فإنه يجب أن لا تسلك سلوك (بونزي) لأنه أي تمويل حسب طريقة (بونزي) لا يؤدي الى الاستدامة المالية .

• قيد الموازنة الحكومية

يستمد قيد الموازنة الحكومية من نظرية تعظيم سلوك المستهلك أذ يفترض هنا سلوك الحكومة يكون مشابه لسلوك الافراد أي أن الحكومة تعمل على تعظيم منفعتها في ظل قيد الدخل (الضرائب و السندات) واللذان يمثلان مصدرين للدخل الحكومي ، أي أنه يجب أن تتساوى القيمة الحالية للاتفاق الحكومي مع القيمة الحالية للإيرادات الضريبية (2) .

2- المدرسة النيوكلاسيكية

يقوم التحليل النيوكلاسيكي على مبدأ التوقعات الرشيدة والامثلية التي يجب أن تتصف بها الوحدات الاقتصادية أذ يجب أن لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأنها اذا تدخلت الحكومة لا يتحسن الوضع الاقتصادي وانما يسوء ، فحسب الافكار النيوكلاسيكية أن ما يتعرض للاقتصاد له من بطالة و تضخم و ركود يكون نتيجة لأخطاء السياسة النقدية والتي فرضتها سياسة التدخل الحكومي ، وانتقد النيوكلاسيك المبادئ التي حددها الكلاسيك للتوصل الى الاستدامة المالية ، أذ اعتمدوا على انموذج التداخل بين الاجيال ونموذج التوازن العام للوصول الى الاستدامة المالية ، أذ عرف انموذج التداخل بين الاجيال لدايموند الاستدامة المالية (على انها القدرة على تحقيق الاستقرار الديناميكي لنسبة الدين / الناتج المحلي الاجمالي) (3) ، ألا أن النيوكلاسيك يتفقون مع الكلاسيك من ناحية امكانية تمويل الديون العامة من خلال الضرائب ، وتأتي هذه الامكانية على سداد الديون من خلال تمكن الاقتصاد من زيادة انتاجيته الحدية أي عندما تزداد الاستثمارات العامة تزداد معها الدخول المتاحة التي يحصل عليها الافراد ومن ثم ترتفع امكانياتهم على

(1) مقداد احمد النعيمي ، عادل صبحي عبد القادر الباشا ، " أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة " ، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية – كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، 2018 ، ص 564 .

(2) وحيد بن عبد الرحمن بانافع ، عبد العزيز عبد المجيد علي ، مصدر سابق ، ص 14 .

(3) Alberto Bagnai ، " Keynesian and Neoclassical Fiscal sustainability Indicators , with Applications to Emu Member countries " , working paper , No (75) , 2004 , p3-4 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

تحمل الضرائب وسدادها مما يؤدي الى زيادة الايرادات الحكومية من الضرائب ومن ثم القدرة على سداد الدين العام وتحقيق الاستدامة المالية (1) .

3- المدرسة الكنزوية

بقيت الافكار الكلاسيكية التي تتحكم في دور السياسة المالية سائدة في الاقتصاد ولمدة طويلة والتي تستند على عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ومبدأ توازن الميزانية ، إلا أن الازمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينيات وحصول الحروب وتضخم ميزانيات الحكومات بسبب هذه الحروب ، وعجز الفكر الكلاسيكي عن مواجهة حدة تلك الازمات ، أذ برهنة الية السوق التي أمن بها الكلاسيكيون التقليديون عن عجزها في مواجهة الازمات وتحقيق التوازن الاقتصادي (2) ، وهنا حصل هجوم كينز على المبادئ الكلاسيكية في السياسة المالية والائتمانية والتي تجعل من المستحيل امكانية الاعتماد على قوى السوق والقطاع الخاص وحدهم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية ونادى بضرورة تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد القومي والدور الفعال الذي يتحتم على الدولة ان تقوم به لضمان استغلال الموارد الاقتصادية في المجتمع استغلالا امثل وتحقيق اقصى مستوى ممكن من التقدم الاقتصادي ، فوجد كينزا في سنة (1933) أكد لرئيس الولايات المتحدة الامريكية أن زيادة الانفاق الحكومي عن طريق القروض العامة او حتى عن طريق زيادة كمية النقود هي الطريق الوحيد لزيادة الانتاج القومي وانعاش الاقتصاد الامريكي والعالمى (3) .

وكانت نظرت الفكر الاقتصادي و المالي الكنزوي الى الديون العامة هي نظرة تفاؤلية بوصفها مصدرا حقيقيا من مصادر الايرادات العامة التي تدعم من دور الدولة في دفع عجلة الدولة من النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي من خلال التشغيل الكامل فإذا كانت هنالك بطالة يتم استحداث عجز في الموازنة ويمول ذلك العجز بالدين العام ، أذ يعمل الانفاق العام على سحب الموارد المعطلة من القطاع الخاص و تشغيلها ومن ثم لا تحدث اي مزاحمة بين الانفاق الاستثماري العام والانفاق الاستثماري الخاص ومن ثم تكون القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القومي مرتفعة (4) ، وحدد الفكر الكنزوي حدود معينة للدين العام يجب أن لا يتم تجاوزها بالإضافة الى عدد من المؤشرات لتقييم الاستدامة المالية وهي معدل الضرائب ونصيب رأس المال الى الناتج ونسبة الثروة الى الناتج (5) . فإذا كان سعر الفائدة منخفض تمكنت الحكومة

(1) David dela croix and Philippe Michel , " National Debt sustainability and the Dynamics in the Economy of Diamond " , National fund for scientific Research , 1999 , p2-4 .

(2) فاطمة محمد راشد علي ، " السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاسلامية ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2020 ، ص253-254 .

(3) مصطفى الفاو ، " الادارة المالية العامة " ، ط1 ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان - الاردن ، 2008 ، ص22 .

(4) محمود حامد محمود ، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، دار حثيثرا للنشر و التوزيع ، مصر ، 2017 ، ص33 .

(5) Alberto Bagnai , previous source , p22 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

من الحصول على المزيد من القروض ومن ثمّ تتمكن من تسديد ديونها ، وبالمقابل اذا حصل الافراد على معدلات فائدة جيدة مقابل التخلي عن اموالهم تتوفر سيولة كبيرة ، ويمكن القول انه حسب الفكر الكنزي تستطيع الدولة تحقيق الاستدامة المالية اذا ما تمكنت من تسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها المالية عن طريق وجيه القروض العامة التي تحصل عليها نحو مشاريع استثمارية منتجة .

4- المدرسة النقودية

في اواخر الستينيات اصبحت وجهة النظر الكنزية تواجه تحديا متزايدا من قبل النقوديين ، أذ شكك النقوديين بفاعلية السياسة المالية ، بحجة ان السياسة المالية البحتة او التغيرات المستقلة في الانفاق الحكومي لن يكون لها سوى تأثيرات ضئيلة على الاسعار والنتاج ومن ثمّ عدم فاعليتها ، وأن أفضل طريقة لتحقيق الاستقرار هو استخدام السياسة النقدية واجراء تغييرات في عرض النقد مصاحبة للسياسة المالية ، كما أن عجز الموازنة العامة لن يكون له تأثير مهم على مستوى الطلب الكلي بدون اجراء هذه التغييرات (1) ، ويرى النقوديين أن مبدأ عجز الموازنة المقصود إذا ما تم تمويله عن طريق الاقتراض اضافة للموارد المحلية المتوفرة (بافتراض ثبات عرض النقد) ، فإن ذلك سيؤدي الى ارتفاع الفائدة نتيجة لزيادة طلب الحكومة على القروض وأثر ارتفاع سعر الفائدة سيظهر على حجم الاستثمار الخاص ومن ثمّ فإن سياسة عجز الموازنة المبنية على زيادة الانفاق العام والممولة عن طريق القروض سيؤدي الى ظهور أثر المزاحمة ، وازاحة الاستثمار الخاص من النشاط الاقتصادي ليحل محله الاستثمار العام وهذا الانخفاض سيؤدي الى خفض الاثر التوسعي المتولد من زيادة الانفاق الحكومي بسبب أثر المضاعف لذلك يعتقد النقوديون أن زيادة الانفاق العام يجب أن يمول عن طريق اخر غير الاقتراض من المواطنين وهو الاصدار النقدي الجديد او زيادة الضرائب ، فاذا مول عن طريق الاصدار النقدي الجديد فإنه حسب النقوديون سوف يؤدي الى زيادة كبيرة في حجم الانتاج دون ازاحة رأس المال الخاص أما اذا تم تمويلها عن طريق زيادة الضرائب فإن ذلك سيؤدي الى زيادة ضئيلة في الناتج على الامد الطويل بسبب انخفاض الاستثمار ايضا لقلّة الارباح المتوقعة (2) . اي ان تحقيق الاستدامة المالية حسب النقوديون تتم عن طريق اعتماد السياستين معا المالية والنقدية ، وخصخصة القطاع العام لانهم يعدون ان القطاع الخاص أكثر كفاءة و انتاجية من القطاع العام .

(1) نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، " السياسات الاقتصادية وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي " ، دار اليازوري ، الاردن ، 2020 ، ص 69 - 70 .

(2) حيدر مجيد عبود الفتلاوي ، " دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر " ، دار اليازوري ، الاردن ، 2020 ، ص 45 - 46 .

5- مدرسة اقتصادي جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصادي جانب العرض على دور السياسة المالية في انعاش جهاز الانتاج الرأسمالي (العرض الاجمالي) بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الانفاق حسب رؤية المدرسة الكنزوية ، أذ تقوم تحليلاتهم على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الاسعار والاجور لتفعيل الية السوق الحرة ، فمعدلات الضريبة تؤثر في الاسعار النسبية للسلع ، ومن ثم في العرض من اليد العاملة و رأس المال كما أن انصار هذه المدرسة يعطون اهمية للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية في مكافحة التضخم والركود ، أذ يؤكد انصار هذه المدرسة على اجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وبالذات الضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل وأن يكون النظام الضريبي اقل تصاعدي اي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة كما يجب ان يكون الحد من الضرائب مصحوب بتخفيض الانفاق الحكومي ، بالإضافة الى ذلك يجب ان يصمم النظام الضريبي بطريقة يشجع الانتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الاجمالي (1) ، أي انه حسب اقتصاديات جانب العرض عندما يعمد الى تصميم نظام ضريبي امثل تزداد الايرادات الضريبية ومن ثم تتوفر موارد كافية للدولة تستطيع من خلالها اداء التزاماتها المالية (الديون) مما يؤدي الى تحقيق الاستدامة المالية .

6- مدرسة التوقعات الرشيدة

ظهرت هذه المدرسة في السبعينات من القرن الماضي و أطلق على أصحاب هذا التيار بأصحاب التوقعات العقلانية أذ تبتتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين الى التيار النيوكلاسيك ، وأصبحت على جانب مهم في التحليل الاقتصادي ، وتستند في تحليلها على فكرة أساسية وهي أن الوحدة الاقتصادية تعظم المنافع الى اقصى حد وتقلل الخسائر الى ادنى الحدود كذلك يقرون ان لكل وحدة اقتصادية كما معيننا من المعلومات تمكن من يستخدمها في بناء توقعاته المستقبلية ، فأذا ما سادت حالة ركود في الاقتصاد وعملت الدولة على تخفيض نسبة الضرائب كأجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي فمن الطبيعي وحسب التوقعات العقلانية انه نتيجة لتخفيض الضرائب كأجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي لا بد وان يؤدي ذلك الى عجز في الموازنة العامة والذي لا بد من تغطية هذا العجز او تسديد الدين ، في هذه الحالة تلجأ الحكومة الى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا ، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقا للتوقعات العقلانية يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي وان تتجه أي زيادة في الدخل المتاح الى الادخار

(1) عباس كاظم الدعيمي ، " السياسات النقدية والمالية و اداء سوق الاوراق المالية " ، ط1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2020 ، ص59-61 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

لغرض مواجهة زيادة الضرائب المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية) ، أي انه حسب التوقعات العقلانية يمكن تحقيق الاستدامة المالية طالما كان باستطاعة الافراد والحكومة التمتع بسلوك عقلاني (1) .

رابعا :- مؤشرات الاستدامة المالية

1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

تلجأ كثير من الدول الى الدين العام عندما تعجز عن توفير ايرادات كافية لتغطية نفقاتها لا سيما الايرادات الضريبية ، ولأهمية هذا المصدر من الايرادات أصبحت قضية استدامة الدين العام للدولة والتحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة من بين أكثر القضايا اثاره للجدل في الوقت الراهن ، وذلك لأن افراط الحكومات في الانفاق العام الجاري الممول من الدين العام في الوقت الحاضر سيمثل عبئا على المالية العامة للدولة في المستقبل ومن ثم تتحمل الاجيال القادمة العبء الاكبر منه في المستقبل (2) .
فلذلك يعد مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي هو واحد من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس القوة المالية للدولة ، وهذا المعيار يتطلب حسب اتفاقية ماستريخت لعام 1992 أن لا تتجاوز نسبته في البلدان النامية (40%) وفي دول الاتحاد الاوروبي (60%) ووفقا لهذا المؤشر يتميز الوضع المالي للدولة بعدم الاستقرار في الحالات التالية :-

- عندما تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في الدولة المعنية اعلى من معدل الدين العام في البلدان المناظرة له .
- عندما تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي مرتفع في البلد المعني فوق معدلاته التاريخية.
- أن تكون هناك حاجة الى تغيير كبير في السياسة المالية للمحافظة على نسبة مستقرة من الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (3).

2- مؤشر Buiter * (مؤشر العجز الاولي)

يرى (Buiter) 1985 أن السياسة المالية المستدامة يجب أن تحافظ على صافي الاصول للقطاع العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وبعد ذلك يقوم بحساب العجز الاولي والدائم الضروري لتحقيق هذه النسبة وكما يلي :-

$$d = (r_1 - n_1) w_1$$

أذ أن :-

(1) عباس كاظم الدعيمي ، مصدر سابق ، ص 57-59 .
(2) النجاح حكمت الحازيمه ، علاء الدين الطراونة ، " استدامة الدين العام في الاردن " ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (7) ، العدد (2) ، 2020 ، ص 124 .
(3) Khalaf Mohammed Hamed and other's , " The Impact of some financial on the financial Sustainability of Iraq " , Eurasian Journal of History Geography and Economic , vol(19) , Iss(2795-7659) , 2023 , p22 .

$d =$ تمثل نسبة العجز الاولي الى الناتج المحلي الاجمالي

$W =$ نسبة صافي القيمة

$r =$ معدل الفائدة

$n =$ معدل النمو

أما بالنسبة لشرط الاستدامة المالية الذي اقترحه (Buiter) فهو كما يلي :-

$$d-d_1 = (r_1 - n) w-d$$

وهذا المؤشر هو عبارة عن الفرق بين العجز الاولي (النسبة الأولية للدين العام اللازمة لاستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي) والعجز الاساسي الحالي (القيمة المتحققة) ، فاذا كانت القيمة الناتجة عن الفرق بين العجز الاولي والعجز الحالي سالبة فهذا يعني أن العجز الجاري كبير لدرجة لا يمكن تحديده او تثبيته ومن ثم تعد السياسة المالية غير مستدامة وبالعكس اذا كانت القيمة موجبة (1) .

ويتم تقدير عجز الموازنة الاولي من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة (استبعاد مدفوعات الفوائد من قائمة الانفاق العام) والايرادات العامة (استبعاد مدفوعات الفوائد المحصلة من هيكل الايرادات العامة) أي أنها تأخذ شكلها الاولي ، فمن خلال مؤشر الفجوة الاولي يتم معرفة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات والمتعلقة بالموازنة العامة بسبب عبء الدين العام (2) . فحسب هذا المؤشر يجب ان لا يتراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة الى اعادة ترتيب اوليات الانفاق والبحث عن مصادر تمويل جديدة في المستقبل وايضا يعد هذا المؤشر ضروري لضمان ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية .

3- مؤشر Blanchard * (مؤشر الفجوة الضريبية)

على الرغم من سهولة التفسير التي يتمتع بها مؤشر (Buiter) ألا أنه من الصعب الحصول على معلومات دقيقة لصافي الثروة الحكومية ، وبعد ذلك وفي عام 1990 تمكن (Blanchard) من التغلب على هذه المشكلة وذلك من خلال العمل على اجراء التغييرات اللازمة في السياسات المطلوبة للمحافظة على نسبة

(1) Nigel Chalk and Richard Hemming , " Assessing Fiscal Sustainability in theory and practice " , IMF working paper , fiscal Affairs Department , 2000 , p7 .

(2) محمد احمد الحاورى ، " تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط " ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد (44) ، 2015 ، ص281 .

(*) Buiter هو اقتصادي امريكي - بريطاني ولد عام 1949 امضى معظم حياته المهنية اكاديميا ، وقام بالتدريس في جامعات مختلفة وفي الأونة الأخيرة شغل منصب كبير الاقتصاديين في سيتي جروب .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

الدينّ الحالية (1) . يستخدم هذا المؤشر لمعرفة الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية من خلال الحفاظ على نسبة مقبولة من الدينّ الحكومي الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويحتسب من خلال مقارنة نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة حصيللة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي (2) . ويتم احتساب نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي كما يلي :-

" نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) X نسبة الدينّ العام الى الناتج المحلي الاجمالي " (3) .

وهناك طريقة لحساب مؤشر الفجوة الضريبية من خلال مقارنة نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة الحصيللة الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي وبحسب الصيغة الاتية (4) :-

$$\text{مؤشر الفجوة الضريبية} = \frac{\text{نسبة النفقات العامة}}{\text{Gdp}} - \frac{\text{نسبة الإيرادات الضريبية}}{\text{Gdp}}$$

وكثيرا ما يلاحظ أن نسبة الضرائب الفعلية والتي يتم تحصيلها سنويا (الإيرادات الضريبية المتاحة سنويا) لا تكفي لتمويل اعباء الانفاق العام مما يؤدي الى البحث عن مصادر تمويل أخرى ، ويعمل هذا المؤشر على معرفة أهم التغيرات بأحد من أهم المتغيرات الأساسية لتمويل اعباء الانشطة الحكومية وأحد العناصر الأساسية في تنفيذ السياسة المالية العامة ألا انها لا تمثل شرط اساسي للحكم على استدامة المالية العامة (5) .

4- مؤشر فجوة الإيرادات العامة

يختلف مؤشر فجوة الإيرادات العامة عن مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية على أنه يشتمل على جميع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة ولا يقتصر فقط على الإيرادات الضريبية . ويستخدم هذا المؤشر لتحديد نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدينّ العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وتعكس هذه الفجوة النسبة والنسبة الفعلية للإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي مدى

(1) Nigel Chalk , previous source , p7 .

(2) Nizar Kazem sabah Al-khikani and Mayada Hassan Rahim , " Financial Sustainability Economic Groth in Iraq " , Al-Qadisiyah Journal for Adminstrative and Economic Sciences , vol (24) , Iss (1) , 2022 , p .

(3) عمرو هشام محمد ، عماد حسن حسين ، " متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (55) ، ص 150 .

(4) ميادة حسن رحيم الشباني ، " الاستدامة المالية واثرها في الأداء الاقتصادي (العراق و الجزائر حالة دراسية) " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2021 ، ص 26 .

(5) Nizar Kazem sabah Al-khikani and Mayada Hassan Rahim , previous source , P .

(*) Blanchard هو عالم اقتصاد من فرنسا ولد عام 1948 ، عضو في الاكاديمية الامريكية للفنون والعلوم .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

وطبيعة التغييرات والاصلاحات اللازمة في نظام الايرادات العامة اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي (1) .

خامسا :- العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الاستدامة المالية بعضها يؤثر بشكل سلبي والبعض الاخر يؤثر بشكل ايجابي وفيما يلي شرح موجز عن هذه العوامل وكما يلي :-

1- سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من العوامل التي تؤثر باتجاهين متعاكسين على قرارات الافراد والمؤسسات بالإقراض والادخار فيعبر عن سعر الفائدة على أنه النسبة المئوية التي تفرض على الافراد والمؤسسات عند قيامهم بالاقتراض من المؤسسات المالية وايضا هو نسبة يحصل عليها الافراد عند احتفاظهم بأموالهم لدى المؤسسات المالية (2) ، أن لسعر الفائدة تأثير عكسي على الاستدامة المالية فالحكومة شأنها شأن أي مؤسسة أخرى تتأثر بشروط الائتمان التي تفرضها المؤسسات المالية ومن ثم فإن ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى تعاضم العبء و تزايد العجز مما يؤدي الى عدم قدرة الحكومة على سداد ما في ذمتها من ديون ومن ثم يصعب عليها تحقيق الاستدامة المالية ، كما أن التزايد المستمر بالعجز الحكومي يؤدي الى الارتفاع المستمر بأسعار الفائدة (3) .

2- الدين العام

كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها معظم الدول و افراط الحكومات في الانفاق العام أثر كبير على الوضع المالي مما أدى الى ارتفاع العجزات في الموازنات العامة وزيادة في مستويات الدين العام ونموها ولعديد من الدول والذي يتحول الى عبئا على المالية العامة في المستقبل (4) ، لذلك برزت العديد من الاتفاقات والمعاهدات لتحديد حدود امانة للدين العام ومن ابرزها معاهدة ماستريخت والتي حددت نسبة 60% لا جمالي الديون الى الناتج المحلي الاجمالي وتم عدّ النسب التي تكون أقل من هذا المستوى من أذ مخاطر التخلف عن السداد ، اما بالنسبة للعجز الحكومي السنوي فيجب أن لا تتجاوز نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي 3% (5) ، كما أنه لا بد من التفرقة بين الهدف الذي تسعى الدولة للأنفاق عليه ،

(1) كمال امين الوصال ، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان ، مصدر سابق ، ص84 .

(2) Ann Kathomi and other's , " Interest Rate regulation and sustainability of Microfinance Institutions in nairobi counk , Kenya " , International Academic Journal of human resource and business administration , vol(2) , Iss(3) , p152 , 2017 .

(3) Scott T.Fullwiler , " Interest rates and fiscal sustainability " , Journal Article , vol(41) , No(4) , 2007 , p1006-1007 .

(4) محمد موعش ، " منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية – حالة تطبيقية لبعض الدول العربية " ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد (65) ، 2020 ، ص4 .

(5) Marek Dabrowski , " Fiscal sustainability : conceptual Institutional and policy Issues " , case working paper , No 4(128) , 2016 , p 40 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

فإذا كان الهدف هو تمويل نفقات تجارية فأن الجيل المستفيد من هذه النفقات هو الجيل الحالي بينما تتحمل الاجيال المستقبلية الديون بدون فوائد ، اما اذا كان الهدف من الدين العام هو تمويل نفقات استثمارية لأنشاء مشاريع تنموية تسهم في رفع معدل النمو المستقبلي للاقتصاد من خلال الاصلاحات الهيكلية فهنا يكون للدين العام قيمة لدى الاجيال المستقبلية بالإضافة الى ذلك تتحقق الاستدامة المالية للدولة هنا من خلال تمويل ديونها من المشاريع الاستثمارية التي قامت بالإنفاق عليها ومن ثم يتحقق هنا استدامة للدين العام وعدم وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون ، يضاف الى ذلك أن نوعية الدين العام أي الدين الداخلي والدين الخارجي له تأثير كبير في خدمة الدين العام ، فالدين الداخلي يكون اسهل في الخدمة من الدين الخارجي (1) ، ومن هنا نستنتج أن الدين العام يكون ذا تأثيرين سلبي و ايجابي حسب الهدف من الإنفاق العام .

3- النمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي مع الاستدامة المالية بعلاقة موجبة وطرديّة فكما هو معروف أن النمو الاقتصادي يعد من أهم المؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية البلدان وتقدمها ، كما أن تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة عن طريق اعادة الاعمار و الاصلاحات الهيكلية بالإضافة الى النمو في القطاع الخاص والتطورات في اسواق الصرف الاجنبي و القطاع المالي جميعها عوامل تساعد على استقرار الاقتصاد ومن ثم ارتفاع مستويات الدخل و زيادة الحصيلة الضريبية مما يؤدي الى زيادة موارد الدولة وعدم حاجتها للدين العام ومن ثم تتحقق الاستدامة المالية (2) .

4- نموذج الفجوتين

تتسم أغلب الدول النامية باختلال واضح في هيكل الموارد الاقتصادية مما يؤدي الى ظهور ما يعرف بالفجوتين أي فجوة الموارد الداخلية المتمثلة بالفجوة بين الادخار والاستثمار و فجوة الموارد الخارجية المتمثلة بالفجوة بين الصادرات والاستيرادات وهذا الاختلال يعد عاملا اساسيا في اللجوء الى التمويل الخارجي (3) ، فجوة الموارد الداخلية تشير الى انخفاض الادخارات المحلية دون مستوى الاستثمارات المحلية المطلوبة وهذا يعكس الاختلال الداخلي والذي ينعكس بشكل عجز ، فعموم البلدان التي استعانت بالتمويل الخارجي تعاني من قصور شديد في قدراتها الادخارية وبما يعيق استثماراتها أما الفجوة الخارجية (فجوة التجارة الخارجية) فهي تعكس العلاقة بين الصادرات والاستيرادات وتعبر عن الخلل الهيكلي بسبب قصور حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات فيها ، ويمكن القول

(1) محمد ابراهيم السقا ، " استدامة الدين العام " ، مقال الكتروني ، جريدة العرب الاقتصادية الدولية ، 2012 .
(2) Ayumu Yamauchi , " Fiscal sustainability – The case of Eritrea " , IMF working paper , African department , 2004 , p 7 .

(3) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون ، " التمويل الدولي " ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة العربية ، 2013 ، ص 24 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية والتي تعبر عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويطلق على التحليل الذي يربط بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية بنموذج الفجوتين (Two Gaps MODEL) وذلك لوجود تناظر بينهما فعندما تكون قيمة الاستيرادات في الاقتصاد القومي خلال مدة محددة تزيد عن ما يمكن الحصول عليه من النقد الاجنبي المتأتي من الصادرات خلال المدة ذاتها فإن هذا الفرق لا بد وأن يمول من الخارج والتمويل الخارجي هنا يعكس فجوة الموارد الخارجية او ما يطلق عليه (فجوة التجارة الخارجية) والذي لا بد وان يناظر مقدار العجز ويمكن اثبات ذلك كما يلي :-

بما أن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي فإن :-

$$Y = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(1)$$

وبما أن الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار وأن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له فإن :-

$$Y = C + S \dots\dots\dots(2)$$

$$C + S = C + I + (X - M) \dots\dots\dots(3)$$

ولان عناصر التسرب تساوي عناصر الحقن وعن طريق ترتيب المعادلة نحصل على :-

$$M - X = I - S \dots\dots\dots(4)$$

ومما سبق ظهر هناك تطابق بين الفجوتين ففي حالة زيادة الاستيرادات عن الصادرات تظهر فجوة الموارد الخارجية والتي تعبر عن العجز في الحساب التجاري لميزان المدفوعات وهذا العجز لا بد وان يمول عن طريق تدفقات خارجية (FC) فإن (1) :-

$$I - S = M - X = FC \dots\dots\dots(5)$$

ويمكن القول أنه كلما زادت الاختلالات الداخلية والخارجية يرتفع العجز مما يؤدي الى اللجوء الى الدين سواء كان داخليا او خارجيا وهذا ينعكس وبشكل سلبي على الاستدامة المالية .

(1) مايج شبيب الشمري ، حسن كريم حمزة ، " التمويل الدولي - أسس نظرية وأساليب تحليلية " ، ط1 ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف الاشرف ، 2015 ، ص 84-ص86 .

المبحث الثالث

العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية

يشير الوهم المالي كما سبق وتم توضيحه الى سوء الفهم المنهجي للتكاليف والمنافع المترتبة على الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة الى الافراد (1) ، أما الاستدامة المالية فهي قدرة الحكومة ماليا على مواصلة تسديد اعباء الدين العام في الحاضر و المستقبل مع اقل قدر من الضرر وأن تستطيع الحكومة خلق الثروات الجديدة ومن ثمّ زيادة الإيرادات العامة في المجتمع أي بمعنى اخر قدرة الحكومة على اداء واجباتها ووظائفها والتي تم تحديدها من قبل السياسة المالية دون حدوث تعثر مالي وأن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتسديد اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة الى اعادة جدولة او تراكم لتلك الديون (2) ، من خلال ملاحظتنا لكلا المفهومين نجد أن كلا من مفهوم الوهم المالي والاستدامة المالية يشتركان بنقطة اساسية وهي الخدمات التي يقدمها القطاع العام (الحكومة) ، فالوهم يشير الى الاختلالات والتشويهاات التي يمكن ان تعاني منها الحكومة سواء كانت بصورة مقصودة ام غير مقصودة ، اما الاستدامة المالية فهي الحالة المثلى التي يجب ان تصل لها الحكومة في ادارة نفقاتها ومنع الاختلالات التي يمكن ان تؤدي الى انعدام الاستدامة ، فيجب على الحكومة تنويع مصادر إيراداتها من اجل ضمان الإيرادات الكافية واللازمة لتغطية النفقات ، وحتى وان اضطرت الدولة الى تحمل ديون عامة يجب عليها ايجاد الطريقة المثلى اللازمة لسداد هذه الديون ، كما يمكن ان يحدث الوهم المالي نتيجة لتنويع مصادر الدخل و بالذات الإيرادات الضريبية وعلى وجه الخصوص الضرائب غير المباشرة والتي تشتمل على نوع متعلق بالوهم وهو الوهم الضريبي ، فكما سبق وتم توضيحه في المبحث الاول ان الضرائب المباشرة تكون معروفة لدى عامة الافراد ومن ثمّ يمكن معرفة الحجم الاجمالي لهذه الضرائب ومن ثم يتكون تصور واضح عن حجم الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة ، اما لو تم فرض ضرائب غير مباشرة فقد لا يستطيع الافراد معرفة الحجم الحقيقي لهذه الضرائب ومن ثمّ عدم المعرفة التامة او الدقيقة بحجم الإيرادات العامة ، كما أن الاستدامة المالية تتضمن عملية ترشيد للإنفاق العام على العكس من الوهم المالي الذي يتضمن تبذيرا للإنفاق العام والذي قد يكون بسبب الفساد الحكومي والاداري وغيرها من الاسباب التي يمكن أن تؤدي الى عدم الرشادة والتبذير في الانفاق العام . ويمكن ان نحدد العلاقة بين الوهم المالي و الاستدامة المالية من خلال المؤشرات الأساسية لكلا المفهومين و كما يلي :-

(1) Dody Hapsoro and Rylfal Yoduke , " Fiscal illusion Delecion and their effect on Econmic Groth in Sulauesi " , Jurnal Economia , vol (15) , No (2) , 2019 , p173 .

(2) وارهيل صادق محمد ، دلدار حيدر احمد ، " أثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2022) " ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد (12) ، العدد (1) ، 2024 ، ص 122 .

أولاً :- العلاقة بين مؤشر الوهم المالي و الاستدامة المالية من خلال مؤشر دقة التخصيص

يعد مؤشر دقة التخصيص للنفقات العامة من أهم المؤشرات التي تعكس مصداقية الموازنة العامة للدولة و تستند اليها المؤسسات الدولية في تقييم أداء إدارة المالية العامة ، ويقصد بالمصداقية أن تكون الموازنة العامة واقعية و يتم تنفيذها وفق المخطط لها ، فيجب ان يكون التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة متطابق او قريب جدا مع الاعتمادات والمخصصات المالية المقررة في قانون الموازنة العامة ، أذ تشير درجة التطابق والاختلاف بين الاعتمادات المالية المقررة (النفقات والايرادات) و بين ما يتم تنفيذه فعلا الى درجة المصداقية و الانضباط المالي للموازنة العامة للدولة ، كما انها تعد أحد الأدوات المهمة للتأكيد على مدى الكفاءة في تخصيص الموارد (الكفاءة التخصيصية) من ناحية ترتيب و تنفيذ أولويات الموازنة العامة وتحقيق الموازنة العامة للأهداف (1) . اما بالنسبة للعلاقة بين مؤشر دقة التخصيص للإنفاق العام و الوهم المالي فهي علاقة عكسية ، فعندما تكون النفقات الفعلية متطابقة مع النفقات المخططة او في مستوى مقارب لها دل ذلك على حسن التصرف في الموارد و عدم وجود هدر او تبذير او فساد مالي و حكومي و بالتالي تتحقق الاستدامة المالية ، اما عندما تكون مفارقة كبيرة بين النفقات المخططة و الفعلية والتي تعاني منها اغلب الدول النامية يحدث هنا الوهم المالي فيؤدي الى زيادة الدين العام دون ان يكون الاقتصاد بحاجة الى هذه الزيادة ، كذلك يؤدي الى زيادة حجم الفجوة الضريبية و من ثم انعدام الاستدامة المالية . و عندها سنكون هناك اما وهم مالي انفاقي و من ثم يسبب الاعتماد المفرط على الاقتراض لتمويل الإنفاق الحكومي دون إدراك أن الفوائد المتركمة سوف تزيد من العبء المالي على المدى الطويل، بالتالي تلجأ الحكومات إلى الاقتراض لتمويل الإنفاق العام ، لسد فجوة الإنفاق ، دون النظر للتكاليف الحقيقية ، والفوائد المتركمة والعبء المالي المستقبلي للدين العام، نتيجة تصور الحكومة ان كلف الاقتراض ستكون منخفضة على المدى القصير، لكنه سيؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الدين العام والفوائد المترتبة عليه (خدمة الدين العام)، مما يتطلب تخصيصات مالية أكبر في الموازنة لمواجهة اعباء خدمة الدين العام ، وهو ما يزيد من جانب الإنفاق مرة اخرى ، مما يعمق من عجز الموازنة ، بالتالي الاتجاه للاقتراض مجدداً لسد العجز الناجم عن زيادة الإنفاق العام ، مما يسبب تراكم الدين العام لمستويات اعلى ، وقد يتجاوز حد الأمان، الذي يفوق قدرة الحكومة على توليد الإيرادات، وخاصةً عندما تكون انتاجية الإنفاق العام منخفضة، مما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية على المدى الطويل، بالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية. اما من جانب الإيرادات العامة ، عندما تكون الإيرادات غير مطابقة لما مخطط له في الموازنة العامة ، نتيجة الوهم المالي الذي يؤدي الى استخدام سياسات مالية خاطئة او غير مدروسة، سوف تكون هناك فجوة إيرادية ،

(1) وائل محمود محمد حسين ، إبراهيم سعد محمد المصري ، " أثر تطوير اعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة على مؤشرات إدارة المالية العامة في مصر " ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد (41) ، العدد (3) ، 2023 ، ص 28 .

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

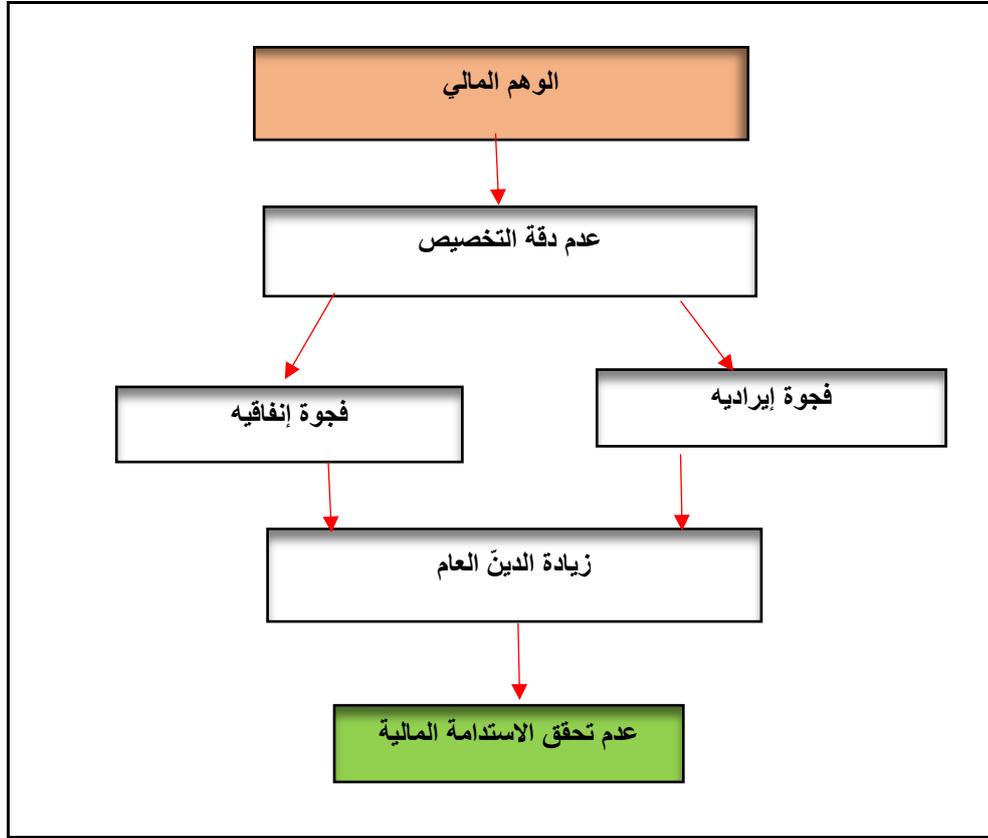
تدفع الحكومة الى الاقتراض لسد تلك الفجوة ، دون النظر لمخاطر الاقتراض على المدى الطويل وهو ما قد يسبب ارتفاع كبير في حجم الدين العام في المستقبل، وما قد يتسبب في اجراء تغييرات هيكلية على السياسة المالية ، او اللجوء لتطبيق سياسات التقشف المالي ، بالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية (1). عندما لا تستطيع الدولة تخصيص الموارد بدقة عالية ، قد لا تحقق التقديرات المطلوبة من الإيرادات الضريبية، وإن عدم تطابق الإيرادات الضريبية الفعلية مع الإيرادات المخطط لها ، يسبب فجوة في الإيرادات الضريبية ، ان ارتفاع حجم الفجوة الضريبية، يضع قيلاً على قدرة الحكومة على الاستمرار ببرامجها الانفاقية ، ومن ثمّ عدم تحقق الاستدامة المالية. ان عدم دقة التخصيص تؤثر سلباً على تقديم الخدمات الحكومية أو على تنفيذ سياسات ضريبية فعالة، ومن ثمّ قد يؤدي ذلك إلى انخفاض ثقة الجمهور في النظام الضريبي، مما يؤثر سلباً على الامتثال الضريبي، ومن ثمّ انخفاض الإيرادات الضريبية المتوقع الحصول عليها ، مما يوسع الفجوة الضريبية ، وهو ما ينعكس سلباً على تحقيق الاستدامة المالية، كما التخصيص غير الدقيق قد يؤدي إلى ضعف في الرقابة المالية، مما قد يزيد من فرص التهرب الضريبي ويقلل من الإيرادات الضريبية المتوقعة.

نستنتج مما سبق: ان للوهم المالي دورا كبيرا في تبني سياسات مالية تعتمد على تصورات او فهم غير مدروس، يتسبب في عدم تطابق تخصيصات الموازنة لما مقرر له ، وهو ما قد يسبب فجوة إيرادية او إنفاقية ، تدفع الحكومة للاقتراض ، دون وعي مخاطر الاقتراض على المدى الطويل ، ومن ثمّ عدم تحقق الاستدامة المالية. ويوضح الشكل (2) اثر مؤشر دقة التخصيص على الاستدامة المالية.

(1) Geogios Moschovisa , “ public Spending Allocation , Fiscal performance and Corruption “ , Economic paper , Vol (29) , No (1) , 2010 , p 70 .

الشكل (2)

تأثير الوهم المالي على الاستدامة المالية من خلال مؤشر دقة التخصيص



المصدر: الشكل من اعداد الباحثة

ثانيا :- العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر إنتاجية الانفاق العام
 طالما ان العلاقة بين الوهم المالي و الاستدامة المالية علاقة عكسية فيمكن القول أنه عندما تكون الانتاجية ضعيفة او سالبة فهذا يدل على وجود وهم مالي أي ان الانفاق العام غير كفوء ووجود هدر مالي وفي نفس الوقت مع وجود الإنتاجية الضعيفة تنعدم الاستدامة المالية لان الهدر في المال العام ووجود الوهم المالي يؤدي الى مزيد من الانفاق وفي ظل عدم كفاية الإيرادات يتم اللجوء الى الاقتراض العام ومن ثم تنعدم الاستدامة المالية ، اذ تشير إنتاجية الإنفاق العام الى القدرة على تحقيق أكبر عائد اقتصادي واجتماعي من كل وحدة إنفاق، اي تحقيق انتاج اكبر بنفس القدر من الانفاق أو تحقيق نفس المستوى من الانتاج لكن بإنفاق اقل، بالتالي يتسبب الوهم المالي في تطبيق سياسات إنفاقي غير مدروسة تؤثر سلباً على انتاجية الانفاق العام، مما قد يسبب انخفاض انتاجية الانفاق العام، وهو ما يقود الى زيادة عجز الموازنة من خلال الإنفاق على مشاريع وبرامج غير إنتاجية تؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الانفاق العام ، مما

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

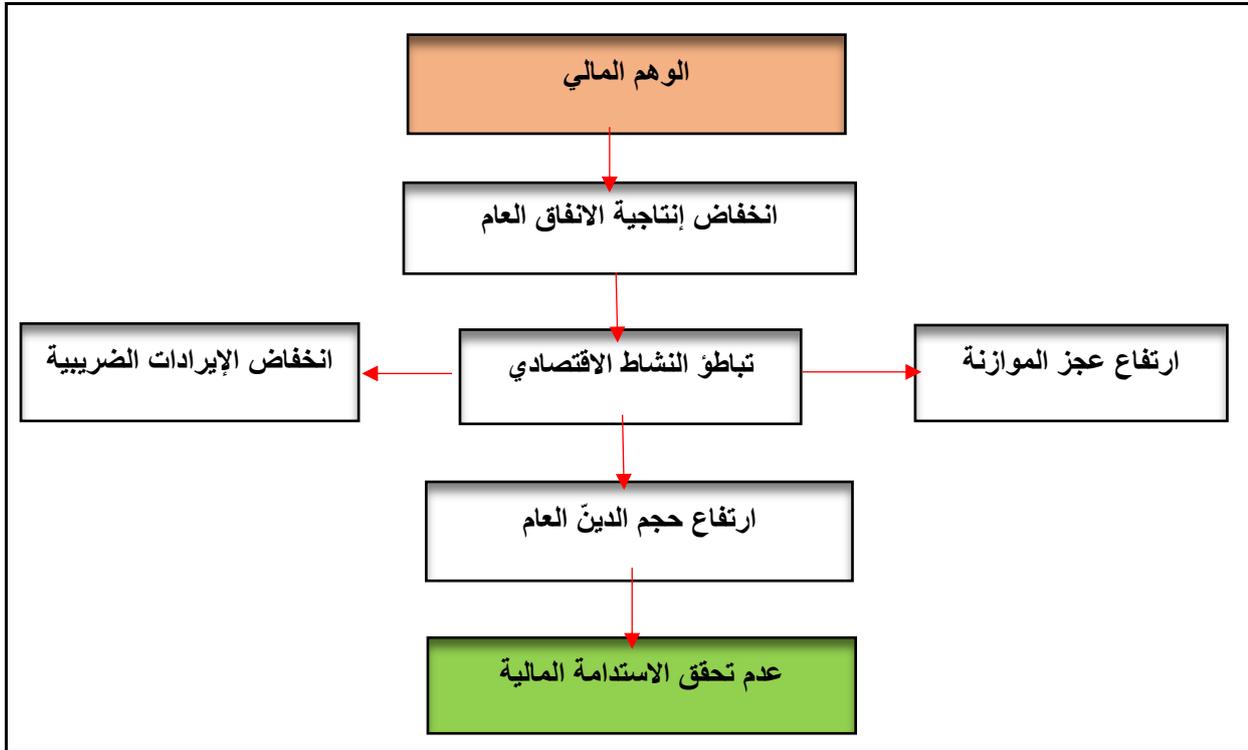
يزيد من النفقات دون تحقيق عوائد كافية، تتناسب مع حجم الاموال المنفقة، ومن ثم هذا يزيد من العجز⁽¹⁾، مما يدفع الحكومة الى الاقتراض ، دون النظر للتكاليف الحقيقية للاقتراض والعبء المالي المستقبلي للدين العام، نتيجة تصور الحكومة ان كلف الاقتراض ستكون منخفضة على المدى القصير، لكنه سيؤدي في النهاية إلى زيادة حجم الدين العام والفوائد المترتبة عليه (خدمة الدين العام)، مما يتطلب تخصيصات مالية اكبر في الموازنة لمواجهة اعباء خدمة الدين العام ، وهو ما يزيد من جانب الانفاق مرة اخرى ، مما يعمق من عجز الموازنة ، ومن ثم الاتجاه للاقتراض مجدداً لسد العجز الناجم عن زيادة الانفاق العام ، مما يسبب تراكم الدين العام لمستويات اعلى ، وقد يتجاوز حد الأمان، الذي يفوق قدرة الدولة على توليد الإيرادات، وخاصةً عندما تكون انتاجية الانفاق العام منخفضة، مما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية على المدى الطويل، بالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية. كما يؤدي ارتفاع انتاجية الانفاق العام، الى توليد انتاج اكبر بتكاليف اقل وهو ما يزيد من حجم الانتاج والتشغيل ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، ومن ثم اتساع النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ، ويضيق فجوة الإيرادات الضريبية، بالتالي يدل على تحقيق الاستدامة المالية، بالمقابل انخفاض انتاجية الانفاق العام، تضعف النمو الاقتصادي، فعندما لا يسهم الإنفاق الحكومي في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل فعال، تقل العوائد الضريبية نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي، وهذا يؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية ، ومن ثم التأثير سلباً على الاستدامة المالية ويزيد من حالات التعثر المالي .

نستنتج مما سبق : انّ الوهم المالي يؤثر سلباً على انتاجية الانفاق العام ، فعندما يكون هناك انفاق كبير و يقابل بإنتاج اقل ، فهذا يؤدي الى هدر و اسراف في الانفاق العام ، يعمق عجز الموازنة العامة، وبما إن انخفاض انتاجية الانفاق العام ، تسبب تباطؤ في النشاط الاقتصادي ، سوف ينعكس ذلك على خفض الإيرادات الضريبية، مما يدفع الحكومة للاتجاه نحو الاقتراض لسد العجز، بالتالي ارتفاع حجم الدين العام ، وهو ما ينعكس سلباً على تحقيق الاستدامة المالية. ويوضح الشكل (3) اثر انخفاض انتاجية الانفاق العام على الاستدامة المالية.

(1) ايمن احمد هاشم ، " تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر " ، المجلة الدولية للتنمية ، المجلد (10) ، العدد (1) ، 2021 ، ص 53-57 .

الشكل (3)

العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر إنتاجية الانفاق العام



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة

ثالثاً:- العلاقة بين مؤشر الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الحيز المالي

يشير الحيز المالي الى قدرة الحكومة على تمويل انفاقها و تنفيذ السياسة المالية دون تعرض استقرارها المالي و استدامتها للخطر ، فالحيز المالي عبارة عن مساحة متاحة للحكومة ضمن ميزانيتها لاستيعاب النفقات الجديدة او الاستجابة للظروف الاقتصادية غير المتوقعة ، ويمكن القول ان العلاقة بين الحيز المالي و الوهم المالي هي علاقة عكسية فالوهم يتضمن مبالغة و هدر في الانفاق العام بينما الحيز المالي يتضمن افضل السياسات في تبويب الانفاق بغية الوصول لعملية تحقيق الحيز المالي ، أي ان الحكومة تعمل على إيجاد افضل الطرق لإدارة الموارد المالية فيجب ان تكون الموازنة العامة متوازنة او محففة فائض من أجل تقليل الحاجة الى الاقتراض ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية ، وفي حال عدم توفر مساحة كافية لدى الدولة من الإيرادات العامة لتلبية الزيادة في الانفاق العام أي عدم توفر حيز مالي فان هذا يؤدي الى زيادة الاقتراض ومن ثم تزداد نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي كما ان حجم الفجوة الضريبية يكون أيضا كبيرا وهنا لا يمكن تحقق الاستدامة المالية . يشير الحيز المالي ، إلى قدرة الحكومة على زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب دون المساس باستقرار الاقتصاد الكلي أو الالتزام المالي طويل الأجل، وتقليص الحيز المالي يؤثر بشكل كبير على تحقيق الاستدامة المالية، مما يحد من قدرة الحكومة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى الطويل ، وهو ما يتطلب إجراء تخفيضات كبيرة

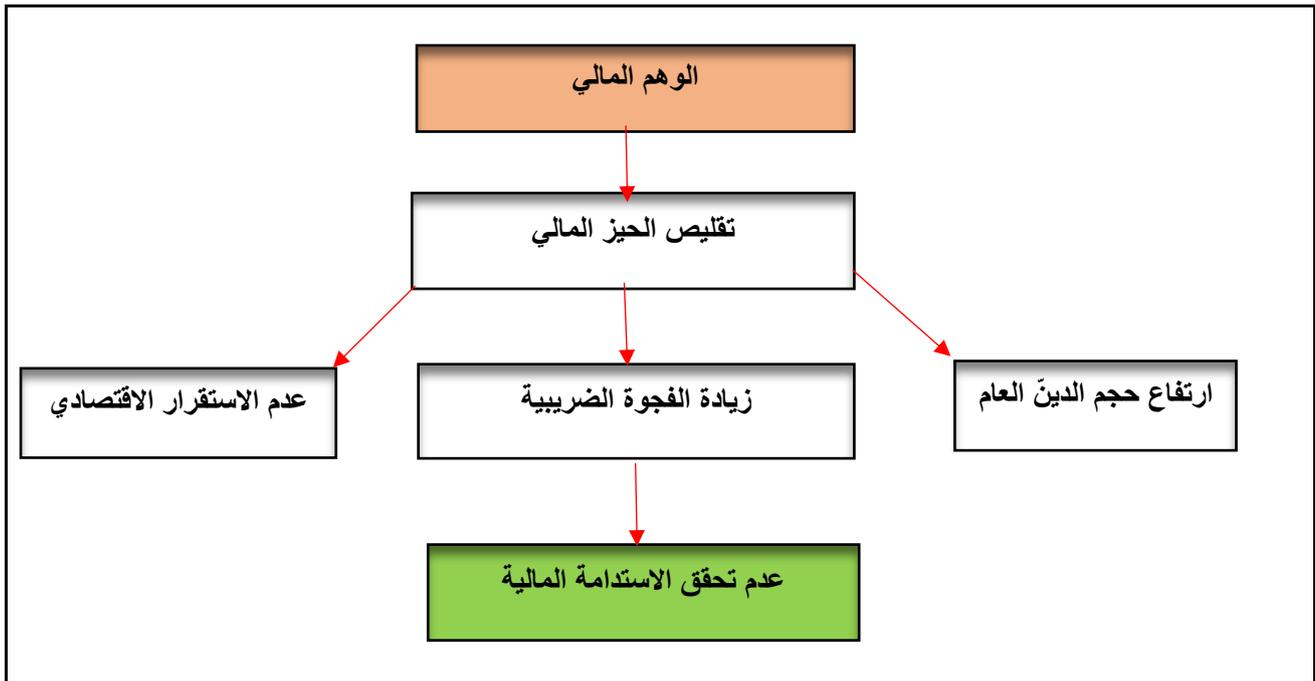
الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

في الإنفاق أو زيادة كبيرة في الضرائب، بالتالي يسبب الوهم المالي تصورات خاطئة أو غير دقيقة حول الوضع المالي والاقتصادي، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير مستدامة، وهو ما يحد من قدرة الحكومات على إدارة ميزانياتها العامة وتخصيص الموارد بفعالية .

نستنتج مما سبق: إن للوهم المالي دورا كبيرا في تقليص الحيز وتعميق فجوة الإيرادات الضريبية وهو ما ينعكس سلباً على تحقيق الاستدامة المالية، كون ان الوهم المالي يدفع الحكومة الى رفع معدلات الضرائب، وهو ما يضعف الحافز على الاستهلاك والاستثمار من خلال تخفيض الطلب الكلي، وهو ما يقود على المدى الطويل الى انخفاض الإيرادات الضريبية، وعدم تحقق مستوى الإيرادات المحقق للاستدامة المالية، بالتالي عدم تحقق الضبط المالي. ويوضح الشكل (4) اثر الوهم المالي على الحيز المالي وعلاقته بالاستدامة المالية:-.

الشكل (4)

العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الحيز المالي



المصدر :- الشكل من عمل الباحثة

رابعا: - العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الانضباط المالي

أنّ مؤشر الانضباط المالي يرتبط بعلاقة طردية مع الاستدامة المالية فمتى ما تحقق الانضباط المالي تحققت الاستدامة المالية ، وفي الانضباط المالي يتحقق عدم تجاوز الانفاق العام الكميات المخططة له في الموازنة العامة ، بالإضافة الى عدم تجاوز العجز المالي النسب المقدرة له ، أذ يعمل الانضباط المالي على تحقيق الاستدامة المالية من خلال استخدام أدوات الانضباط المالي ، فيتعين على الدولة ان يتميز

الفصل الأول الاطار النظري للوهم المالي و الاستدامة المالية

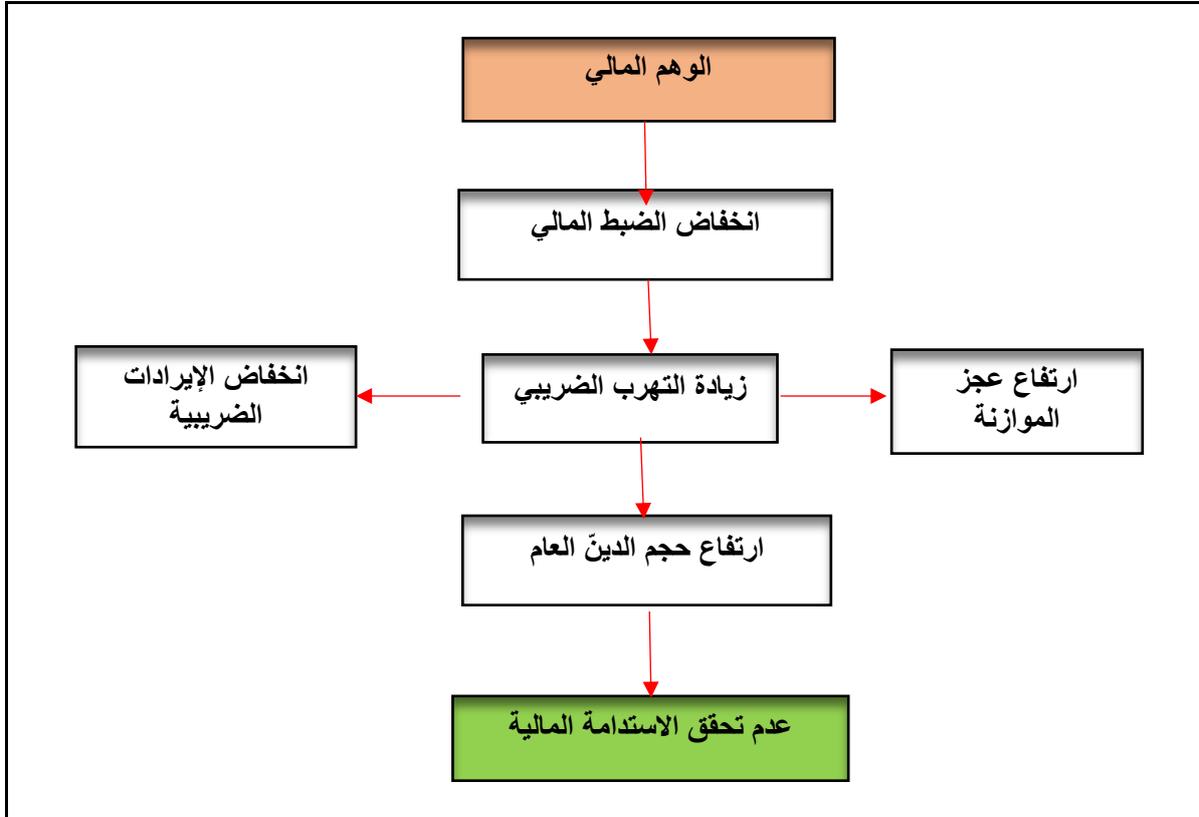
نظامها المالي بالمرونة من اجل التعامل مع التقلبات الدورية وفي الأوقات العادية أيضا ، وذلك من خلال اتباع عدة قواعد مالية يعبر عنها كقيود عددية توضع على مجاميع الموازنة العامة للدولة ، فيجب ان تعمل هذه القواعد على تحقيق الربط بين قرارات السياسة المالية و المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ويجب ان يكون لها اثر ملموس في توجيه السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها بشكل دقيق ومن هذه القواعد هي قاعدة توازن الموازنة والتي يتم فيها تخفيض عجز الموازنة الى حد معين ، وقاعدة الدين العام والتي يتم فيها تحديد حدا من الدين العام الإجمالي بما يسمح للدولة بتحملة دون حدوث اثار سلبية على النمو الاقتصادي ، فيتم تحديد نسبة 60% من قبل خبراء صندوق الدولي والتي تمثل نسبة الدين العام الى الناتج المحلي فيجب ان لا يتم تجاوز هذه النسبة ، ويضاف الى ذلك قاعدة الإيرادات العامة والتي تحدد الحدود العليا والدنيا للإيرادات المتوقعة للحد من الأعباء الضريبية المفرطة ، أي ان هذه القواعد تعمل على تحقق الاستدامة المالية من خلال المساهمة بالحد من نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وتقليص حجم الفجوة الضريبية (1) . ولأن الاستدامة المالية هي حالة معاكس للوهم المالي فمتى ما تحقق الانضباط المالي و الاستدامة المالية انعدم الوهم المالي لأنه بانعدام الانضباط المالي وعدم الالتزام بالقواعد الخاصة بالنفقات و الإيرادات وعدم وجود شفافية فيما يخص هذه الحسابات فإنه يوفر حيزا كافيا لتحقيق الوهم المالي .

نستنتج مما سبق : ان للوهم المالي تأثيرا سلبيا على الانضباط المالي ، وهو بدوره ما ينعكس سلباً على تحقيق الاستدامة المالية، فالوهم المالي يسبب استخدام سياسات إنفاقه غير منضبطة تزيد من حجم الانفاق العام بما يفوق قدرة إيراداتها على تمويل الانفاق ، دون وعي تأثير ذلك على المدى الطويل ، مما يتطلب الاقتراض لسد الفجوة الانفاقية، وهو ما يسبب تراكم الديون في المستقبل ، ويحد من تحقيق الاستدامة المالية، كذلك ضعف الانضباط المالي يقود الى تبذير موارد الدولة المالية ويشجع على عدم الامتثال الضريبي والتهرب الضريبي ، وهو ما يوسع فجوة الإيرادات الضريبية , ويؤثر سلباً على تحقيق الاستدامة المالية، ويوضح الشكل (5) اثر الوهم المالي على الانضباط المالي و انعكاسه على الاستدامة المالية .

(1) نسرين فايز احمد بدوي ، " الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر " ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، جامعة حلوان- مصر ، المجلد (37) ، العدد (2) ، 2023 ، ص1400-1406 .

الشكل (5)

العلاقة بين الوهم المالي والاستدامة المالية من خلال مؤشر الانضباط المالي



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في
دول العينة والعراق

المبحث الأول

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في
المملكة العربية السعودية

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في
الجزائر

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في
العراق

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

تمهيد:-

في هذا الفصل سوف نسلط الضوء على واقع كل من الانفاق العام والايرادات العامة في دول العينة والمتمثلة بالمملكة العربية السعودية الجزائر بالإضافة الى العراق ، كما سوف يتم تحليل المؤشرات الرئيسية لكل من الوهم المالي والاستدامة في بلدان العينة والعراق ، وتم تقسيم الفصل الثاني على ثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول تحليل واقع الانفاق العام والايرادات العامة وتحليل مؤشرات الوهم والاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية ، في حين تضمن المبحث الثاني تحليل واقع الانفاق العام والايرادات العامة و المؤشرات الرئيسية لكل من الوهم المالي والاستدامة المالية في الجزائر ، اما المبحث الثالث اشتمل تحليل واقع الانفاق العام و الإيرادات العامة ومؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد العراقي وللمدة (2004-2022) . وذلك من اجل تسليط الضوء على مسار الانفاق العام والايرادات العامة للاقتصادات المذكورة أعلاه بالإضافة الى معرفة مدى تأثرهم بالوهم المالي والاستدامة من خلال تتبع مسار المؤشرات الخاصة بالمفهومين كليهما

- المبحث الأول : تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي .
- المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري .
- المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي

أولا :- مقدمة عن الاقتصاد السعودي

تعد المملكة العربية السعودية من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم لما تحويه من مخزون نفطي وموقع متميز قريب من الاسواق العالمية. ويشكل النفط المصدر الرئيس لإيراداتها المالية وتعد من الموارد التي تمول بها برامجها التنموية ، أذ حقق اقتصاد المملكة معدلات نمو كبيرة و خصوصا في العقدين الاخيرين مستفيدا من زيادة الانتاج النفطي و ارتفاع الاسعار ، والذي ادى الى تحقيق فوائض مالية ضخمة ادت الى زيادة العائدات ، والتي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي و توسيع نشاط القطاعات الاخرى ، كما أن المملكة ادت دورا مميزا و مؤثرا في قرارات منظمات الدول المصدرة للنفط و بالتالي في سوق النفط العالمي لامتلاكها احتياطات كبيرة ساعدت على زيادة الانتاج و بالتالي زيادة الفوائض مما جعلها تسهم بشكل ايجابي و كمنتج مرجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو المحلي و العالمي (1) ، وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية للدول الممثلة للاحتياطي النفطي و بنسبة تقدر (18.1%) من الاحتياطات المؤكدة على مستوى العالم ، وايضا عضو ضمن منظمة اوبك . ويتصف الاقتصاد السعودي بالاستقرار النسبي فلم يعاني من حالات تضخم حادة او تعرضه لعجز كبير او مزمن في الموازنة العامة بالإضافة الى ذلك يتصف سعر الصرف السعودي بالثبات امام الدولار الامريكي كل هذه الامور اسهمت في الاستقرار الذي يتمتع به الاقتصاد السعودي (2) . ولأن النفط يعد موردا ناضبا بالإضافة الى تذبذب اسعاره لذلك ركزت خطط التنمية في سبعينات القرن الماضي في المملكة العربية السعودية على تنويع مصادر الدخل بالمملكة و الانفاق على البنى التحتية و تحسينها والعمل على التنويع الاقتصادي من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (3) . ولتسليط الضوء على واقع الاقتصاد السعودي اكثر لابد من التعرف على واقع الانفاق والايادات العامة وكما يلي :-

(1) ليبيبا عبود صالح باحويرث ، سالم مبارك بن قديم ، " النفط السعودي و تأثير العائدات النفطية على النمو الاقتصادي للمملكة " ، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية و الاجتماعية " ، العدد (79) ، المجلد (10) ، 2023 ، ص132-133 .
(2) Ahmed med Al-Darwish and other's , " Saudi Arabia : Tachling Emerging Economic ehallenges to Sustain Growth " , International Monetary Fund , 2015 , p2-3 .

(3) عماد حسين الصعدي ، بدیعة فهدي العتيبي ، " دور السياسات المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للمدة (1986-2012) " ، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن ، المملكة العربية السعودية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، 2015 ، العدد (1) ، المجلد (6) ، 2015 ، ص28 .

1- تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته بالاقتصاد السعودي

تعد المملكة العربية السعودية من الدول التي يحتل فيها الانفاق الجاري او الاستهلاكي النسبة الاكبر من الانفاق العام وذلك بسبب ارتفاع مستوى المعيشة و الدخل الفردية في المملكة العربية السعودية ، يوضح الجدول (1) الانفاق العام ومكوناته في الاقتصاد السعودي ، ففي عام (2004) بلغ الانفاق العام (285,000) مليون ريال سعودي شكل فيه الانفاق الاستهلاكي (247,649) مليون ريال سعودي وبنسبة (87%) من الانفاق العام ، بينما كان الانفاق الاستثماري (37,451) مليون ريال سعودي و بنسبة (13%) من الانفاق العام . واستمر الانفاق العام بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة مع انخفاض في نسب الانفاق الاستهلاكي وارتفاع في نسب الانفاق الاستثماري وذلك بسبب توجه المملكة العربية السعودية نحو الاستخدام الكفوء وحسن استخدام الفوائض المالية الكبيرة المتأتية من الإيرادات النفطية. كما حصل زيادة في المشاريع المقامة والاستثمار في البنى التحتية الاساسية اي اقامة مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة العربية السعودية (1) . وفي عام (2015) ارتفعت نسب الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام مقارنة مع السنوات السابقة لتبلغ (79%) مع انخفاض في نسب الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام لتبلغ (21%) واستمرت هكذا حتى السنوات اللاحقة وخصوصا خلال عام (2019) وما تبعته من سنوات بسبب جائحة كورونا وما تطلبته من اجراءات و تدابير مما ادى الى زيادة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري . وبلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام كمتوسط للمدة (78%) بينما كانت نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام كمتوسط للمدة (2004-2022) (22%) ، وبالنسبة للسنوات الأخيرة من مدة الدراسة استمر الانفاق العام بالارتفاع مع استحوذ الانفاق الاستهلاكي على النسب الأكبر من الانفاق العام ، وكمتوسط لمدة الدراسة بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي (78%) اما الانفاق الاستثماري كانت نسبته كمتوسط لمدة الدراسة (22%) فنلاحظ غلبة الانفاق الاستهلاكي على النسبة الأكبر من الانفاق العام وكما موضح في الجدول ادناه .

الجدول (1)

الانفاق العام و مكوناته الرئيسية بالأسعار الجارية في الاقتصاد السعودي ونسبها للإنفاق العام للمدة

(2004-2022)(مليون ريال سعودي)

السنة	الانفاق العام (1)	الانفاق العام الاستهلاكي (2)	الانفاق العام الاستثماري (3)	نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام % (4)	نسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام % (5)
-------	-------------------	------------------------------	------------------------------	---	---

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي لعام 2010 ، ص 110 .

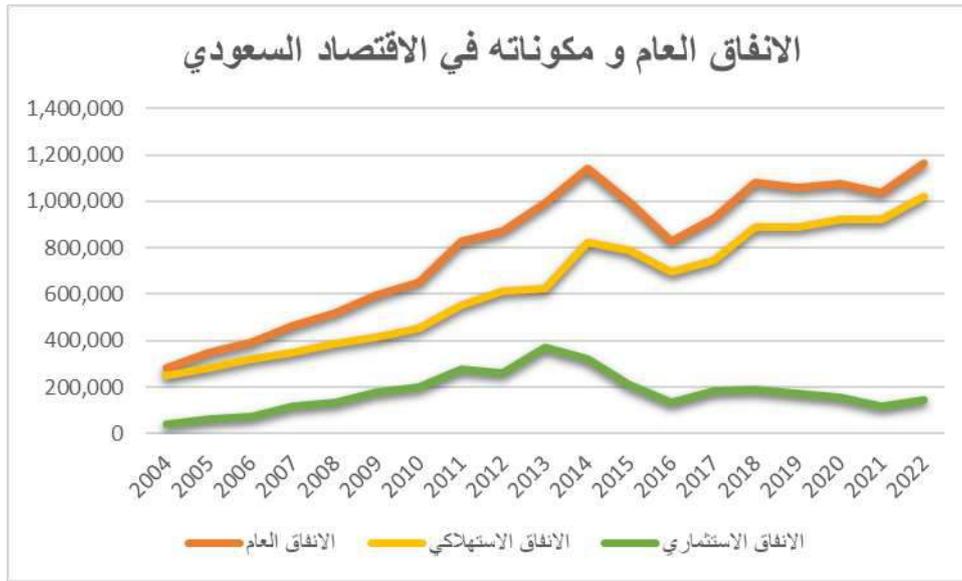
الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

13%	87%	37,451	247,649	285,000	2004
18%	82%	62,301	284,173	346,474	2005
18%	82%	70,911	322,411	393,322	2006
26%	74%	119,049	347,199	466,248	2007
25%	75%	131,230	388,839	520,069	2008
30%	70%	179,840	416,594	596,434	2009
30%	70%	198,840	455,044	653,884	2010
33%	67%	276,200	550,500	826,700	2011
30%	70%	261,879	611,626	873,505	2012
37%	63%	372,634	622,100	994,734	2013
28%	72%	319,440	821,160	1,140,600	2014
21%	79%	210,311	790,979	1,001,290	2015
16%	84%	134,155	696,358	830,513	2016
20%	80%	183,597	746,400	929,997	2017
17%	83%	188,323	891,147	1,079,470	2018
16%	84%	170,239	889,201	1,059,440	2019
14%	86%	155,088	920,646	1,075,734	2020
11%	89%	117,220	921,710	1,038,930	2021
12%	88%	143,460	1,020,540	1,164,000	2022
22%	78%	175,372	628,646	804,018	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (6)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (1)

2- تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية بالاقتصاد السعودي

تشكل الإيرادات النفطية الحصة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، إذ تحتل المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في تصدير النفط الخام مما يجعل إيراداتها النفطية تسهم بنسبة كبيرة في الموازنة العامة للدولة. بالإضافة إلى تذبذبها بين السنة والأخرى ارتفاعاً وانخفاضاً وكما موضح في الجدول (2) متأثرة بأسعار النفط العالمية إذ بلغت الإيرادات العامة عام (2004) (392,291) مليون ريال سعودي شكلت فيه الإيرادات النفطية ما يقارب (84%) والإيرادات غير النفطية كانت نسبتها (16%)، وفي عام (2009) انخفضت الإيرادات العامة لتبلغ (508,227) مليون ريال سعودي وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية والتي كانت نسبتها (85%) بينما كانت نسبة الإيرادات الأخرى (15%). وفي عام (2011) ارتفعت نسبة الإيرادات العامة وبشكل كبير لتبلغ (1,117,510) مليون ريال سعودي وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول والكميات المصدرة منه، وبعد ذلك وخلال السنوات اللاحقة أخذت الإيرادات العامة بالانخفاض نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية⁽¹⁾. وفي عام (2015) وبسبب انخفاض أسعار النفط انخفضت الإيرادات العامة لتبلغ (612,693) مليون ريال سعودي وبسبب زيادة المعروض النفطي من إنتاج وتصدير العراق وإيران من النفط فضلاً عن الموسم الدافئ الذي ساد

(1) ينظر في ذلك :-

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2013، ص 102.
- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي لعام 2015، ص 105.

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

في شمال الكرة الارضية في نفس العام والذي اسهم في خفض الاستهلاك العالمي من النفط الخام كل هذا ادى الى خفض الإيرادات العامة عام (2016) لتبلغ (519,448) مليون ريال سعودي (1) ، الا ان الإيرادات غير النفطية اخذت نسبتها بالارتفاع اذ بلغت نسبتها (27%)، (36%) على التوالي للأعوام (2015,2016) وذلك بسبب زيادة الإيرادات الضريبية وغيرها من الانواع الاخرى من الإيرادات . وخلال الاعوام (2019,2020) انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية و بشكل كبير بسبب دخول العالم في حالة كساد كبير اثر جائحة كورونا والتي القت بظلالها على معظم القطاعات والانشطة الاقتصادية وشهدت سوق النفط انهيار في اسعار النفط مما ادى انخفاض الإيرادات النفطية والتي بلغت نسبها للسنوات المذكورة اعلاه على التوالي (53%,64%) ، بينما كانت نسب الإيرادات غير النفطية مرتفعة اذ بلغت على التوالي للسنوات المذكورة اعلاه (36%,47%) (2) . وبعد ذلك عاودت الإيرادات العامة الارتفاع خلال الأعوام (2021,2022) على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط بالإضافة الى ارتفاع الإيرادات غير النفطية ، من خلال ملاحظتنا للنسب الواردة في الجدول ادناه يتضح لنا ان النسبة الاكبر من الإيرادات كان من حصة الإيرادات النفطية والتي بلغت نسبتها كمتوسط للمدة (78%) بينما كانت نسبة الإيرادات غير النفطية كمتوسط للمدة (22%).

الجدول (2)

الإيرادات العامة ومكوناتها الرئيسية بالأسعار الجارية في السعودية ونسبها للإيراد العام للمدة

(2004-2022) (مليون ريال سعودي)

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات النفطية (2)	الإيرادات غير النفطية (3)	نسبة الإيرادات النفطية / الإيراد العام % (4)	نسبة الإيرادات غير النفطية / الإيراد العام % (5)
2004	392,291	330,000	62,291	84%	16%
2005	564,335	504,540	59,795	89%	11%
2006	673,682	604,470	69,212	90%	10%
2007	642,800	562,186	80,614	87%	13%

(1) هاشم محمد عبد الله ، عدي صابور محمد ، " تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية و الموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019) " ، مجلة الريادة للمال و الأعمال ، العدد (3) ، المجلد (2) ، 2021 ، ص 192 .

(2) سعاد عبد القادر قاسم ، " دور الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الإيرادات النفطية و الانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية للمدة (1980-2020) ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد(1) ، المجلد (58) ، ص 959 ، 2023 .

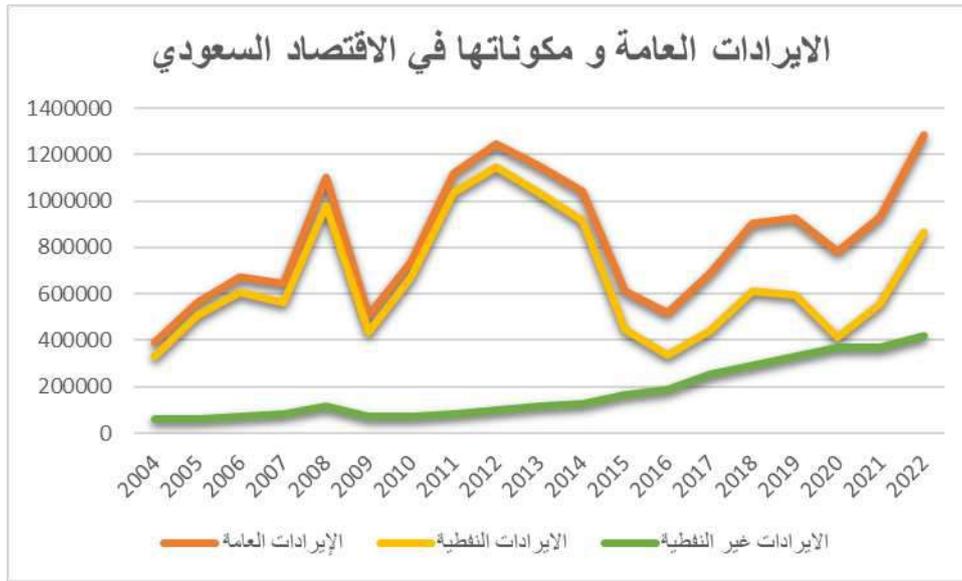
الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

11%	89%	117,181	983,369	1,100,550	2008
15%	85%	73,807	434,420	508,227	2009
10%	90%	70,527	670,235	740,762	2010
7%	93%	83,150	1,034,360	1,117,510	2011
8%	92%	101,660	1,144,820	1,246,480	2012
10%	90%	117,530	1,035,000	1,152,530	2013
12%	88%	126,794	913,346	1,040,140	2014
27%	73%	166,261	446,432	612,693	2015
36%	64%	185,749	333,699	519,448	2016
36%	64%	251,255	440,250	691,505	2017
32%	68%	294,000	611,000	905,000	2018
36%	64%	332,000	594,000	926,000	2019
47%	53%	369,000	413,000	782,000	2020
40%	60%	372,000	558,000	930,000	2021
33%	67%	419,000	867,000	1,286,000	2022
22%	78%	176411.8947	656848.7895	83260.6842	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي – قاعدة البيانات الاقتصادية .
- (ارقام Argaam) _ نشرات لسنوات مختلفة ، علما ان منصة ارقام منصة مالية سعودية مختصة في نشر بيانات و أخبار مالية و استثمارية و تعد مصدرا اساسيا لوسائل الاعلام في مجال التحليلات الاقتصادية .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (7)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (2)

ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد السعودي

1- مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة

يلاحظ من الجدول رقم (3) ان اعلى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة كان عام (2011) إذ بلغت النسبة (143%) وذلك بسبب كون الانفاق الفعلي يفوق الانفاق المخطط ، بينما ادنى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة كان عام (2019) (96%) بسبب كون الانفاق الفعلي اقل من المخطط ، اما اقرب نسبة للواقع لمؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام كان عام (2016) إذ بلغت النسبة (99%) إذ كانت قيمة الانفاق الفعلي مقاربة لقيمة الانفاق المخطط ، اما بالنسبة لانحراف النفقات كانت اعلى نسبة لها عام (2014) بينما اقل نسبة لها كان في عام (2016) ، نستنتج من الجدول ادناه ان هناك فجوة بين الموازنة المخططة و الموازنة الفعلية ولكن ليست بالفجوة الكبيرة ففي اغلب السنوات كانت الانفاق الفعلي اكبر من الانفاق المخطط فهذا يعني ان الموازنة العامة السعودية حتى وان كان لديها وهم مالي حسب مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام فهو ليس بالنسبة الكبيرة .

الجدول (3)

مؤشر دقة التخصيص للإنفاق العام في الاقتصاد السعودي وبالأسعار الجارية للمدة (2004-2022)

(مليون ريال سعودي)

الانحراف للنفقات المخطط - الفعلي (4)	مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات (3)	الانفاق العام المخطط (2)	الانفاق العام الفعلي (1)	السنة
(552,000)	124%	230,000	285,000	2004
(664,740)	124%	280,000	346,474	2005
(583,220)	117%	335,000	393,322	2006
(86,248)	123%	380,000	466,248	2007
(110,069)	127%	410,000	520,069	2008
(121,434)	126%	475,000	596,434	2009
(113,884)	121%	540,000	653,884	2010
(246,700)	143%	580,000	826,700	2011
(183,505)	127%	690,000	873,505	2012
(174,734.)	121%	820,000	994,734	2013
(285,600)	133%	855,000	1,140,600	2014
(141,290)	116%	860,000	1,001,290	2015
9,487	99%	840,000	830,513	2016
(39,997)	104%	890,000	929,997	2017
(101,470)	110%	978,000	1,079,470	2018
46,560	96%	1,106,000	1,059,440	2019
(55,734)	105%	1,020,000	1,075,734	2020

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

(48,930)	105%	990,000	1,038,930	2021
(209,000)	122%	955,000	1,164,000	2022
(235,281)	160%	1,096,789.47	804,018	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي – قاعدة البيانات الاقتصادية .
- (ارقام Argaam) _ نشرات لسنوات مختلفة ، علما ان منصة ارقام منصة مالية سعودية مختصة في نشر بيانات و أخبار مالية و استثمارية و تعد مصدرا اساسيا لوسائل الاعلام في مجال التحليلات الاقتصادية .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- الأرقام بين الأقواس تعني ان الإشارة سالبة .
- تم احتساب مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام بموجب الصيغة الآتية : - $100 \times \frac{\text{اجمالي النفقات العامة الفعلية}}{\text{اجمالي النفقات العامة المخططة}}$

2- مؤشر إنتاجية الانفاق العام في الاقتصاد السعودي

يوضح الجدول (4) إنتاجية الانفاق العام في الاقتصاد السعودي ، ففي عام (2005) كان الانفاق العام منتج اذ بلغت الإنتاجية (1.2) وخلال السنوات اللاحقة والمتمثلة بالأعوام (2006،2007) اصبح الانفاق العام ضعيف الإنتاجية اذ بلغت النسب على التوالي (0.95) ، (0.41) ، وفي عام (2008) اصبح الانفاق العام منتج اذ بلغت نسبته (1.91) وفي عام (2009) كان الانفاق العام غير منتج وبنسبة سالبة اذ بلغت (1.33) وخلال السنوات اللاحقة والمتمثلة بالسنوات (2010،2011،2012) ارتفع الانفاق العام واصبح منتج وحسن النسب الآتية وبشكل متتالي اذ بلغت النسب (2.18) ، (1.17) ، (4.04) وخلال الأعوام اللاحقة كان الانفاق العام غير منتج الا انه وفي عام (2015) ارتفعت الإنتاجية مرة أخرى لتبلغ (1.06) ويلاحظ من الجدول ادناه ان الانفاق العام وللسنوات المتبقية كان ضعيف الإنتاجية ما عدا عام (2021) كان الانفاق العام منتج وبنسبة (2.42) وبصورة يلاحظ من الجدول ادناه ان الاقتصاد السعودي وحسب مؤشر إنتاجية الانفاق العام يعاني من الوهم المالي كون الإنتاجية ولأغلب السنوات كانت ضعيفة وبالتالي فإن هذا يدل على عدم كفاءة الانفاق العام وبالتالي تحقق الوهم المالي .

الجدول (4)

إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد السعودي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون ريال سعودي)

السنة	الانفاق العام (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	التغير في الانفاق العام (3)	التغير في الناتج المحلي الاجمالي (4)	إنتاجية الانفاق العام (5)
2004	285,000	938,771	-	-	-

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

1.2	25.96	21.56	1,182,514	346,474	2005
0.95	12.94	13.52	1,335,581	393,322	2006
0.41	7.78	18.54	1,439,516	466,248	2007
1.91	22.12	11.54	1,758,000	520,069	2008
(1.33)	(19.64)	14.68	1,412,595	596,434	2009
2.18	21.03	9.63	1,709,708	653,884	2010
1.17	30.96	26.42	2,239,073	826,700	2011
4.04	22.92	5.66	2,752,335	873,505	2012
0.14	1.97	13.87	2,806,688	994,734	2013
0.03	0.53	14.66	2,821,725	1,140,600	2014
1.06	(13.04)	(12.21)	2,453,513	1,001,290	2015
0.08	(1.42)	(17.05)	2,418,506	830,513	2016
0.56	6.76	11.97	2,582,198	929,997	2017
0.88	14.22	16.07	2,949,458	1,079,470	2018
(0.43)	0.81	(1.85)	2,973,626	1,059,440	2019
0.47	0.72	1.53	2,995,080	1,075,734	2020
2.42	-8.30	-3.42	2,746,242	1,038,930	2021
0.72	8.68	12.03	2,984,632	1,164,000	2022
0.94	7.5	7.97	2,236,829	804,018	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (3,4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- إنتاجية الانفاق العام تم احتسابها وفق الصيغة الاتية : $\frac{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{التغير في الانفاق العام}}$

3- مؤشر الحيز المالي

يلاحظ ان مقدار الإيرادات الضريبية كان في حالة تزايد مستمر للمدة (2004-2022) وكما موضح في الجدول (5) أذ تم تسجيل أعلى مقدار سنة (2022) والذي بلغ (323,092) مليون ريال بينما كان أقل مقدار سنة (2004) والذي بلغ (18,725) مليون ريال اما بالنسبة لنسب الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة فكانت هي الأخرى في حالة تزايد مستمر ، فعلي الرغم من تذبذبها بين الارتفاع و الانخفاض في السنوات الأولى فكانت أقل نسبة للإيرادات الضريبية عام (2008) اذ بلغت (2%) الا انه وفي السنوات الأخيرة اصبحت نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات في حالة تزايد مستمر فخلال الاعوام (2020,2021,2022) كانت أعلى نسب للإيرادات الضريبية اذ بلغت على التوالي (29%،34%،25%) ويعزى هذا الارتفاع الى قيام المملكة العربية السعودية برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% الى 15% (1) ، نستنتج مما سبق انه في السنوات الأخيرة وبسبب تصاعد نسب الإيرادات الضريبية اصبحت السعودية تمتلك حيزا ماليا حتى وان كان ليس بالمستوى المطلوب كما نلاحظ أن نسب الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي كانت ايضا في حالة تزايد في السنوات الأخيرة .

الجدول (5)

الإيرادات الضريبية و نسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة

(2004-2022) في الاقتصاد السعودي وبالأسعار الجارية و بالعملة المحلية (مليون ريال سعودي)

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة % (3)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي % (4)
2004	392,291	18,725.78	5%	2%
2005	564,335	18,966.08	3%	2%
2006	673,682	24,525.97	4%	2%
2007	642,800	21,703.42	3%	2%
2008	1,100,550	22,005.97	2%	1%
2009	508,227	24,457.57	5%	2%
2010	740,762	46,841.25	6%	3%

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي (57) لعام 2021 ، ص 86 .

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

2%	5%	54,941.25	1,117,510	2011
2%	5%	64,218.75	1,246,480	2012
3%	7%	76,496.25	1,152,530	2013
3%	8%	78,603.75	1,040,140	2014
3%	13%	81,656.25	612,693	2015
3%	16%	81,186.25	519,448	2016
4%	14%	97,263.75	691,505	2017
6%	18%	166,001.25	905,000	2018
7%	24%	220,091.25	926,000	2019
8%	29%	226,383.75	782,000	2020
12%	34%	317,103.75	930,000	2021
11%	25%	323,092.50	1,286,000	2022
4%	12%	103,382.36	83260.6842	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (4،3) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

4- مؤشر الانضباط المالي

سجلت الميزانية العامة للسعودية خلال مدة دراستها وكما في الجدول (6) فائض في (11 مرة) بينما سجلت عجزا في (8 مرات) ، كما حققت ميزانية المملكة اكبر فائض في سنة (2008) اذ بلغت قيمته (580,923) مليون ريال وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (33%) وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط ، كما سجلت المملكة العربية السعودية اكبر عجز لها عام (2015) اذ بلغت قيمته (335,898.75) مليون ريال ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (14%) وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية واستمر العجز في موازنة المملكة العربية السعودية خلال السنوات اللاحقة ، وفي عام (2022) سجلت المملكة

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

العربية السعودية فائضا في موازنتها العامة بقيمة (103,856.25) مليون ريال سعودي . ومن ملاحظة قيم العجز في الموازنة العامة للمملكة العربية السعودية نلاحظ انها تجاوزت الحد الأمثل (3%) حسب معاهدة ماستريخت نتيجة لارتفاع حجم العجز مقارنة مع حجم الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2009,2010) و كذلك للسنوات للمدة الممتدة (2014,2021) أي انه لم يتم تحقيق انضباط مالي ومن ثم وحسب هذا المؤشر فإن السعودية تعاني من الوهم المالي .

الجدول (6)

الفائض والعجز في الموازنة العامة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السعودي
بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (2004-2022) (مليون ريال سعودي)

السنة	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الفائض او العجز (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الفائض او العجز/ الناتج المحلي الاجمالي % (5)
2004	392,291	285,000	107,092.5	938,771	11%
2005	564,335	346,474	217,860	1,182,514	18%
2006	673,682	393,322	280,361.25	1,335,581	21%
2007	642,800	466,248	172,980	1,439,516	12%
2008	1,100,550	520,069	580,923.75	1,758,000	33%
2009	508,227	596,434	(86,628.75)	1,412,595	(6%)
2010	740,762	653,884	(86,876.25)	1,709,708	(5%)
2011	1,117,510	826,700	290,812.5	2,239,073	13%
2012	1,246,480	873,505	373,177.5	2,752,335	14%
2013	1,152,530	994,734	220,432.5	2,806,688	8%
2014	1,040,140	1,140,600	(67,961.25)	2,821,725	(2%)
2015	612,693	1,001,290	(335,898.75)	2,453,513	(14%)
2016	519,448	830,513	(313,998.75)	2,418,506	(13%)

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

(10%)	2,582,198	(257,182.5)	929,997	691,505	2017
(6%)	2,949,458	(173,857.5)	1,079,470	905,000	2018
(4%)	2,973,626	(132,382.5)	1,059,440	926,000	2019
(10%)	2,995,080	(293,898.75)	1,075,734	782,000	2020
(3%)	2,746,242	(73,447.5)	1,038,930	930,000	2021
3%	2,984,632	103,856.25	1,164,000	1,286,000	2022
11%	2,236,829	236405.1923	804,018	833260.6842	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي – قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي – النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

ثالثا :- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي

1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

من خلال بيانات الجدول رقم (7) نلاحظ ان المملكة العربية السعودية لم يكن لديها اية ديون خارجية للمدة الممتدة من (2004 ولغاية 2015) ، ويلاحظ ان نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت مرتفعة اثناء السنوات الثلاث الأولى و المتمثلة بالمدة من (2004-2006) اذ بلغت نسبتها على التوالي (37% ، 39% ، 27%) وبعد ذلك بدأت هذه النسب بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة فبلغت ادنى نسبة لها عام (2013,2014) اذ كانت نسب اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (2%) وبعد ذلك وفي عام 2015 ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط اذ تزايد العجز في الميزانية العامة مما أدى الى رفع نسب الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (1). وفي عام (2016) ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي و ذلك بسبب لجوء المملكة العربية السعودية الى الاقتراض الخارجي نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي يشكل المصدر الأساسي لتمويل الايرادات العامة في المملكة العربية السعودية واستمرت نسبة الدين

(1) اروى العبداني ومنال العامري ، " اثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية " ، ورقة عمل ، مؤسسة النقد السعودي ، البنك المركزي السعودي ، 2020 ، ص10-11.

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

العام بالارتفاع و خصوصا خلال السنوات (2019,2020,2021,2022) وذلك بسبب جائحة كورونا والانخفاض في أسعار النفط بالإضافة الى تطلعات المملكة العربية السعودية بالإصلاح الاقتصادي مما يتطلب زيادة بالأنفاق و بالتالي اللجوء الى مزيد من الدين العام . طالما ان نسبة الدين العام منخفضة فهذا انه من الممكن تحقق الاستدامة المالية وحسب مؤشر الدين العام ، ويمكن القول ان عدم امتلاك السعودية نسب عالية من الدين فلم تتجاوز النسب الامنة (60%) بموجب معاهدة ماستريخت بسبب الإيرادات النفطية ، فلولا هذه الإيرادات واستقرار أسعار الصرف في السعودية لارتفع حجم الديون الى مستويات مرتفعة .

الجدول (7)

الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ونسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السعودي
بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (مليون ريال سعودي)

السنة	الدين العام الداخلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	اجمالي الدين العام (3)	نسبة الدين العام الداخلي الى GDP % (4)	نسبة الدين العام الخارجي الى GDP % (5)	نسبة اجمالي الدين العام الى GDP % (6)
2004	349,640	-	349,640	37%	-	37%
2005	459,646	-	459,646.987	39%	-	39%
2006	364,622	-	364,622	27%	-	27%
2007	266,762	-	266,762	19%	-	19%
2008	235,034	-	235,034	13%	-	13%
2009	225,108	-	225,108	16%	-	16%
2010	166,999	-	166,999	10%	-	10%
2011	135,499	-	135,499	6%	-	6%
2012	83,848	-	838,48	3%	-	3%
2013	60,118	-	601,18	2%	-	2%
2014	44,260	-	442,60	2%	-	2%

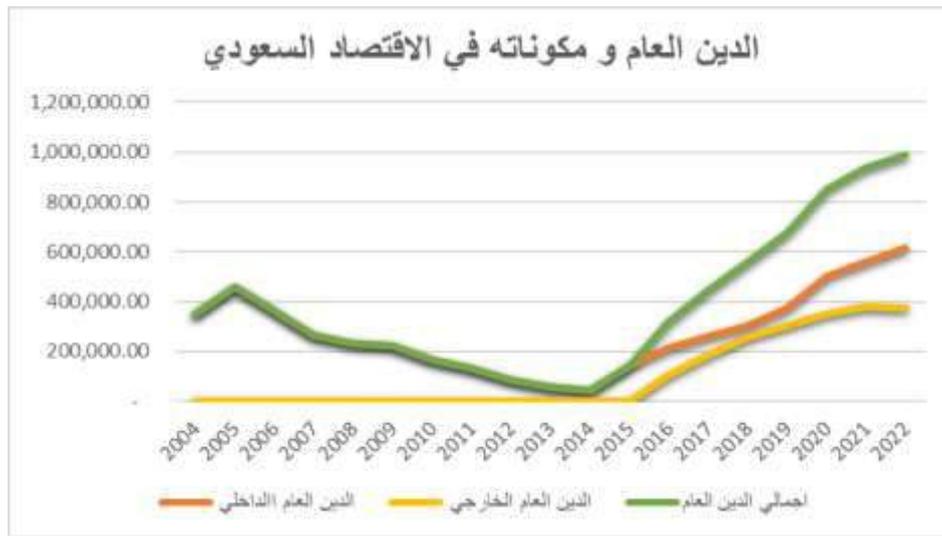
الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

6%	-	6%	142,260	-	142,260	2015
13%	4%	9%	316,580	103,125	213,455	2016
17%	7%	10%	443,252	183,750	259,502	2017
19%	9%	10%	559,980	255,000	304,980	2018
23%	10%	13%	677,925	305,161	372,764	2019
28%	12%	17%	853,515.129	350,859.12	502,656	2020
34%	14%	20%	938,000	379,000	558,700	2021
33%	13%	21%	990,100	375,100	615,000	2022
25%	10%	15%	384,902.5851	278,856.4457	282,150	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- المركز الوطني السعودي لأدارة الدين العام - التقارير والاحصائيات - سنوات مختلفة .
- العمود (4,5,6) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (8)



المصدر :- الشكل من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

2- مؤشر الفجوة الضريبية

يهدف مؤشر الفجوة الضريبية للحفاظ على نسبة الدين العام المطلوب للنتاج المحلي الإجمالي ، فيجب تقليل الفرق بين مستوى الضرائب التي يمكن من خلالها تحقيق الاستدامة المالية والضرائب الفعلية ، و يمكن القول ان الاقتصاد السعودي هو اقتصاد ريعي ومن ثم يعاني من فجوة ضريبية وكما موضح في الجدول (8) ادناه ، أذ بلغت نسبة الفجوة الضريبية للسنوات الثلاث الأولى (28% ، 27% ، 27%) ، وفي عام (2009) كانت الفجوة الضريبية كبيرة و موجبة اذ بلغت (40%) وهي اعلى نسبة بالنسبة للاقتصاد السعودي خلال مدة الدراسة وذلك بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية من (1,100,550) مليون ريال الى (508,227) مليون ريال لعام (2009) وبعد ذلك اخذ حجم الفجوة الضريبية بالتناقص وبعد ذلك خلال السنوات (2013,2014,2015) ارتفع حجم الفجوة الضريبية ليبلغ على التوالي (32%، 37%، 38%) ويمكن القول ان السبب في كون حجم الفجوة الضريبية مرتفع للسنوات في المدد المذكورة أعلاه هو بسبب كون الاقتصاد السعودي في هذه المدة كان ريعي بالدرجة الأساس وكان الجزء الأكبر من الإيرادات الوطنية هي إيرادات نفطية ، ولم يكن هناك حاجة لفرض الضرائب بسبب الاعتماد الكبير على أسواق الطاقة ، وفيما بعد وخلال السنوات الأخرى تناقص حجم الفجوة الضريبية بسبب قيام السعودية بفرض ضريبة القيمة المضافة وما لها من دور كبير في زيادة الإيرادات العامة فهذه الضريبة لها اثار فورية وسريعة و مرتفعة ، فهي ضريبة غير مباشرة يتم تطبيقها على الاستهلاك النهائي للسلع و الخدمات بالإضافة الى فرضها على قيمة الواردات والقيمة المضافة على السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل التصنيع (1). كما بلغ حجم الفجوة الضريبية كمتوسط لمدة الدراسة (31%) وهذا يعني وحسب مؤشر الفجوة الضريبية ان الاقتصاد السعودي لا يحقق استدامة مالية .

الجدول (8)

مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022) بالأسعار الجارية و بالعملة

المحلية (مليون ريال سعودي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (1)	النفقات العامة (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة النفقات العامة الى gdp (4)	نسبة الإيرادات الضريبية الى gdp (5)	حجم الفجوة الضريبية (4)-(5)=(6)
-------	----------------------------------	-----------------------	---------------------------	--	--	------------------------------------

(1) Joaquim Sarmiento , “ THE DETERMINANTS OF VALUE ADDED TAX REVENUES IN THE EUROPEAN UNION “ , The European Journal of management studies , Vol(21) , ISS (2) , 2016 , P 79-99 .

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

%28	2%	30%	392,291	285,000	938,771	2004
%27	2%	29%	564,335	346,474	1,182,514	2005
%27	2%	29%	673,682	393,322	1,335,581	2006
%30	2%	32%	642,800	466,248	1,439,516	2007
%29	1%	30%	1,100,550	520,069	1,758,000	2008
%40	2%	42%	508,227	596,434	1,412,595	2009
%35	3%	38%	740,762	653,884	1,709,708	2010
%35	2%	37%	1,117,510	826,700	2,239,073	2011
%30	2%	32%	1,246,480	873,505	2,752,335	2012
%32	3%	35%	1,152,530	994,734	2,806,688	2013
%37	3%	40%	1,040,140	1,140,600	2,821,725	2014
%38	3%	41%	612,693	1,001,290	2,453,513	2015
%31	3%	34%	519,448	830,513	2,418,506	2016
%32	4%	36%	691,505	929,997	2,582,198	2017
%31	6%	37%	905,000	1,079,470	2,949,458	2018
%29	7%	36%	926,000	1,059,440	2,973,626	2019
%28	8%	36%	782,000	1,075,734	2,995,080	2020
%26	12%	38%	930,000	1,038,930	2,746,242	2021
%28	11%	39%	1,286,000	1,164,000	2,984,632	2022
%31	4%	35%	833260.6842	804,018	2,236,829	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (4,5,6) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي

يوضح لنا الجدول (9) العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية، فبالنسبة لمؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام يلاحظ انه كان ذا نسب مرتفعة ولكن ليس لأغلب السنوات أي ان الاقتصاد السعودي يعاني من وهم مالي حسب هذا المؤشر ولكن بنسبة قليلة ، اما بالنسبة لمؤشر إنتاجية الانفاق العام فكانت الإنتاجية ضعيفة ولأغلب السنوات وفي السنوات (2009،2019) كانت الإنتاجية سالبة ، وفي سنوات أخرى كانت الانفاق العام منتج فحسب هذا المؤشر فإن الاقتصاد السعودي يعاني من الوهم المالي ، اما بالنسبة لمؤشر الحيز المالي والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة فيلاحظ ان نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة كانت نسبها منخفضة اما بالنسبة لمؤشر الانضباط المالي فنلاحظ ان السعودية حققت في سنوات معينة فائض وفي القسم الاخر حققت عجز ومتجاوزة الحد الامن المتفق عليه وهو (3%) أي انه وحسب مؤشرات الوهم المالي فإنه هناك نسبة للوهم المالي في الاقتصاد السعودي ، اما بالنسبة لمؤشرات الانضباط المالي فيلاحظ ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت في السنوات الأولى والأخيرة من مدة الدراسة مرتفعة ولكن لم تتجاوز الحد الامن والمتفق عليه (60%) ومن ثمّ وحسب هذا المؤشر فإنه تستطيع الدولة تحقيق الاستدامة المالية ، اما بالنسبة لمؤشر حجم الفجوة الضريبية فيلاحظ ان حجم الفجوة الضريبية كان مرتفعا ومن ثمّ فإنه لا تحقق السعودية استدامة مالية حسب هذا المؤشر .

الجدول (9)

العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد السعودي للمدة (2004-2022)
(مليون ريال سعودي)

مؤشرات الاستدامة المالية		مؤشرات الوهم المالي				السنة
مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر نسبة الدين العام الى اناج المحلي الاجمالي	مؤشر الانضباط المالي	مؤشر الحيز المالي	مؤشر إنتاجية الانفاق العام	مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام	
28%	37%	11%	5%	-	124%	2004
28%	39%	18%	3%	1.2	124%	2005
28%	27%	21%	4%	0.95	117%	2006

الفصل الثاني..... تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

31%	19%	12%	3%	0.41	123%	2007
28%	13%	33%	2%	1.91	127%	2008
40%	16%	(6%)	5%	(1.33)	126%	2009
36%	10%	(5%)	6%	2.18	121%	2010
34%	6%	13%	5%	1.17	143%	2011
29%	3%	14%	5%	4.04	127%	2012
33%	2%	8%	7%	0.14	121%	2013
38%	2%	(2%)	8%	0.03	133%	2014
37%	6%	(14%)	13%	1.06	116%	2015
31%	13%	(13%)	16%	0.08	99%	2016
32%	17%	(10%)	14%	0.56	104%	2017
31%	19%	(6%)	18%	0.88	110%	2018
28%	23%	(4%)	24%	(0.43)	96%	2019
28%	%28	(10%)	29%	0.47	105%	2020
26%	%34	(3%)	34%	2.42	105%	2021
28%	%33	3%	25%	0.72	122%	2022
31%	%25	11%	12%	0.94	160%	متوسط المدة

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات الجداول السابقة والخاصة بالاقتصاد السعودي .

- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري

أولاً :- مقدمة عن الاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاداً ريعياً بالدرجة الأساس، إذ يعتمد وبشكل رئيس على النفط. وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشرة عالمياً في حجم الاحتياطات البترولية النفطية وفي المرتبة الثامنة من أذ حجم الإنتاج ويشغل المرتبة السابعة في حجم موارد الغاز الطبيعي، ويحتل المرتبة الخامسة في حجم انتاجه والمرتبة الثالثة في الكميات المصدرة منه، كما تعد ثالث ممول للاتحاد الأوربي من الغاز الطبيعي (1). و يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بقطاع المحروقات و خصوصاً البترول ، فالجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات في فيفري (فبراير) 1971 أصبحت احدى الدول المصدرة للبترول وتمثل احدى الدول التي لها دورها داخل منظمة الأوبك ، فلقد اعتمدت الجزائر في مدة السبعينات على مداخيل قطاع المحروقات من اجل إرساء قواعد التنمية الشاملة ، واعتماد الجزائر على الريع النفطي كمصدر أساسي لتمويل اقتصادها يرسم صورة غير واضحة المعالم لحاضر ومستقبل الاقتصاد الوطني ، خاصة وانها لا تتحكم في تلك العوائد بالنظر الى ان سعر النفط يتميز بتقلباته الحادة و يتحدد سعره في أسواق عالمية و يتأثر بعوامل اقتصادية و جيوسياسية لا تعني الجزائر تماماً ، كما أنه يؤثر على أسعار الغاز الطبيعي و مشتقاته بالنظر الى ان أسعار الغاز الطبيعي مرتبطة بسعر النفط . ان هشاشة بناء الاقتصاد الجزائري و علاقته الكبيرة بقطاع المحروقات وخاصة النفط تظهر بوضوح خلال الوقائع الاقتصادية التاريخية ، خصوصاً في ظل فشل مختلف السياسات الاقتصادية المنتهية ، إذ شهد الاقتصاد الجزائري أزمات عدة و تقلبات تتراوح بين الضغوط التضخمية ، ومشكلة البطالة ، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي (2). كما عملت الجزائر على اطلاق برامج من اجل دعم و انعاش الاقتصاد الجزائري و تمثلت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو التكميلي (2005-2009) و برنامج الإنعاش الخماسي (2010-2014) وغيرها من الإجراءات التي يتم من خلالها دعم الاقتصاد الوطني (3). و يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاداً مديونية إذ قدر حجم الديون العمومية حوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2002 ولقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لأنجاز المشاريع الإنمائية الطموحة ، الامر الذي انعكس

(1) منعم حسن علي ، " قياس و تحليل العلاقة بين الدين العام و التجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020) " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء – كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2023 ، ص 54 .

(2) مولود بوعويمة ، " الصدمات النفطية و انعكاساتها على اهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال المدة (1970-2016) " ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2018 ، ص 2-3 .

(3) بشير دوهان حمزة ، " أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء – كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2022 ، ص 89 .

على أقال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا تتناسب و النمو الاقتصادي المحقق مما أدى الى هدر الموارد المالية الوطنية المتاحة باستمرار وهي بالأساس متمثلة بالعوائد من البترول ، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر ، أذ نسبة كبيرة منها مصدرها دول الاتحاد الأوروبي كما أنها مقومة بالعملة الأوروبية مما يؤدي الى زيادة تكاليف خدمات المديونية (1) . ولتسليط الضوء اكثر على الاقتصاد الجزائري نتطرق الى واقع الانفاق العام و ايراداته العامة وكما يلي :-

1- تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته بالاقتصاد الجزائري

تنقسم النفقات العامة في الجزائر على كل من نفقات التسيير (النفقات الجارية) و نفقات التجهيز (النفقات الاستثمارية) ، كما تستحوذ النفقات الجارية على القسم الأكبر من الانفاق العام فمن خلال الجدول (10) ادناه يتضح لنا ان النفقات العامة كانت في حالة تزايد مستمر للمدة الممتدة من (2004-2012) كما يلاحظ ان الانفاق العام الاستهلاكي كان أيضا في حالة تزايد مستمر أذ كان الانفاق العام عام (2004) (1903600) مليون دينار بينما كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام (66%) اما الانفاق الاستثماري كانت نسبته (34%) ، وخلال الأعوام (2005, 2006) ارتفعت نسب الانفاق الاستثماري مع انخفاض في نسب الاستثماري كما يلاحظ أيضا خلال المدة المذكورة أعلاه ان هناك تصاعدا بنسب الانفاق الاستثماري نسبة الى الانفاق العام خلال الأعوام (2008,2009) أذ كانت النسبة للعامين (48%) وذلك بسبب الجهد الذي بذل من قبل الدولة من أجل انعاش النشاط الاقتصادي من خلال مختلف برامج الانفاق العام (2) . واستمر الانفاق العام بالتزايد ليصل عام (2012) الى (7050200) مليون دينار جزائري مع ارتفاع في نسبة الانفاق الاستهلاكي لتكون النسبة (68%) اما الانفاق الاستثماري كانت نسبته (32%) ، وفي عام (2013) انخفض حجم الانفاق العام ليلبغ (6154630) مليون دينار ، و للمدة المتبقية من سنوات الدراسة (2014-2022) نلاحظ هناك ارتفاع في حجم الانفاق العام بصورة عامة عن المدة التي سبقته مع وجود تباين في نفس المدة بين الارتفاع و الانخفاض ، فخلال الأعوام (2016-2017) حصل انخفاض في حجم الانفاق العام مع شبه ثباته خلال العامين ، وفي عام (2018) ارتفع حجم الانفاق العام ثم عاود الانخفاض مرة أخرى خلال عام (2019) ليلبغ (7413782) مليون دينار وذلك بسبب جائحة كورونا وما أدت اليه من انخفاض في أسعار النفط ومن ثمّ انخفاض الإيرادات النفطية والتي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة واللازمة لتمويل الانفاق العام وكانت اعلى قيمة للأنفاق العام عام (2022) أذ بلغت (8650172) مليون دينار مع غلبة الانفاق الاستهلاكي على القسم الأكبر

(1) بوجمعة سوهيلة ، " واقع المديونية في الاقتصاد الجزائري و البات مواجهتها دراسة تحليلية خلال المدة 2008-2020 " ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2022 ، ص 18 .
(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2008 ، ص 107-109 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

من الانفاق العام وبنسبة (78%) وذلك بسبب زيادة الانفاق من اجل دعم المستشفيات و دعم المؤسسات العمومية و زيادة معاشات تقاعد الضمان الاجتماعي (1)، اما بالنسب لمتوسط للمدة (2004-2022) نلاحظ كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي القسم الأكبر اذ بلغت (64%) اما الانفاق الاستثماري كانت نسبته (36%).

الجدول (10)

الانفاق العام و مكوناته الرئيسية بالأسعار الجارية في الجزائر ونسبها للانفاق العام للمدة (2004-2022) (مليون دينار جزائري)

السنة	الاتفاق العام (1)	الانفاق العام الاستهلاكي (2)	الانفاق العام الاستثماري (3)	نسبة الانفاق الاستهلاكي/الانفاق العام % (4)	نسبة الانفاق الاستثماري/الانفاق العام % (5)
2004	1903600	1251100	652500	66%	34%
2005	2057200	1245100	812100	61%	39%
2006	2489800	1436300	1053500	58%	42%
2007	2231000	1673900	557100	75%	25%
2008	4283600	2217700	2065900	52%	48%
2009	4389100	2300000	2089100	52%	48%
2010	4494500	2683700	1810800	60%	40%
2011	5958700	3879200	2079500	65%	35%
2012	7050200	4782600	2267600	68%	32%
2013	6154630	4204300	2791470	68%	38%
2014	6995770	4494330	3161970	64%	36%
2015	7656300	4617000	2680470	60%	30%
2016	7297470	4585560	2697100	63%	37%
2017	7282660	4591800	2690860	63%	37%
2018	8388300	5155260	3233040	61%	39%
2019	7413782	4642356	2771426	63%	37%
2020	7931736	5155635	2776101	65%	35%
2021	7433836	4690768	2743068	63%	37%

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2022، ص 97-99 .

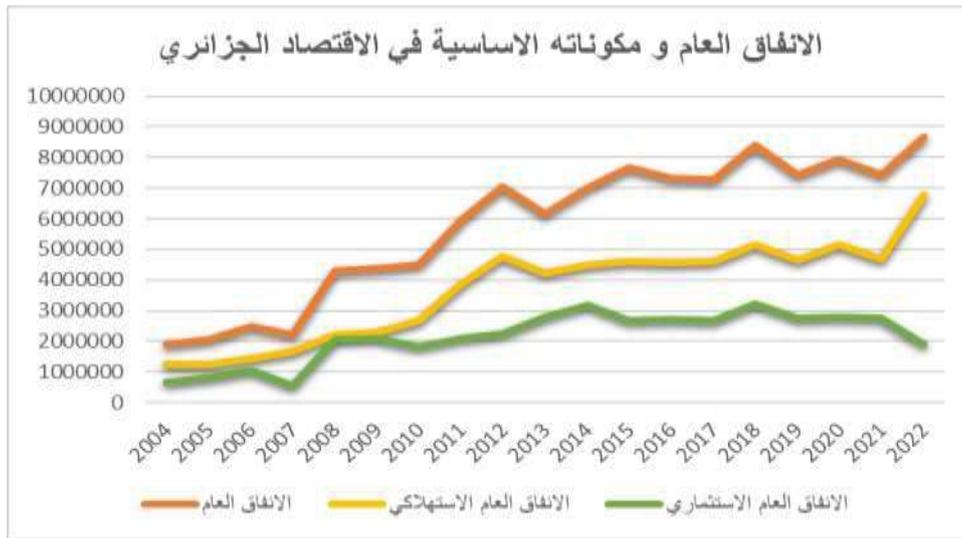
الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

22%	78%	1885769	6764403	8650172	2022
36%	64%	2148388.105	3703737.474	5792755.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (9)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (10)

2- تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية بالاقتصاد الجزائري

تعد الجزائر من الدول الريعية اذ تكون الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من الإيرادات العامة ومن خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان قيمة الإيرادات العامة للمدة الممتدة من عام (2004) الى (2008) كانت مرتفعة وبشكل تدريجي اذ بلغت الإيرادات العامة عام (2004) (2229700) مليون دينار جزائري ثم أخذت بالارتفاع لتصل عام (2008) الى (5190200) مليون دينار جزائري وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه المدة كما يلاحظ أيضا ان نسبة الإيرادات النفطية في المدة المذكورة أعلاه كانت تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة ، وفي عام (2009) انخفضت قيمة الإيرادات العامة لتبلغ (3676000) مليون دينار جزائري بسبب انخفاض أسعار النفط مما ترتب على ذلك انخفاض في نسبة الإيرادات النفطية وارتفاع في نسبة الإيرادات الأخرى غير النفطية ، وفي عام (2010) وبسبب الطفرة النفطية التي عرفتها أسعار البترول ارتفعت قيمة الإيرادات العامة بسبب ارتفاع قيمة الإيرادات النفطية (1) . وبقي هذا الارتفاع

(1) سليم مجلخ ، وليد بشيشي ، " انحراف الإيرادات العامة في الجزائر في ظل افرازات الازمة المالية و الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول " ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسير ، العدد (6) ، 2017 ، ص 169 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

التدريجي في حجم الإيرادات العامة حتى عام (2012) ، لتعود الإيرادات العامة الانخفاض عام (2013) اذ بلغت حجم الإيرادات العامة (6028000) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار البترول وبقي الانخفاض مستمرا لغاية عام (2016) اذ بلغت قيمة الإيرادات العامة (5110100) مليون دينار كما يلاحظ أيضا خلال هذه الأعوام ارتفاع في حصة الإيرادات الأخرى غير النفطية وذلك بسبب زيادة حصة الإيرادات الضريبية خلال هذه الأعوام (1) . ثم عادت الإيرادات العامة الارتفاع خلال الأعوام (2017،2018) بشقيها النفطية وغير النفطية ، اما خلال الأعوام (2019،2020) وبسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط انخفضت قيمة الإيرادات العامة ، وبعد ذلك وخلال الأعوام اللاحقة وبسبب تحسن الوضع الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الطاقة والتمثلة بالنفط و الغاز عادت الإيرادات العامة الارتفاع مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة لتبلغ عام (2022) (9246104) مليون دينار وهي اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة وذلك بسبب تحسن الأوضاع العامة في الجزائر بالإضافة الى ارتفاع أسعار النفط فيلاحظ ارتفاع نسب كل من الإيرادات النفطية وغير النفطية .

جدول (11)

الإيرادات العامة و مكوناتها الرئيسية بالأسعار الجارية في الجزائر ونسبها للإيراد العام للمدة

(2022-2004) (مليون دينار جزائري)

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات النفطية (2)	الإيرادات غير النفطية (3)	نسبة الإيرادات النفطية/الإيراد العام % (4)	نسبة الإيرادات غير النفطية / الإيراد العام % (5)
2004	2229700	1570700	659000	70%	30%
2005	3082600	2352700	729900	76%	24%
2006	3582300	2799000	783300	78%	22%
2007	3687800	2796800	891000	76%	24%
2008	5190200	4088600	1101600	79%	21%
2009	3676000	1927000	1749000	52%	48%
2010	4379700	2905000	1474700	66%	34%
2011	5790100	3979700	1810400	69%	31%
2012	6339300	4184300	2155000	66%	34%
2013	6028000	3678100	2349900	61%	39%

(1) بنك الجزائر – التقرير السنوي – التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، 2016 ، ص 72-73 .

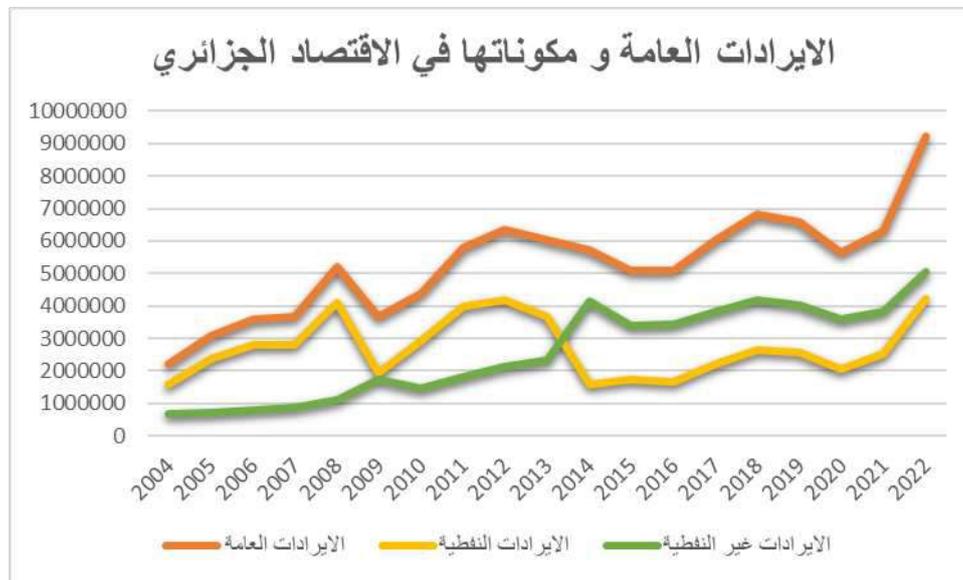
الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

73%	27%	4160520	1577730	5738250	2014
66%	34%	3380090	1722940	5103030	2015
67%	33%	3427500	1682600	5110100	2016
64%	36%	3847780	2200100	6047880	2017
61%	39%	4192996	2633884	6826880	2018
61%	39%	4042000	2559580	6601580	2019
64%	36%	3591669	2049271	5640940	2020
60%	40%	3816884	2512116	6329000	2021
54%	46%	5033017	4213087	9246104	2022
49%	51%	2589276.632	2707010.947	5296287.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (10)



المصدر : - الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (11)

ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد الجزائري

1- مؤشر دقة التخصيص المالي

أ- مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة

يلاحظ من الجدول رقم (12) ان اعلى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة كان عام (2005) إذ بلغت النسبة (159%) بينما كان الفرق كبيراً بين الانفاق المخطط و الانفاق الفعلي وتفق الانفاق الفعلي على الانفاق المخطط بينما ادنى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة كان عام (2007) (52%) إذ كان الانفاق المخطط اكبر من الانفاق الفعلي بكثير ، اما بالنسبة لباقي السنوات فقد كانت نسب مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة مرتفعة وهذا يدل على ان الانفاق المخطط كان بعيد عن الواقع أي عدم وجود واقعية في الأرقام التي تم وضعها مما يؤدي الى وجود هدر مالي ومن ثم حدوث الوهم المالي ، اما بالنسبة لانحراف النفقات كانت ادنى قيمة لها عام (2005) إذ بلغت (-763206) وذلك بسبب ارتفاع النفقات الفعلية بشكل يفوق النفقات المخططة اما ادنى قيمة لها اما اعلى قيمة لها كانت عام (2006) إذ بلغت (2119984)، نستنتج من الجدول ادناه ان هناك فجوة بين الموازنة المخططة و الموازنة الفعلية ففي اغلب السنوات كان الانفاق الفعلي يفوق الانفاق المخطط وهذا يدل على عدم الدقة في التقديرات ومن ثم حدوث الوهم المالي .

الجدول (12)

مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام في الاقتصاد الجزائري وبالأسعار الجارية للمدة (2004-2022)

(مليون دينار جزائري)

السنة	الانفاق العام الفعلي (1)	الانفاق العام المخطط (2)	مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات (3)	الانحراف للنفقات المخطط - الفعلي (4)
2004	1903600	1292657	147%	(610943)
2005	2057200	1293994	159%	(763206)
2006	2489800	4609784	54%	2119984
2007	2231000	4322861	52%	2091861
2008	4283600	4327259	99%	43659
2009	4389100	5191458	85%	802358
2010	4494500	6618426	68%	2123926

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

1469966	80%	7428666	5958700	2011
(77252)	101%	6972948	7050200	2012
725190	89%	6879820	6154630	2013
1862292	79%	8858062	6995770	2014
327880	96%	7984180	7656300	2015
839064	90%	8136534	7297470	2016
(399446)	106%	6883214	7282660	2017
239478	97%	8627778	8388300	2018
1143435	87%	8557217	7413782	2019
(108624)	101%	7823112	7931736	2020
679194	92%	8113030	7433836	2021
1208260	88%	9858432	8650172	2022
721951.3684	89%	6514706.947	5792755.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- الجريدة الرسمية - الجمهورية الجزائرية - اعداد مختلفة .
- الاعمدة (3,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .
- تم احتساب مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام بموجب الصيغة الآتية : - $100 \times \frac{\text{اجمالي النفقات العامة الفعلية}}{\text{اجمالي النفقات العامة المخططة}}$

ب- مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة

يوضح لنا الجدول (13) ادناه مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة فبلغت اعلى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة عام (2007) وبنسبة (223%) وهي نسبة بعيدة عن الواقع وبشكل كبير فنلاحظ في هذا العام كانت الإيرادات المخططة اكبر من الإيرادات الفعلية اما أدنى نسبة كانت عام (2020) اذ بلغت (90%) وهي نسبة اقرب للواقع فنلاحظ ان الإيرادات المخططة قريبة من الإيرادات الفعلية ، وكذلك الحال بالنسبة للأعوام (2018 ، 2019) اذ كانت النسب على التوالي (102% ، 101%) ، اما بالنسبة لانحراف الإيرادات فكانت اعلى قيمة عام (2012) اذ بلغت (-2883650) فنلاحظ في هذا العام ان الإيرادات المخططة اكبر من الإيرادات الفعلية بكثير ، اما ادنى قيمة كانت عام

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

(2019) اذ بلغت (93673) أذ كانت في هذا العام الإيرادات المخططة مقارنة وبشكل كبير للإيرادات الفعلية.

الجدول (13)

مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية في الجزائر للمدة (2004-2022) (مليون دينار جزائري)

الانحراف للإيرادات المخطط - الفعلي (4)	مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات (3)	الإيراد العام المخطط (2)	الإيراد العام الفعلي (1)	السنة
(701700)	146%	1528000	2229700	2004
(1446770)	188%	1635830	3082600	2005
(1841481)	206%	1740819	3582300	2006
(2031880)	223%	1655920	3687800	2007
(3266200)	270%	1924000	5190200	2008
(889400)	132%	2786600	3676000	2009
(1767780)	168%	2611920	4379700	2010
(2797700)	193%	2992400	5790100	2011
(2883650)	183%	3455650	6339300	2012
(2208000)	158%	3820000	6028000	2013
(1617660)	139%	4120590	5738250	2014
(418380)	109%	4684650	5103030	2015
(362670)	108%	4747430	5110100	2016
(412366)	107%	5635514	6047880	2017
(112615)	102%	6714265	6826880	2018
(93673)	101%	6507907	6601580	2019
648783	90%	6289723	5640940	2020
(1000818)	119%	5328182	6329000	2021
(3562883)	163%	5683221	9246104	2022
(1408781.211)	153%	3887506.368	5296287.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- الجريدة الرسمية - الجمهورية الجزائرية - اعداد مختلفة .
- الاعمدة (3,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .
- تم احتساب مؤشر دقة التخصيص للأيراد العام بموجب الصيغة الاتية : $100 \times \frac{\text{اجمالي الإيرادات العامة المحصلة}}{\text{اجمالي الإيرادات العامة المخططة}}$

2- مؤشر إنتاجية الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري

في ضوء الاطلاع على بيانات الجدول (14) ادناه نلاحظ ان الانفاق العام منتج عام (2005) اذ بلغت نسبته (2.84) وفي عام (2006) اصبح الانفاق العام ضعيف الإنتاجية وبلغت نسبته (0.59) وذلك بسبب زيادة المخصصات الموجهة لصالح الانفاق الاستثماري و انخفاض نسبة الانفاق الاستهلاكي ، وفي عام (2007) كان الانفاق العام غير منتج وسالب وكانت قيمته (0.96) اذ يلاحظ في هذا العام ارتفاع نسبة النفقات الاستهلاكية وانخفاض حج الانفاق الاستثماري وكما موضح في الجدول رقم (10) ، وفي عام (2008) كان الانفاق العام ضعيف الإنتاجية اذ بلغت نسبته (0.19) ، وفي عام 2009 كان الانفاق العام غير منتج اذ بلغت نسبته (1.02) اما في عام (2010) كان الانفاق العام منتج وبنسبة مرتفعة اذ بلغت نسبته (8.44) وذلك قيام الدولة بتخفيض ما هو مخصص لقطاع السكن وزيادة دعم المستشفيات و المؤسسات العامة و متبعة جميع البرامج اللازمة لانعاش الوضع الاقتصادي واثناء الأعوام (2011،2012) كان الانفاق العام ضعيف الإنتاجية وبلغت النسب على التوالي (0.66,0.60) وفي عام (2013) كان الانفاق العام غير منتج اذ بلغت (0.21) ففي هذا العام و بسبب انخفاض أسعار النفط والتي انخفضت معها الإيرادات النفطية ومن ثم انخفاض حجم الانفاق العام ، وفي عام (2014) اصبح الانفاق العام ضعيف الإنتاجية اذ بلغت نسبته (0.25) وخلال السنوات اللاحقة كان الانفاق العام غير منتج وللمدة (2015-2018)، ونلاحظ انه وللسنوات المتبقية من مدة الدراسة ارتفعت إنتاجية الانفاق العام واصبح الانفاق العام منتج ، و كمتوسط لإنتاجية الانفاق العام للجزائر خلال مدة الدراسة بلغت النسبة (0.88) أي ان الانفاق العام ضعيف الإنتاجية بالإضافة الى ان اغلب السنوات كانت ذات إنتاجية ضعيف او غير منتج ومتى ما كان الانفاق ضعيف الإنتاجية او غير منتج يعني عدم تواجد كفاءة في الانفاق العام بل يوجد هدر و تبذير ومن ثم يحدث الوهم المالي أي ان الاقتصاد الجزائري حسب هذا المؤشر يعاني من الوهم المالي.

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

الجدول (14)

إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد السعودي بالأسعار الجارية والعملية المحلية (مليون دينار

جزائري)

السنة	الانفاق العام (1)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	التغير في الانفاق العام (3)	التغير في الناتج المحلي الاجمالي (4)	انتاجية الانفاق العام (5)
2004	1903600	6150000	-	-	-
2005	2057200	7560000	8.06	22.92	2.84
2006	2489800	8500000	21.02	12.43	0.59
2007	2231000	9350000	(10.39)	10	(0.96)
2008	4283600	11040000	92	18.07	0.19
2009	4389100	9970000	9.46	(9.69)	(1.02)
2010	4494500	11990000	2.4	20.26	8.44
2011	5958700	14540000	32.57	21.68	0.66
2012	7050200	16210000	18.3	11.1	0.60
2013	6154630	16650000	(12.7)	2.71	(0.21)
2014	6995770	17230000	13.66	3.48	0.25
2015	7656300	16710000	9.44	(3.01)	(0.31)
2016	7297470	17510000	(4.68)	4.78	(1.02)
2017	7282660	18880000	(0.2)	7.82	(39.1)
2018	8388300	20390000	15.18	7.99	(0.52)
2019	7413782	2050000	(11.61)	(89.94)	7.74
2020	7931736	18380000	6.98	7.96	1.14
2021	7433836	22080000	(6.27)	20.13	3.21
2022	8650172	27690000	16.36	25.4	1.55
متوسط المدة	5792755.579	14362105.26	11.08777778	5.227222222	0.88

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية.

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

- البنك الدولي – قاعدة البيانات الاقتصادية.
- الاعمدة (3,4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى.
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .
- إنتاجية الانفاق العام تم احتسابها وفق الصيغة الاتية : $\frac{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{التغير في الانفاق العام}}$

3- مؤشر الحيز المالي

تنقسم الضرائب العامة في الجزائر على ضرائب عادية وضرائب غير عادية، فالضرائب العادية او ما تسمى (الجباية العادية) وسميت بهذا الاسم لان الدولة تعتمد عليها بصفة دورية ومنظمة وتشمل جميع الضرائب المختلفة التي تفرضها الدولة على الافراد والمؤسسات. اما الضرائب غير العادية (الجباية البترولية) وسميت بغير العادية لان الدولة لا تعتمد عليها بصفة أساسية في تمويل الموازنة العامة على الرغم من كونها تشكل النسبة الأكبر في تمويل الموازنة العامة للدولة (1) . يلاحظ من الجدول ادناه ان الإيرادات الضريبية كانت في حالة تزايد للمدة الممتدة من (2004) اذ بلغت قيمتها (580500) مليون دينار ولغاية (2018) اذ بلغت قيمتها (2843460) مليون دينار، وبعد ذلك وللمدة الممتدة من (2019-2021) انخفضت الإيرادات الضريبية وذلك بسبب جائحة كورونا وما نتج عنها من انخفاض في الجباية البترولية ، وبعد ذلك عاودت الإيرادات الضريبية الارتفاع خلال السنوات اللاحقة ، اما بالنسبة لنسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة فقد تذبذبت النسبة بين الارتفاع و الانخفاض خلال مدة الدراسة فقد بلغت ادنى قيمة لها عام (2008) اذ كانت نسبتها (19%) اما اعلى نسبة لها كانت عام (2016) وبنسبة (51%) ، من خلال النسب ادناه نلاحظ ان الجزائر حققت نسب مرتفعة بالإيرادات الضريبية وبالأخص خلال السنوات الأخيرة أي انها نوعا ما امتلكت حيزا ماليا .

الجدول (15)

الإيرادات الضريبية ونسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2022) في الاقتصاد الجزائري وبالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (مليون دينار جزائري)

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة (4)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي (5)
2004	2229700	580500	6150000	26%	9%
2005	3082600	640400	7560000	21%	8%
2006	3582300	720800	8500000	20%	8%

(1) بوصلية سوهي و بومعزة ايناس ، " محددات الإيرادات الضريبية في الجزائر – دراسة قياسية (2000-2020) " ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل – كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2022 ، ص 26 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

8%	21%	9350000	766700	3687800	2007
9%	19%	11040000	965200	5190200	2008
12%	31%	9970000	1146600	3676000	2009
11%	29%	11990000	1287500	4379700	2010
11%	26%	14540000	1527100	5790100	2011
12%	30%	16210000	1908600	6339300	2012
13%	35%	16650000	2091500	6028000	2013
12%	36%	17230000	2091460	5738250	2014
15%	49%	16710000	2482210	5103030	2015
15%	51%	17510000	2630000	5110100	2016
14%	45%	18880000	2711760	6047880	2017
14%	42%	20390000	2843460	6826880	2018
128%	40%	2050000	2625170	6601580	2019
14%	46%	18380000	2622000	5640940	2020
12%	41%	22080000	2623135	6329000	2021
11%	32%	27690000	2976962	9246104	2022
18%	34%	14362105.26	1854792.474	5296287.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى:-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية.
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (5,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

4- مؤشر الانضباط المالي

يتم استخدام نسبة العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لتحقق الانضباط المالي ، فنلاحظ من الجدول رقم (16) أن الموازنة العامة في الجزائر حققت فوائضا مالية خلال المدة (2004-2008) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة الا ان هذه الإيرادات لم تكن حقيقية ناتجة عن قطاعات منتجة بل عن قطاع ريعي متأثر بالمتغيرات الدولية فبلغ الفائض عام (2004) (326,100) وبعد ذلك اخذت بالتزايد ثم انخفضت عام (2007) لتبلغ قيمتها (456800) مليون دينار وبعد ذلك وفي عام (2008) ارتفعت الفوائض مرة أخرى لتبلغ (906600) مليون دينار. وفي

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

السنوات اللاحقة ولمدة الممتدة (2009-2022) كان العجز سائدا في الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري نتيجة لجملة من الأسباب ومنها ارتفاع النفقات العامة و الازمة العالمية لعام 2009 أذ بلغ مقدار العجز (713100) اما نسبته من الناتج المحلي الإجمالي كانت (7%) والتي كانت اعلى من النسب الامنة والبالغة (3%) والتي تم تحديدها حسب معاهدة ماستريخت والذي تم تمويله عن طريق ضبط الإيرادات والاصدار النقدي الجديد والتمويل غير البنكي مما أدى الى استمرار حدوث العجز ولل سنوات اللاحقة (1) ، ، وبسبب التذبذب في أسعار النفط استمر العجز في الموازنة العامة بين الارتفاع و الانخفاض . وفي عام 2015 تم تسجيل اعلى قيمة للعجز وبلغت (2621850) وعلى الرغم من تزايد حجم الإيرادات ه العامة بسبب تحسن أسعار النفط الا ان الموازنة العام لن تستطع تحقيق اية فوائض مالية بل بقي العجز مستمرا فيها بسبب جائحة كورونا وما أدت من انخفاض بأسعار النفط كما يلاحظ ان نسب العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوزت الحدود الامنة وهي نسبة (3%) ، ومن ثم نستنتج مما سبق ان الموازنة العامة طالما تتسم بوجود عجز في الموازنة العامة فهذا يعني ان الاقتصاد الجزائري يعاني من الوهم المالي .

الجدول (16)

الفائض والعجز في الموازنة العامة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري
بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (2004-2022) (مليون دينار جزائري)

السنة	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الفائض او العجز (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الفائض او العجز/ الناتج المحلي الاجمالي % (5)
2004	2229700	1903600	326,100	6150000	5%
2005	3082600	2057200	1,025,400	7560000	14%
2006	3582300	2489800	1092500	8500000	13%
2007	3687800	2231000	456800	9350000	5%
2008	5190200	4283600	906600	11040000	8%
2009	3676000	4389100	(713100)	9970000	(7%)
2010	4379700	4494500	(114800)	11990000	(1%)
2011	5790100	5958700	(168600)	14540000	(1%)
2012	6339300	7050200	(710900)	16210000	(4%)

(1) بوركية بشرى ، مختار بولعباس ، " تقييم الاستدامة المالية في الجزائر دراسة قياسية للمدة 1990 -2019 " ، ر ، رسالة ماجستير جامعة ابن خلدون تيارت ، 2020 - ص 48 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

(1%)	16650000	(126631)	6154630	6028000	2013
(8%)	17230000	(1375490)	6995770	5738250	2014
(16%)	16710000	(2621850)	7656300	5103030	2015
(1%)	17510000	(224520)	7297470	5110100	2016
(8%)	18880000	(1590280)	7282660	6047880	2017
(10%)	20390000	(1964630)	8388300	6826880	2018
(11%)	20500000	(2198530)	7413782	6601580	2019
(9%)	18380000	(1569750)	7931736	5640940	2020
(4%)	22080000	(838317)	7433836	6329000	2021
(2%)	27690000	(595932)	8650172	9246104	2022
(4%)	14362105.26	(579259.4737)	5792755.579	5296287.579	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك الدولي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية.
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية.
- الاعمدة (5،4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .

ثالثاً :- مؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري

1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح لنا الجدول رقم (17) حجم الديون العامة في الجزائر بشقيها الداخلية والخارجية فنلاحظ ان الديون الداخلية في الجزائر للمدة الممتدة من عام (2004) ولغاية عام (2015) كانت متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض الا انه بصورة عامة كانت نسبة منخفضة إذ كانت اقل قيم للدين الداخلي عام (2008) اذ بلغت (734,000) مليون دينار و بنسبة (7%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذا العام مما أدى حصول الدولة على الكثير من الإيرادات ، وفي عام (2009) وبسبب انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الإيرادات العامة ارتفعت قيمة الدين الداخلي ليبلغ (816,000) مليون دينار و بنسبة (8%) من الناتج المحلي الإجمالي . وبعد ذلك وللسنوات اللاحقة ارتفعت قيمة الدين الداخلي وبشكل مستمر و خصوصاً المدة الممتدة من عام (2015-2022) إذ حصل ارتفاع وبشكل كبير في قيم الدين الداخلي إذ تم الاعتماد وبشكل كبير على المديونية الداخلية كبديل عن المديونية الخارجية لغرض تفادي الضغوطات الخارجية و مخاطر سعر الصرف كما حصل في السنوات الأخيرة انخفاض في أسعار

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

اللفظ مما أدى الى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثمّ اللجوء الى الديون العامة لتمويل الانفاق العام أذ اتبعت الدولة سياسة توسعية مدعومة بالتمويل غير التقليدي من سنة (2017) ولمدة خمس سنوات مما شكل خطراً على الاستدامة المالية فنلاحظ ان نسب الدين الداخلي للناتج المحلي الإجمالي ولل سنوات الأخيرة كانت مرتفعة جداً (1)، نلاحظ ان اعلى قيمة للدين الخارجي عام (2004) اذ بلغت (1,572,421) مليون دينار وبنسبة (26%) من الدين الخارجي وبعد ذلك بدأت قيم الدين الخارجي بالانخفاض ولغاية عام (2008) اذ بلغت قيمتها (360,743) مليون دينار وبعد ذلك وخلال السنوات الأخرى تراجح الدين الخارجي بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى الا انه كانت قيمة كانت متدنية قياساً بالدين الداخلي اما نسبه من الناتج المحلي فقد اخذت بالانخفاض ثم استقرت عند مستوى (2%) من عام (2011) والى نهاية مدة الدراسة ومما ساعد على هذا الانخفاض انشاء صندوق ضبط الإيرادات في نوفمبر 1999 والذي افتتح بعد ذلك بسبعة اشهر بالإضافة الى قيام بعض من الدول وهي (فرنسا و اسبانيا و إيطاليا) بتحويل جزء من ديونها الى استثمارات مباشر بالجزائر ، بالإضافة الى توظيف الدولة البترودولار في التسديد المسبق لديونها الخارجية وهذا يعكس قدرة الدولة على تسديد الديون (2) . وبالنسبة لنسب الدين العام من الناتج المحلي نلاحظ انه لم تتجاوز الحدود الامنة ما عدا عام (2021) اذ بلغت النسبة (57%) وذلك بسبب زيادة النفقات اللازمة لدعم العمال والشركات والذين تضرروا بسبب جائحة كورونا وحصول الركود الاقتصادي وما استلزمته من زيادة في الانفاق لغرض النهوض بالاقتصاد وتعافيه ، بصورة عامة يمكن القول ان الاستدامة ما زالت تواجه معوقات في الجزائر فلذلك لا بد من السعي على تقليل المديونية من خلال التنويع الاقتصادي .

الجدول (17)

الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ونسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري
بالأسعار الجارية وبالعلة المحلية (مليون دينار جزائري)

السنة	الدين الداخلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	اجمالي الدين العام (3)	نسبة الدين العام الداخلي الى %GDP (4)	نسبة الدين العام الخارجي الى %GDP (5)	نسبة اجمالي الدين العام الى %GDP (6)
2004	1,000,000	1,572,421	2,572,421	16%	26%	42%
2005	1,038,000	1,259,829	2,297,829	14%	17%	31%
2006	1,847,000	407,711	2,254,711	22%	5%	27%

(1) مراد بو عيشاوي ، غرازي عماد ، " تحليل و تقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للمدة (2000-2020) ، مجلة المراجعة للإدارة والاقتصاد ، العدد (2) ، المجلد (19) ، 2020 ، ص 105 .

(2) عيساني العارم ، " استدامة السياسة المالية ضمن بيئة الصدمات الموازنة في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه ، المدرسة العليا للتجارة – القليعة ، 0ي 2019 ، ص 127 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

16%	4%	12%	1,491,439	388,439	1,103,000	2007
10%	3%	7%	1,094,743	360,743	734,000	2008
12%	4%	8%	1,229,160	413,160	816,000	2009
13%	4%	9%	1,529,325	422,325	1,107,000	2010
10%	2%	8%	1,535,300	321,300	1,214,000	2011
10%	2%	8%	1,594,012	282,012	1,312,000	2012
9%	2%	7%	1,445,540	269,540	1,176,000	2013
9%	2%	7%	1,538,966	300,966	1,238,000	2014
17%	2%	15%	2,748,083	304,083	2,444,000	2015
25%	2%	23%	4,412,234	421,234	3,991,000	2016
33%	2%	31%	6,232,695	442,695	5,790,000	2017
25%	2%	23%	5,111,256	471,256	4,640,000	2018
45%	2%	43%	9,287,229	457,229	8,830,000	2019
53%	2%	51%	9,759,419	439,419	9,320,000	2020
64%	2%	62%	14,118,234	414,634	13,703,600	2021
57%	2%	55%	15,690,781	431,081	15,259,700	2022
26%	5%	21%	4,407,567	493,688	3,913,878	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي الجزائري - التقرير الاقتصادي .
- البنك الدولي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- الاعمدة (3،4،5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الأولى .

الشكل (11)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (17)

2- مؤشر الفجوة الضريبية

تعد الجزائر من الدول الريعية والتي تسعى كغيرها من الدول لتحسين وضعها المالي من خلال زيادة الحصيلة الضريبية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وذلك بسبب تذبذب هذه الإيرادات في ظل عدم استقرار الأسواق العالمية للنفط ، من ملاحظتنا للجدول ادناه نلاحظ ان الإيرادات الضريبية في الجزائر خلال مدة الدراسة كانت في حالة تزايد لكنها لم تكن في المستوى المطلوب والكافي لمواكبة الزيادة الحاصلة في الانفاق العام فنلاحظ ان حجم الفجوة الضريبية كان في عام (2004) (22%) وبعد ذلك وللمدة (2005-2007) انخفض حجم الفجوة الضريبية ، وفي عام (2008) ارتفع حجم الفجوة الضريبية ليبلغ (30%) و استمر بالارتفاع ليبلغ عام (2009) (33%) وهي اعلى نسبة له خلال مدة الدراسة وبعد ذلك انخفض حجم الفجوة الضريبية ليعاود الارتفاع مرة أخرى عام (2014) وبنسبة (28%) . واستمر هكذا للسنوات اللاحقة بين الارتفاع والانخفاض الا انه لم ينخفض بشكل كبير يمكن القول من خلاله انه يمكن تحقيق استدامة مالية ، فبلغت نسبة الفجوة الضريبية كمتوسط لمدة الدراسة (27%) وهي نسبة عالية ومن ثم يمكن القول ان الجزائر لم تحقق استدامة مالية .

الجدول (18)

مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد الجزائري بالأسعار الجارية و بالعملة المحلية للمدة (2004-2022) (مليون دينار جزائري)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	النفقات العامة (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة النفقات العامة الى gdp (4)	نسبة الإيرادات الضريبية الى gdp (5)	حجم الفجوة الضريبية (6)=(5)-(4)

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

22%	9%	31%	580500	1903600	6150000	2004
19%	8%	27%	640400	2057200	7560000	2005
21%	8%	29%	720800	2489800	8500000	2006
16%	8%	24%	766700	2231000	9350000	2007
30%	9%	39%	965200	4283600	11040000	2008
33%	12%	44%	1146600	4389100	9970000	2009
27%	11%	37%	1287500	4494500	11990000	2010
30%	11%	41%	1527100	5958700	14540000	2011
32%	12%	43%	1908600	7050200	16210000	2012
24%	13%	37%	2091500	6154630	16650000	2013
28%	12%	41%	2091460	6995770	17230000	2014
31%	15%	46%	2482210	7656300	16710000	2015
27%	15%	42%	2630000	7297470	17510000	2016
24%	14%	39%	2711760	7282660	18880000	2017
27%	14%	41%	2843460	8388300	20390000	2018
23%	13%	36%	2625170	7413782	20500000	2019
29%	14%	43%	2622000	7931736	18380000	2020
22%	12%	34%	2623135	7433836	22080000	2021
20%	11%	31%	2976962	8650172	27690000	2022
27%	13%	40%	1854792.474	5792755.579	14362105.26	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- صندوق النقد العربي - قاعدة البيانات الاقتصادية .
- صندوق النقد العربي - النشرات الاحصائية .
- الاعمدة (4,5,6) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري

يوضح لنا الجدول (19) العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري ،
فبالنسبة لمؤشر دقة التخصيص للأفناق العام يلاحظ انه كان ذا نسب مرتفعة وبعيد عن الواقع ومن ثمّ فانه

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

يوجد وهم مالي و لأغلب السنوات ، اما بالنسبة لمؤشر إنتاجية الانفاق العام فكانت الإنتاجية ضعيفة وفي السنوات (2007,2009,2013,2015,2016,2017,2021) كانت الإنتاجية سالبة ، وفي سنوات أخرى كانت الانفاق العام منتجا فحسب هذا المؤشر وفي اغلب السنوات اتسم الاقتصاد الجزائري بوجود الوهم المالي ، اما بالنسبة لمؤشر الحيز المالي والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة فيلاحظ ان نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة كانت نسبها منخفضة في السنوات الأولى وللنصف الاخر من السنوات ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة اما بالنسبة لمؤشر الانضباط المالي فنلاحظ ان الجزائر حققت عجزا وللقسم الأكبر من السنوات ومتجاوزة الحد الامن المتفق عليه وهو (3%) ما عدا السنوات تم تحقيق فوائض وللمدة (2004-2008) ، نستنتج مما سبق وحسب مؤشرات الوهم المالي ان الوهم المالي يتحقق في الاقتصاد الجزائري وينسب عالية ، اما بالنسبة لمؤشرات الاستدامة فيلاحظ ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة مرتفعة ولكن لم تتجاوز الحد الامن والمتفق عليه (60%) ما عدا عام (2021) ومن ثمّ وحسب هذا المؤشر فإنه تستطيع الدولة تحقيق الاستدامة المالية ، اما بالنسبة لمؤشر حجم الفجوة الضريبية فيلاحظ ان حجم الفجوة الضريبية كان مرتفعا ومن ثمّ فإن الجزائر لا تحقق استدامة مالية حسب هذا المؤشر .

الجدول (19)

العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد للمدة (2004-2022) (مليون دينار جزائري)

مؤشرات الاستدامة المالية		مؤشرات الوهم المالي				السنة
مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر نسبة الدين العام الى اناج المحلي الاجمالي	مؤشر الانضباط المالي	مؤشر الحيز المالي	مؤشر إنتاجية الانفاق العام	مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام	
22%	42%	5%	26%	-	147%	2004
19%	31%	14%	21%	2.84	159%	2005
21%	27%	13%	20%	0.59	54%	2006
16%	16%	5%	21%	(0.96)	52%	2007
30%	10%	8%	19%	0.19	99%	2008

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

33%	12%	(7%)	31%	(1.02)	85%	2009
27%	13%	(1%)	29%	8.44	68%	2010
30%	10%	(1%)	26%	0.66	80%	2011
32%	10%	(4%)	30%	0.60	101%	2012
24%	9%	(1%)	35%	(0.21)	89%	2013
28%	9%	(8%)	36%	0.25	79%	2014
31%	17%	(16%)	49%	(0.31)	96%	2015
27%	25%	(1%)	51%	(1.02)	90%	2016
24%	33%	(8%)	45%	(39.1)	106%	2017
27%	25%	(10%)	42%	(0.52)	97%	2018
23%	45%	(11%)	40%	7.74	87%	2019
29%	53%	(9%)	46%	1.14	101%	2020
22%	64%	(4%)	41%	3.21	92%	2021
20%	57%	(2%)	32%	1.55	88%	2022
27%	26%	(4%)	34%	0.88	89%	متوسط المدة

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات الجداول السابقة والخاصة بالاقتصاد الجزائري .

- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي

أولاً :- مقدمة عن الاقتصاد العراقي

يعد العراق بلداً ريعياً يعتمد وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية في تكوين الدخل القومي من خلال إنتاج وتصدير النفط ، ولأن النفط يعد سلعة عالمية يتحدد سعره من خلال العرض والطلب العالمي فلذلك تكون الإيرادات النفطية إيرادات غير مستقرة . ومن هنا أصبح العراق يعاني من مشكلة رئيسية وهي اختلال الهيكل الانتاجي والذي يكون لصالح القطاع النفطي و بشكل اساسي وعدم وجود تنوع في المدخلات ال مالية لموازنة الدولة مما يجعل الاقتصاد رهناً لأسعار النفط في الاسواق العالمية وحجم الطلب عليها ومن ثمّ عدم وجود تناسق واضح في نسبة الاسهام في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية المختلفة (1) ، كما أن تذبذب اسعار النفط في الاسواق العالمية تشكل خطر على الإيرادات العامة في العراق و من ثمّ عدم الاستقرار المالي وعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية عجز الموازنة الناجم عن زيادة النفقات الجارية على الإيرادات العامة فضلاً عن التراجع بمختلف الجوانب الاقتصادية وبشكل عام جميع هذه التشوّهات الاقتصادية الى ارتفاع ملحوظ في الدين العام (الدين العام الداخلي و الخارجي) لتغطية عجز الموازنة العامة بعد انكماش الإيرادات النفطية عن معدلات النفقات العامة (2) ، يضاف الى ذلك صعوبة الظروف التي واجهها الاقتصاد العراقي والتي بقيت اثارها ممتدة وللعديد من السنوات وهي حرب الخليج وتغيير النظام السياسي والاقتصادي بعد عام 2003 وحرب داعش الارهابية وتفشي وباء كورونا كل هذه الامور والظروف تطلبت المزيد من الانفاق العام ولا سيما الجاري مما ادى الى تراكم الديون العامة ومن ثمّ اصبح العراق من البلدان حديثة الاهتمام بالاستدامة المالية ، كما ان ضعف جهاز الهيكل الضريبي وعدم الوعي التام لدى الافراد بقضايا المالية العامة وكثرة الفساد الاداري جعلت العراق يعاني من الوهم المالي . وفيما يلي تحليل لواقع الانفاق العام والإيرادات العامة في العراق خلال مدة الدراسة :-

1- تحليل واقع الانفاق العام ومكوناته بالاقتصاد العراقي

يعد العراق بلداً ريعياً يعتمد بالدرجة الاساس على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاته العامة والتي بدورها ترتبط بأسعار النفط في الاسواق العالمية ، هذا الاعتماد يؤدي بالنفقات العامة الى التذبذب بين مدة واخرى

(1) شاكر عبود ضاحي ، مرتضى هاشم باقر ، " تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل الطبيعة الريعية " ، مجلة كلية التربية الانسانية ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية ، 2021 ، ص 289 .

(2) فراس تحرير محمد الجميلي ، اسماعيل حمادي مجبل ، " أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، العدد (5) ، المجلد (3) ، 2022 ، ص 129 .

بسبب التذبذب في الاسعار العالمية للنفط ، كما أن الانفاق العام يتسم بارتفاع الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري ، ونلاحظ من خلال الجدول (20) مسار الانفاق العام خلال مدة الدراسة ، في عام (2004) بلغ الانفاق العام (32,117,491) مليون دينار عراقي وبلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق العام (99%) بينما كانت نسبة الانفاق الاستثماري متدنية جدا لتبلغ (1%) وفي عام (2005) كان هنالك اقل تخصيص لأجمالي الانفاق العام شهدته مدة الدراسة اذ بلغ الانفاق العام (26,375,175) مليون دينار عراقي وفي عام (2006) عاود الانفاق العام الى الارتفاع ليبلغ (38,076,795) مليون دينار عراقي ، اما بالنسبة لنسب الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري خلال عامي (2005) و (2006) نلاحظ انخفاض نسب الانفاق الاستهلاكي وارتفاع نسب الانفاق الاستثماري مقارنة مع عام (2004) وذلك بسبب توجه الحكومة لأعمار البنى التحتية والقطاعات التي تم تدميرها عام 2003 . فبلغت نسب الانفاق الاستهلاكي للأنفاق العام (2005,2006) على التوالي (84%،85%) بينما كانت نسب الانفاق الاستثماري الى الانفاق العام (15%،16%) على التوالي ، وواصل اجمالي الانفاق العام الارتفاع خلال عامي (2007) ، (2008) بينما انخفض اجمالي الانفاق العام عام (2009) ليبلغ (52,567,025) مليون دينار عراقي وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية (1) ، وخلال الاعوام (2010،2011،2012،2013) واصل اجمالي الانفاق العام الارتفاع مع استحواد الانفاق الاستهلاكي الحصة الأكبر من الانفاق العام مقارنة مع الانفاق الاستثماري ، اما في عام (2014) انخفض اجمالي الانفاق العام مقارنة مع الاعوام السابقة ليصل الى (113,473,517) مليون دينار عراقي مع انخفاض كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وجاء هذا الانخفاض في النفقات الجارية نتيجة لعدم اقرار موازنة عام 2014 مما حدى بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة (1 إلى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام 2013 (2) ، واستمر الانخفاض في النفقات العامة ليبلغ عام (2015) اجمالي الانفاق العام (82,813,611) مليون دينار عراقي وبلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام (78%) في حين كانت نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام (22%) ويعزى سبب انخفاض الانفاق العام الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة مزدوجة من جراء هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية الى ما دون (50) دولارا للبرميل الواحد منذ حزيران 2014 ، الى جانب التحديات الاخرى المتمثلة بارتفاع تكاليف الحرب

(1) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2009 ، ص 29 .

(2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 ، ص 70 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

على الارهاب ونفقات ايواء و دعم النازحين ودفع مستحقاتهم مما ولد ضغوطا اضافية على الموارد الاقتصادية (1) .

وخلال الاعوام (2017,2018,2019) عاود الانفاق العام الارتفاع بشقية الاستهلاكي والاستثماري نتيجة لتنامي الايرادات النفطية والايادات الاخرى المتمثلة بالضرائب والرسوم وفي عام (2020) انخفض الانفاق العام عن الاعوام السابقة بشقيه الجاري والاستثماري إذ بلغ الانفاق العام (76,082,443) مليون دينار عراقي وكانت نسبة الانفاق الاستهلاكي من الانفاق العام (100%) في حين كانت نسبة الانفاق الاستثماري في ادنى مستوى لها خلال مدة الدراسة لتبلغ (0) ولكن بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية وتعطل غلب المشاريع الاستثمارية ، وبسبب ارتفاع اسعار النفط عام (2021,2022) عاود الانفاق العام الارتفاع بسبب زيادة الايرادات النفطية .

الجدول (20)

الانفاق العام و مكوناته الرئيسية بالأسعار الجارية في العراق ونسبها للإنفاق العام للمدة (2004-2022)
(مليون دينار عراقي)

السنة	الاتفاق العام (1)	الانفاق العام الاستهلاكي (2)	الانفاق العام الاستثماري (3)	نسبة الانفاق الاستهلاكي/الانفاق العام % (4)	نسبة الانفاق الاستثماري/الانفاق العام % (5)
2004	32,117,491	31,812,375	305,116	99%	1%
2005	26,375,175	22,471,649	3,903,526	85%	15%
2006	38,076,795	31,867,726	6,209,069	84%	16%
2007	39,031,232	29,909,861	9,121,371	77%	23%
2008	59,403,375	39,087,421	20,315,954	66%	34%
2009	52,567,025	42,918,367	9,648,658	82%	18%
2010	70,134,201	54,580,860	15,553,341	78%	22%
2011	78,757,666	60,925,553	17,832,113	77%	23%
2012	105,139,576	75,788,624	29,350,952	72%	28%
2013	119,127,556	78,746,806	40,380,750	66%	34%
2014	113,473,517	58,625,459	24,930,767	75%	25%
2015	82,813,611	64,228,935	18,584,676	78%	22%

(3) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2015 ، ص 69 .

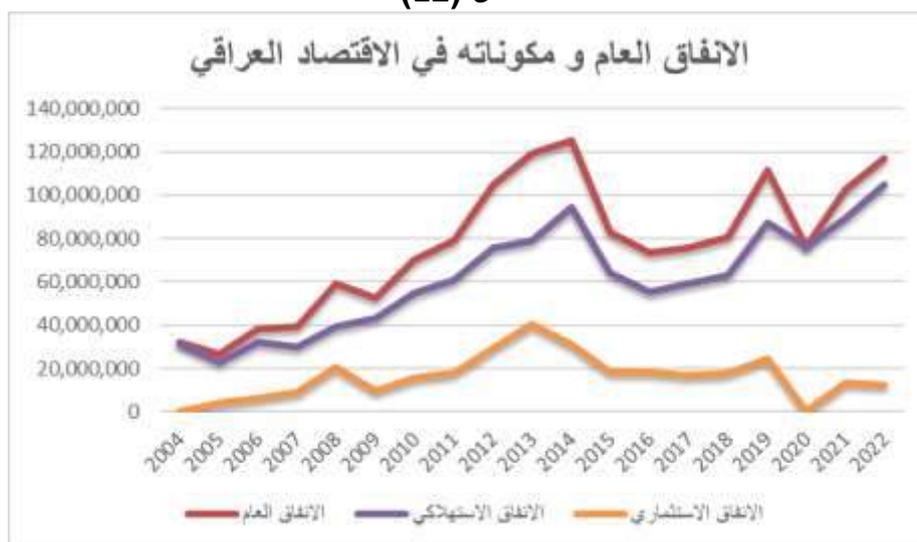
الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

25%	75%	18,408,200	55,162,803	73,571,003	2016
22%	78%	16,464,500	59,025,615	75,490,115	2017
22%	78%	17,865,000	63,008,189	80,873,189	2018
22%	78%	24,422,600	87,300,923	111,723,523	2019
0%	100%	32,089	76,050,354	76,082,443	2020
13%	87%	13,322,973	89,526,686	102,849,659	2021
10%	90%	12,018,491	104,941,091	116,959,582	2022
21%	79%	16,024,822	61,154,878	77,179,700	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (12)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (20)

2- تحليل واقع الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي

يوضح الجدول (21) الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي ، أذ نلاحظ هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات الأخرى ، وتتسم الإيرادات النفطية بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية ، وهذا الاعتماد المفرط على نوع واحد من الإيرادات لتمويل الموازنة ولاسيما اذا كان مصدر هذه الإيرادات ريعي كالنفط فإنه سوف يؤدي الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد كالتالي يعاني منها الاقتصاد العراقي ومن خلال ملاحظة الجدول (21) يتبين لنا أن الإيرادات العامة للمدة الممتدة (2004-

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

(2008) كانت في حالة تزايد مستمر وبالأخص الإيرادات النفطية والتي تشكل الجزء الاساس من الموازنة فبلغت قيمة الإيرادات العامة عام (2004) (32,988,85) مليون دينار عراقي اما في عام (2008) كانت قيمتها (80,641,041) وكان سبب الزيادة في الإيرادات العامة هو مرور العراق بمرحلة انتقالية أذ تم التحول الى اقتصاد السوق الحر وانفتح على الاسواق العالمية ويضاف الى ذلك ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وفي عام (2009) انخفضت الإيرادات العامة لتبلغ (55,243,525) مليون دينار عراقي وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والتي بلغت (51,719,059) مليون دينار عراقي وفي عام (2010) ارتفعت الإيرادات العامة أذ بلغت قيمتها (70,178,223) مليون دينار عراقي وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية . وظل هذا الارتفاع مستمرا خلال الاعوام اللاحقة (2011,2012,2013) وكان ذروة الارتفاع في عام 2012 . وخلال الاعوام (2014,2015,2016) انخفضت الإيرادات العامة لتبلغ على التوالي (97,618,557 ، 66,470,252 ، 54,409,270) مليون دينار عراقي متأثرة بانخفاض اسعار النفط العالمية الى ما دون (50) دولارا للبرميل الواحد منذ حزيران 2014 . وخلال الاعوام (2017,2018,2019) ارتفعت الإيرادات العامة متأثرة بارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع الكمية المصدرة من النفط الخام بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية، وفي عام (2020) انخفضت الإيرادات العامة وبشكل كبير لتبلغ (63,199,689) مليون دينار عراقي وذلك بسبب تدني الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط العالمية فضلا عن التزام العراق بتخفيض الانتاج حسب مقررات اوبك⁽¹⁾ . وبعد ذلك و اثناء عامي (2021) ، (2022) ارتفعت الإيرادات العامة لتبلغ على التوالي (109,081,464) ، (161,697,437) مليون دينار عراقي ويعزى سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع اسعار النفط العالمية والى زيادة الإيرادات التحويلية بسبب تغير سعر الصرف وما نجم عنه من ربح عن تقويم العملة الاجنبية ومعادلتها بالعملة المحلية⁽²⁾ ، من خلال ما سبق نلاحظ أن الإيرادات العامة ترتبط وبشكل طردي مع أسعار النفط العالمية أي تزداد بزيادة الاسعار و تنخفض بانخفاضها ومن ثم لا يمكن وضع او تحديد الإيرادات العامة وبشكل دقيق مما يؤدي الى اختلال هيكل الإيرادات العامة وعدم تناسبها مع الحاجات العامة .

(1) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2020 ، ص 45 .

(2) البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2021 ، ص 45 .

الجدول (21)

الايادات العامة و مكوناتها الرئيسية بالأسعار الجارية في العراق ونسبها للإيراد العام للمدة (2004-

2022) (مليون دينار عراقي)

السنة	الايادات العامة (1)	الايادات النفطية (2)	الايادات غير النفطية (3)	نسبة الایادات النفطية/الایراد العام % (4)	نسبة الایادات غير النفطية / الایراد العام% (5)
2004	32,988,850	32,627,203	356,647	99%	1%
2005	40,435,740	39,480,069	955,671	98%	2%
2006	49,055,545	46,908,043	2,147,502	96%	4%
2007	54,964,848	53,162,592	1,802,256	97%	3%
2008	80,641,041	79,131,752	1,509,289	98%	2%
2009	55,243,525	51,719,059	3,524,466	94%	6%
2010	70,178,223	66,819,670	3,358,553	95%	5%
2011	103,989,088	98,090,670	5,898,418	94%	6%
2012	119,817,223	116,597,076	3,220,147	97%	3%
2013	113,840,075	110,877,542	2,962,533	97%	3%
2014	97,618,557	97,072,410	546,147	99%	1%
2015	66,470,252	51,312,621	15,157,631	77%	23%
2016	54,409,270	44,267,063	10,142,207	81%	19%
2017	77,335,955	65,071,929	12,264,026	84%	16%
2018	106,569,834	95,619,820	10,950,014	90%	10%
2019	107,566,995	99,216,318	8,350,677	92%	8%
2020	63,199,689	54,448,514	8,751,145	86%	14%
2021	109,081,464	95,270,298	13,811,166	87%	13%
2022	161,697,437	153,623,277	8,074,160	95%	5%
متوسط المدة	82373874.26	76385048.74	5,988,560.79	93%	7%

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- الاعمدة (4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

الشكل (13)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (21)

ثانيا :- تحليل مؤشرات الوهم المالي في الاقتصاد العراقي

1- مؤشر دقة التخصيص المالي

أ- مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة

نلاحظ من الجدول (22) أن التخصيص المالي للنفقات العامة غير دقيق بالإضافة الى كونه بعيدا عن الواقع وبشكل كبير فبالنسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة كانت اعلى نسبة له عام (2004) إذ بلغ (159%) وذلك بسبب الاوضاع الامنية وتدمير العديد من البنى التحتية مما اقتضى زيادة في النفقات الفعلية وتفوقها على النفقات المخططة بينما كانت أدنى نسبة لمؤشر دقة التخصيص المالي عام (2015) ، (2016) كان الانفاق الفعلي اقل من الانفاق المخطط إذ بلغت (69%) ، اما اقرب نسبة للواقع كانت عام (2008) إذ بلغت نسبتها (99%) ، وبالنسبة لبقية السنوات كانت قيمة المؤشر متأرجحة صعودا و نزولا وبعيدة عن الواقع وبشكل كبير وهذا يؤيد وجود فجوة كبيرة بين الميزانية الفعلية والموازنة المخططة يضاف الى ذلك الاعتماد شبه الكلي على النفط في تمويل الموازنة العامة والذي يقدر بسعر أقل من سعره الفعلي بسبب التغيرات المستمرة في اسعار النفط مما جعل مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة غير طبيعية . و بالنسبة لانحراف النفقات العامة والتي تكون عبارة عن الفرق بين النفقات المخططة والفعلية كانت ادنى نسبة لها عام (2004) وذلك بسبب ارتفاع النفقات الفعلية وبشكل كبير هنا عن النفقات المخططة واعلى نسبة لها كانت خلال الاعوام (2015) ، (2016) وبسبب عدم اقرار الموازنة وعدم

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

وجود موازنة مخططة للأعوام (2014 ، 2020 ، 2022) لم يتم احتساب مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة . نستنتج من النسب ادناه والواردة في الجدول (22) أن تقديرات النفقات العامة كانت غير واقعية وكان هناك فرق كبير بين الانفاق الفعلي والمخطط فمن خلال الانفاق المخطط للدولة يشعر الافراد بأن الاوضاع المالية بأفضل حال ولكن الانفاق الفعلي كان على العكس من ذلك ولان مؤشر دقة التخصيص المالي للأنفاق العام كان بعيد عن الواقع فهذا يدل على أن النفقات العامة غير كفؤة ومن ثم فإن الاقتصاد يعاني من وهم مالي .

الجدول (22)

مؤشر دقة التخصيص المالي للنفقات العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2022)
(مليون دينار عراقي)

انحراف الانفاق المخطط - الفعلي (4)	مؤشر دقة التخصيص للفقات (3)	الانفاق العام المخطط (2)	الانفاق العام الفعلي (1)	السنة
(11,972,391)	159%	20,145,100	32,117,491	2004
9,605,993	73%	35,981,168	26,375,175	2005
12,886,366	75%	50,963,161	38,076,795	2006
12,696,236	75%	51,727,468	39,031,232	2007
458,598	99%	59,861,973	59,403,375	2008
16,598,498	76%	69,165,523	52,567,025	2009
14,523,266	83%	84,657,467	70,134,201	2010
17,905,100	81%	96,662,766	78,757,666	2011
11,983,354	90%	117,122,930	105,139,576	2012
19,297,052	86%	138,424,608	119,127,556	2013
		لم يتم اقرار الموازنة	125,321,075	2014
36,648,818	69%	119,462,429	82,813,611	2015
32,324,719	69%	105,895,722	73,571,003	2016
25,181,045	75%	100,671,160	75,490,115	2017
23,284,994	78%	104,158,183	80,873,189	2018
21,384,093	84%	133,107,616	111,723,523	2019

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

		لم يتم اقرار الموازنة	76,082,443	2020
27,143,350	79%	129,993,009	102,849,659	2021
		لم يتم اقرار الموازنة	116,959,582	2022
8,133,330	85%	88,625,018	77,179,700	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والابحاث – النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- جريدة الوقائع العراقية – نشرات سنوات مختلفة (2004-2021)
- الاعمدة (3,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- تم احتساب مؤشر دقة التخصيص للأئفاق العام بموجب الصيغة الاتية : $100 \times \frac{\text{اجمالي النفقات العامة الفعلية}}{\text{اجمالي النفقات العامة المخططة}}$.
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .

ب- مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة

نلاحظ من بيانات الجدول (23) ان التخصيص غير دقيق للإيرادات العامة فبلغت اعلى نسبة لمؤشر دقة التخصيص للإيرادات العامة عام (2004) وبنسبة (152%) وهي نسبة غير واقعية إذ كانت الإيرادات الفعلية تفوق الإيرادات المخططة وادنى نسبة لمؤشر دقة التخصيص للإيرادات العامة كانت عام (2016) وبنسبة (67%) اذ كانت النفقات الفعلية اقل من النفقات المخططة ، اما باقي السنوات فكانت بعيدة عن الواقع باستثناء عامي (2013،2017) كانت نسبهم على التوالي (95%،98%) ويعزى سبب عدم دقة مؤشر التخصيص للإيرادات العامة كون المكون الأساسي للإيرادات العامة هو النفط ، وكما هو معروف ترتبط أسعار النفط بأسعار الأسواق العالمية فيتم تقييم او وضع التقديرات للإيرادات العامة على أساس سعر اقل للنفط من السعر الحقيقي ، كما انه في بعض الأحيان تحصل أسباب غير معروفة مسبقا كأسباب سياسية او طبيعية تؤدي الى تغير سعر النفط مما يجعل هذا المؤشر غير دقيق ، اما بالنسبة لانحراف الإيرادات كانت اعلى قيمة لها عام (2015) اذ بلغت (27,578,112) وادنى قيمة لها عام (2019) وبقية (1,997,309) .

الجدول (23)

مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2022)

(مليون دينار عراقي)

الانحراف للإيرادات المخطط – الفعلي (4)	مؤشر دقة التخصيص المالي للإيرادات (3)	الإيراد العام المخطط (2)	الإيراد العام الفعلي (1)	السنة
(11,259,750)	152%	21,729,100	32988850	2004

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

(11,477,132)	140%	28,958,608	40,435,740	2005
(3,663,241)	108%	45,392,304	49,055,545	2006
(12,900,318)	131%	42,064,530	54,964,848	2007
(29,865,960)	159%	50,775,081	80,641,041	2008
(4,835,310)	110%	50,408,215	55,243,525	2009
(8,442,911)	114%	61,735,312	70,178,223	2010
(23,054,298)	128%	80,934,790	103,989,088	2011
(17,490,325)	117%	102,326,898	119,817,223	2012
5,456,588	95%	119,296,663	113,840,075	2013
		لم يتم اقرار الموازنة	97,618,557	2014
27,578,112	71%	94,048,364	66,470,252	2015
27,291,533	67%	81,700,803	54,409,270	2016
1,675,466	98%	79,011,421	77,335,955	2017
(14,926,167)	116%	91,643,667.00	106,569,834	2018
(1,997,309)	102%	105,569,686	107,566,995	2019
		لم يتم اقرار الموازنة	63,199,689	2020
(7,761,323)	108%	101,320,141	109,081,464	2021
		لم يتم اقرار الموازنة	161,697,437	2022
(5,354,521.56)	113%	72,307,223.94	82373874.26	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- جريدة الوقائع العراقية - نشرات سنوات مختلفة (2004-2021)
- الاعمدة (3,4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- تم احتساب مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام بموجب الصيغة الاتية : - $100 \times \frac{\text{اجمالي الإيرادات العامة المحصلة}}{\text{اجمالي الإيرادات العامة المخططة}}$
- لأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .

2- مؤشر انتاجية الانفاق العام في الاقتصاد العراقي

في ضوء ملاحظة جدول رقم (24) نلاحظ أن انتاجية الانفاق العام للمدة (2004-2022) كانت متفاوتة ففي عام (2005) كانت الانتاجية سالبة أي ان الانفاق العام غير منتج أذ بلغت (2.1) وذلك بسبب سوء الاوضاع الامنية وتدهورها التي اعقت النظام السياسي لعام (2003). وفي عام (2006) كانت انتاجية الانفاق العام ضعيفة اذ بلغت نسبتها (0.68) وفي عام (2007) كانت الانتاجية موجبة واكبر من الواحد اذ بلغت نسبتها (5.66) ، وبالنسبة للسنوات (2009,2011,2017,2021,2022) كانت انتاجية الانفاق العام موجبة وأكبر من الصفر أي أن زيادة الانفاق العام أدت الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ولكن بنسبة أقل ، بينما السنوات (2008,2010,2012,2013, 2015) كانت انتاجية الانفاق العام أقل من الواحد بمعنى ضعف انتاجية الانفاق العام وأن الناتج المحلي الاجمالي لا يتأثر بالإنفاق العام الا بنسبة قليلة ، وفي الاعوام (2014,2016,2019) كانت انتاجية الانفاق العام سالبة وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وهجمات داعش الارهابية ، نلاحظ من خلال نسب انتاجية الانفاق العام انه في احيان كثيرة تكون الانتاجية معدومة او تكون إنتاجية الانفاق العام ضعيفة وحتى وان كان هناك انتاجية فهي نسب قليلة مما يدل على وجود هدر و عدم وجود أي كفاءة في الانفاق العام ومتى ما تواجد الهدر انعدمت الكفاءة وتواجد الوهم المالي وهذا مؤشر اخر يدل على ان الاقتصاد العراقي يعاني من الوهم المالي .

الجدول (24)

إنتاجية النفقات العامة في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار عراقي)
وللمدة (2004-2022)

السنة	الانفاق العام (1)	الناتج المحلي الاجمالي (2)	التغير في الانفاق العام (3)	التغير في الناتج المحلي الاجمالي (4)	انتاجية الانفاق العام (5)
2004	32,117,491	53,235,358.7	-	-	-
2005	26,375,175	73,533,598.6	(18)	38	(2.1)
2006	38,076,795	95,587,954.8	44	30	0.68
2007	39,031,232	111,455,813.4	3	17	5.66
2008	59,403,375	157,026,061.6	52	41	0.78
2009	52,567,025	130,642,187	(12)	(17)	1.41
2010	70,134,201	167,093,204.4	33	28	0.84
2011	78,757,666	217,327,107.4	12	30	2.5
2012	105,139,576	254,225,490.7	33	17	0.51

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

0.61	8	13	273,587,529.2	119,127,556	2013
(0.6)	(3)	5	266,420,384.5	125,321,075	2014
0.73	(25)	(34)	199,715,699.9	82,813,611	2015
(0.18)	2	(11)	203,869,832.2	73,571,003	2016
3.66	11	3	225,995,179.1	75,490,115	2017
2.71	19	7	268,918,874	80,873,189	2018
(0.05)	(2)	38	262,917,150	111,723,523	2019
0.75	(24)	(32)	198,774,325.4	76,082,443	2020
1.48	52	35	301,152,818.8	102,849,659	2021
1.92	27	14	383,064,152.3	116,959,582	2022
1.37	14	10	202,344,353.79	77,179,700	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - احصاءات الحسابات القومية (2004-2022).
- الاعددة (3,4,5) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعددة الاولى .
- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة .
- إنتاجية الانفاق العام تم احتسابها وفق الصيغة الآتية : $\frac{\text{التغير في الناتج المحلي الاجمالي}}{\text{التغير في الانفاق العام}}$

3- مؤشر الحيز المالي

تعد الضرائب مؤشرا للحيز المالي ، وعند النظر للجدول (25) نلاحظ ان الإيرادات الضريبية كانت متذبذبة بالإضافة الى تدني قيمتها مقارنة مع الإيرادات العامة فبلغت اعلى قيمة لها عام (2017) اذ بلغت (6,298,272) مليون دينار اما مقدارها الأدنى كان عام (2004) اذ بلغ (294,900) مليون دينار ، وكان متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة هو (3%) اما نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي هو (1%) وهي نسب متدنية جدا أي انه لا يتوفر لدى العراق حيزا ماليا وهو مؤشر اخر يدل على وجود الوهم المالي .

الجدول (25)

الإيرادات الضريبية و نسبتها من الإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004-2022) في

الاقتصاد السعودي وبالأسعار الجارية و بالعملة المحلية (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة (1)	الإيرادات الضريبية (2)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة (3)	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي (4)
-------	----------------------	------------------------	--	--

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

1%	1%	294,900	32,988,850	2004
1%	1%	495,282	40,435,740	2005
1%	1%	591,229	49,055,545	2006
1%	2%	1,228,336	54,964,848	2007
1%	1%	985,837	80,641,041	2008
3%	6%	3,334,809	55,243,525	2009
1%	2%	1,532,438	70,178,223	2010
1%	2%	1,783,593	103,989,088	2011
1%	2%	2,633,357	119,817,223	2012
1%	3%	2,876,856	113,840,075	2013
1%	2%	1,885,127	97,618,557	2014
1%	3%	2,015,010	66,470,252	2015
2%	7%	3,861,896	54,409,270	2016
3%	8%	6,298,272	77,335,955	2017
2%	5%	5,686,211	106,569,834	2018
2%	4%	4,014,531	107,566,995	2019
2%	7%	4,718,189	63,199,689	2020
2%	4%	4,536,242	109,081,464	2021
1%	2%	3,911,397	161,697,437	2022
1%	3%	2772816.421	82373874.26	متوسط المدة

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - احصاءات الحسابات القومية (2004-2022).
- الاعمدة (3)،(4) بالاستناد الى بيانات الاعمدة الأولى .

4- مؤشر الانضباط المالي

يلاحظ من الجدول رقم (26) أن الموازنة العامة في العراق شهدت تذبذباً بين الفائض والعجز خلال سنوات مدة الدراسة وأن العجز في الموازنة العامة العراقية كان عجزاً مخططاً وليس فعلياً ما عدا بعض السنوات كان العجز فعلياً بسبب محدودية الإيرادات العامة ، كما نلاحظ أن أغلب السنوات قد حققت

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

فوائض مالية مما يعني تحقيق الاستدامة المالية وبعض السنوات حققت عجزا ماليا ومتجاوزة نسبة الحد الامن الذي تم تحديده وفق قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (6) لسنة 2019 المادة -6- رابعا (1)، وهذه السنوات هي (2014 ، 2015 ، 2016 ، 2020) بسبب انخفاض اسعار النفط وحرب داعش الارهابية وايضا انتشار وباء كورونا عام 2020 مما أدى الى توقف اغلب المشاريع الاقتصادية ومن ثمّ انخفاض اسعار النفط . ولأن العجز الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي عجز مخطط وليس فعلي فإنه غالبا ما يتحول في نهاية السنة المالية الى فوائض فعلية وذلك بسبب عدم المقدرة الفعلية على التنبؤ بأسعار النفط والتي تعد المورد الاساس للموازنة العامة ومن ثمّ عدم القدرة على أن تكون ارقام الإيرادات والنفقات العامة محددة وبشكل دقيق . كما يلاحظ ان نسب العجز الموازنة العامة تجاوزت الحد الامن والمتفق عليه وهو (3%) حسب معاهدة ماستريخت ، وطالما ان الموازنة العامة في العراق تعاني من عجز مخطط وليس فعليا وانه يتحول الى فوائض فعلية ، فهنا يتحقق الوهم المالي فغالبا ما توجه هذه الفوائض نحو أغراض استهلاكية ، وأيضا ومع وجود العجز في اغلب السنوات فهنا يتم اللجوء الى الدين العام وذلك بعد اعتبار الدين العام نوعا من أنواع الوهم المالي فهذا مؤشر اخر على وجود الوهم المالي في الاقتصاد العراقي .

الجدول (26)

الفائض والعجز في الموازنة العامة ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (2004-2022) (مليون دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الفائض او العجز (3)	الناتج المحلي الاجمالي (4)	نسبة الفائض او العجز/ الناتج المحلي الاجمالي % (5)
2004	32988850	32,117,491	871,359	53235358.7	2%
2005	40,435,740	26,375,175	14,060,565	73533598.6	19%
2006	49,055,545	38,076,795	10,978,750	95587954.8	11%
2007	54,964,848	39,031,232	15,933,616	111455813.4	14%
2008	80,641,041	59,403,375	21,237,666	157026061.6	14%
2009	55,243,525	52,567,025	2,676,500	130642187	2%
2010	70,178,223	70,134,201	44,022	167093204.4	0%
2011	103,989,088	78,757,666	25,231,422	217327107.4	12%

¹ (محمد اسماعيل عجم و كامل علاوي كاظم ، " الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية " ، مجلة الكوث للاقتصاد والعلوم الادارية ، العدد (47) ، المجلد (15) ، 2023 ، ص 511 .

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

6%	254225490.7	14,677,647	105,139,576	119,817,223	2012
(2%)	273587529.2	(5,287,481)	119,127,556	113,840,075	2013
(10%)	266420384.5	(27,702,518)	125,321,075	97,618,557	2014
(8%)	199715699.9	(16,343,359)	82,813,611	66,470,252	2015
(9%)	203869832.2	(19,161,733)	73,571,003	54,409,270	2016
1%	225995179.1	1,845,840	75,490,115	77,335,955	2017
10%	268918874	25,696,645	80,873,189	106,569,834	2018
(2%)	262917150	(4,156,528)	111,723,523	107,566,995	2019
(6%)	198774325.4	(12,882,754)	76,082,443	63,199,689	2020
12%	301152818.8	6,231,805	102,849,659	109,081,464	2021
3%	383064152.3	44737855	116,959,582	161,697,437	2022
3%	202344353.8	5194174.684	77,179,700	82373874.26	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - احصاءات الحسابات القومية (2004-2022).
- الاعمدة (5,3) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .
- الأرقام بين الأقواس تعني ان الإشارة سالبة .

ثالثا :- المؤشرات الخاصة بالاستدامة المالية

1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

يعد مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة واللازمة لمعرفة اذا كان البلد لديه استدامة مالية ام لا ، وذلك بسبب ارتباطه بمتغير اساسي وهو الناتج المحلي الاجمالي ويتألف الدين العام من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي . يشير الدين العام الداخلي او يتكون من حوالات الخزينة وهي اوراق مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة تتراوح مدتها من (ثلاثة اشهر الى ستة اشهر) والتي تعتمد عليها الحكومة في فترات عدم القدرة على اصدار قروض طويلة الاجل ولتغطية عجز مؤقت في الموازنة العامة للسنة المالية ويتم اصدار هذه الحوالات بالاعتماد على تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية رقم (1) لسنة (2004) اما الدين العام الخارجي فهو اتفاق يبرم بين الطرف الاول وهو الطرف المحلي (المدين) متمثلا بالدولة التي تسعى الى تغطية العجز الحاصل في موازنتها والطرف الاخر هو الطرف الدائن الخارجي ويتمثل بدولة ثانية او الدين التجاري للقطاع الخاص الاجنبي او مجموعة دول

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

نادي باريس (1) ، في ضوء ملاحظتنا للجداول ادناه نلاحظ ان اجمالي الدين العام وكل من الدين العام الداخلي والخارجي كان مرتفعا خلال السنوات الاولى وذلك بسبب تراكم الديون على العراق نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي قبل عام (2003) ، وخلال الاعوام (2006،2007،2008) انخفض معدل الدين العام بشقيه عن السنوات السابقة وذلك بسبب خروج العراق من الحصار وارتفاع اسعار النفط ، وفي عام (2009) عاد الدين العام الى الارتفاع ليبلغ (83,780,757) مليون دينار عراقي وبنسبة (64%) من الناتج المحلي الاجمالي وخلال الاعوام اللاحقة شهد الدين العام تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض بسبب العديد من الاسباب التي واجهها الاقتصاد العراقي منها زيادة رواتب الموظفين خلال الاعوام (2012،2013) وايضا انخفاض اسعار النفط العالمية وحصول تقلبات مستمرة في تلك الاسعار وايضا النفقات العسكرية بسبب الحرب على الارهاب وايضا شهدت السنوات انخفاضا طفيفا في الدين العام بسبب استقرار الاوضاع الامنية وارتفاع اسعار النفط . ومن خلال ملاحظة نسب الدين العام في الجدول ادناه نلاحظ ان الدين العام يرتبط بعلاقة طردية مع الإيرادات العامة كما ان القروض التي كانت تقتربها الدولة لم توجه لأغراض انتاجية وانما لأغراض استهلاكية ومن ثم زاد من تعقيد الامور ولم يساهم في تقليل حجم الديون وانما على العكس زاد من حجم الديون فوفقا لهذا المؤشر العراق لا يمتلك استدامة مالية.

الجدول (27)

الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ونسبه من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية وبالعملة المحلية (مليون دينار عراقي)

السنة	الدين الداخلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	اجمالي الدين العام (3)	نسبة الدين العام الداخلي الى %GDP (4)	نسبة الدين العام الخارجي الى %GDP (5)	نسبة اجمالي الدين العام الى %GDP (6)
2004	6061688	174360000	180421688	11%	328%	339%
2005	6593960	113240803	119834763	9%	154%	163%
2006	5645390	109574631	115220021	6%	115%	121%
2007	5194705	92870000	98064705	5%	83%	88%
2008	4455569	76307859	80763428	3%	49%	52%
2009	8434049	75346708	83780757	6%	58%	64%
2010	9180806	66720420	75901226	5%	40%	45%
2011	7446859	71682390	79129249	3%	33%	36%

(1) عمر محمود ناجي ، سعدون منخي عبد ، " دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2020) " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، العدد (5) ، المجلد (4) ، 2023 ، ص 37 .

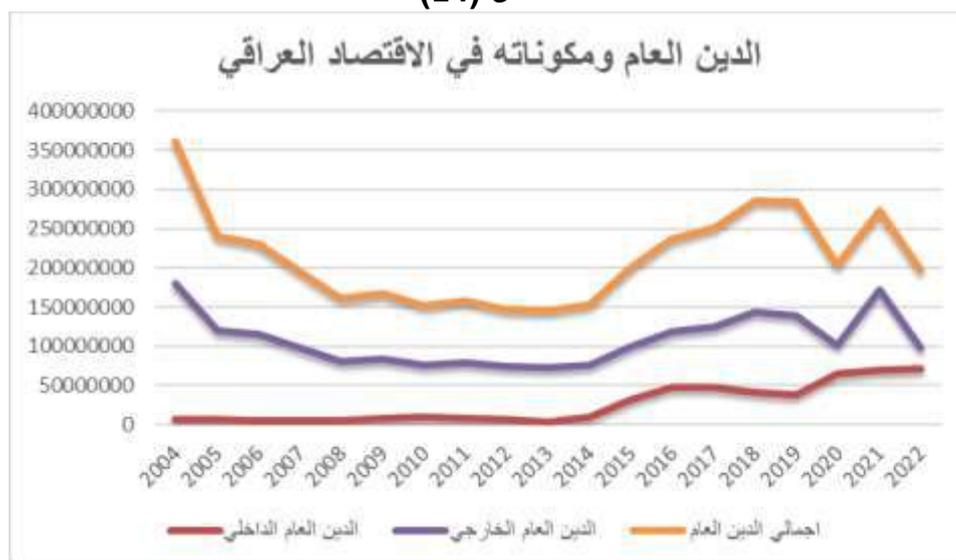
الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

29%	26%	3%	73832715	67285196	6547519	2012
27%	25%	2%	72721903	68466354	4255549	2013
29%	25%	4%	76386621	66866602	9520019	2014
50%	34%	16%	100272103	68129298	32142805	2015
58%	35%	23%	118286979	70924728	47362251	2016
55%	34%	21%	125421420	77742624	47678796	2017
53%	38%	16%	142986752	101163834	41822918	2018
54%	39%	15%	144585000	101357878	38331548	2019
51%	19%	32%	101679999	37433440	64246559	2020
57%	34%	23%	101895184	101895184	69912394	2021
26%	7%	19%	98731080	27253800	71477280	2022
72%	62%	12%	104732399.6	82559039.42	25595298.11	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - احصاءات الحسابات القومية (2004-2022)
- وزارة المالية - الموازنة المفتوحة - تقارير دائرة الدين العام .

الشكل (14)



المصدر :- الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى بيانات الجدول (27)

2- مؤشر الفجوة الضريبية

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (28) نلاحظ ان الاقتصاد العراقي يعاني من فجوة ضريبية كبيرة فحسب هذا المؤشر يجب ان يتم تقليل الفرق بين الضرائب التي يتم من خلالها تحقيق الاستدامة المالية والضرائب الفعلية ، إذ يتم من خلال هذا المؤشر رصد الحصيلة الضريبية وتحليلها بوصفها احد المتغيرات الرئيسية في تنفيذ اهداف السياسة المالية وتمويل النفقات العامة ، ومتى ما كانت قيمة مؤشر الفجوة الضريبية موجبة وكبيرة فهذا يعني أن الاستدامة المالية لا تتحقق ، في ضوء الجدول (28) نلاحظ أن نسب الفجوة الضريبية كانت كبيرة وموجبة إذ بلغت نسبة الفجوة الضريبية عام 2005 (35%) وذلك بسبب زيادة حجم النفقات العامة في هذه السنة وقصور الإيرادات الضريبية ثم بعد ذلك انخفضت حجم الفجوة الضريبية وعاود الارتفاع مرة اخرى عام (2009،2010) ليبلغ (41%، 38%) على التوالي بسبب زيادة حجم النفقات العامة وخصوصا عام 2010 وفي عام 2013 بلغت الفجوة الضريبية (42.49%) وذلك بسبب زيادة حجم النفقات العامة والتي بلغت (119,127,556) مليون دينار عراقي مقارنة مع الإيرادات الضريبية والتي كانت منخفضة جدا وفي عام (2018) انخفض حجم الفجوة الضريبية ليبلغ (28%) وهو ادنى معدل مقارنة بالسنوات السابقة ثم عاود حجم الفجوة الضريبية الى الارتفاع مرة اخرى خلال السنوات اللاحقة . وبصورة عامة نلاحظ أن حجم الفجوة الضريبية كان مرتفعا و موجبا مما يدل على عدم تحقيق الاستدامة المالية وايضا وجود خلل وضعف في الجهاز الضريبي وضعف الاجراءات والقوانين المتبعة في تحصيل الضرائب ومن ثم ضعف او قلة الإيرادات الضريبية المتحصلة كما أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل اساسي في تمويل نفقاته .

جدول (28)

مؤشر الفجوة الضريبية في الاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية و بالعملة المحلية (مليون دينار عراقي) للمدة (2004-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	النفقات العامة (2)	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة النفقات العامة الى gdp (4)	نسبة الإيرادات الضريبية الى gdp (5)	حجم الفجوة الضريبية (6)=(4)-(5)
2004	53235358.7	32,117,491	294900	60%	1%	59%
2005	73533598.6	26,375,175	495282	36%	1%	35%
2006	95587954.8	38,076,795	591229	40%	1%	39%
2007	111455813.4	39,031,232	1228336	35%	1%	34%
2008	157026061.6	59,403,375	985837	38%	1%	37%

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

38%	3%	40%	3334809	52,567,025	130642187	2009
41%	1%	42%	1532438	70,134,201	167093204.4	2010
35%	1%	36%	1783593	78,757,666	217327107.4	2011
40%	1%	41%	2633357	105,139,576	254225490.7	2012
42%	1%	44%	2876856	119,127,556	273587529.2	2013
46%	1%	47%	1885127	125,321,075	266420384.5	2014
40%	1%	41%	2015010	82,813,611	199715699.9	2015
34%	2%	36%	3861896	73,571,003	203869832.2	2016
31%	3%	33%	6298272	75,490,115	225995179.1	2017
28%	2%	30%	5686211	80,873,189	268918874	2018
41%	2%	42%	4014531	111,723,523	262917150	2019
36%	2%	38%	4718189	76,082,443	198774325.4	2020
33%	2%	34%	4536242	102,849,659	301152818.8	2021
30%	1%	31%	3911397	116,959,582	383064152.3	2022
38%	1%	39%	2772816.421	77179699.58	202344353.8	متوسط المدة

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى :-

- البنك المركزي العراقي - دائرة الاحصاء والابحاث - النشرة الاحصائية السنوية (2004-2022) .
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - احصاءات الحسابات القومية (2004-2022).
- الاعمدة (4,5,6) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الاعمدة الاولى .

رابعا :- العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي ومؤشرات الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي .

يوضح لنا الجدول (29) العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية، فبالنسبة لمؤشر دقة التخصيص للإنفاق العام يلاحظ انه كان ذا نسب مرتفعة وبعيد عن الواقع ومن ثمّ فانه يوجد وهم مالي و لأغلب السنوات ، اما بالنسبة لمؤشر إنتاجية الإنفاق العام فكانت الإنتاجية ضعيفة وفي السنوات (2005،2016،2019) كانت الإنتاجية سالبة ، وفي سنوات أخرى كان الإنفاق العام منتجا فحسب هذا المؤشر وبسبب كون الإنتاجية ضعيفة ولأغلب السنوات فان الدولة تعاني من الوهم المالي ، اما بالنسبة لمؤشر الحيز المالي والذي يمثل نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة فيلاحظ ان نسبة الإيرادات

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

الضريبية الى الإيرادات العامة كانت نسبتها منخفضة وبشكل كبير اما بالنسبة لمؤشر الانضباط المالي فنلاحظ ان العراق حقق في سنوات معينة فائضا وفي القسم الاخر حقق عجزا ومتجاوزا الحد الامن المتفق عليه وهو (3%) أي انه وحسب مؤشرات الوهم المالي فإنه هناك نسبة كبيرة للوهم المالي في الاقتصاد العراقي، اما بالنسبة لمؤشرات الانضباط المالي فيلاحظ ان مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي كانت اغلب السنوات مرتفعة ولكن لم تتجاوز الحد الامن والمتفق عليه (60%) ولأغلب السنوات ومن ثمّ وحسب هذا المؤشر فإن الدولة لا تستطيع تحقيق الاستدامة المالية ، اما بالنسبة لمؤشر حجم الفجوة الضريبية فيلاحظ ان حجم الفجوة الضريبية كان مرتفعا وبشكل كبير ومن ثمّ فإن العراق لا يحقق استدامة مالية حسب هذا المؤشر .

الجدول (29)

العلاقة بين مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)
(مليون دينار عراقي)

مؤشرات الاستدامة المالية		مؤشرات الوهم المالي				السنة
مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر نسبة الدين العام الى انتاج المحلي الاجمالي	مؤشر الانضباط المالي	مؤشر الحيز المالي	مؤشر إنتاجية الانفاق العام	مؤشر دقة التخصيص للأنفاق العام	
59%	339%	2%	1%	-	159%	2004
35%	163%	19%	1%	(2.1)	73%	2005
39%	121%	11%	1%	0.68	75%	2006
34%	88%	14%	1%	5.66	75%	2007
37%	52%	14%	1%	0.78	99%	2008
38%	64%	2%	3%	1.41	76%	2009
41%	45%	0%	1%	0.84	83%	2010
35%	36%	12%	1%	2.5	81%	2011
40%	29%	6%	1%	0.51	90%	2012
42%	27%	(2%)	1%	0.61	86%	2013

الفصل الثاني تحليل مؤشرات الوهم المالي و الاستدامة المالية دول العينة والعراق

46%	29%	(10%)	1%	(0.6)	لم يتم إقرار الموازنة	2014
40%	50%	(8%)	1%	0.73	69%	2015
34%	58%	(9%)	2%	(0.18)	69%	2016
31%	55%	1%	3%	3.66	75%	2017
28%	53%	10%	2%	2.71	78%	2018
41%	54%	(2%)	2%	(0.05)	84%	2019
36%	51%	(6%)	2%	0.75	لم يتم إقرار الموازنة	2020
33%	57%	12%	2%	1.48	79%	2021
30%	26%	3%	1%	1.92	لم يتم إقرار الموازنة	2022
38%	72%	3%	1%	1.37	85%	متوسط المدة

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى بيانات الجداول السابقة والخاصة بالاقتصاد العراقي .

- الأرقام بين الاقواس تعني ان الإشارة سالبة.

الفصل الثالث

قياس و تحليل أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية
في دول العينة والعراق

المبحث الأول

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

المبحث الثاني

قياس و تحليل أثر الوهم المالي على الاستدامة
المالية في السعودية الجزائر

المبحث الثالث

قياس و تحليل أثر الوهم المالي على الاستدامة
المالية في العراق

الفصل الثالث

قياس و تحليل أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في دول العينة و العراق للمدة (2004-2022)

تمهيد :-

سوف نستعرض في هذا الفصل الاطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم فضلا عن اهم النتائج القياسية و الإحصائية التي يتم التوصل اليها من خلال اللجوء الى اهم الاختبارات القياسية و الكمية التي تتيح لنا معرفة مدى تأثير الوهم المالي على الاستدامة المالية في كل من السعودية و الجزائر و العراق ، اذ ان الاستخدام الأكثر شيوعا في الدراسات العلمية الحديثة هو الطرق الإحصائية والرياضية لحل المشاكل الاقتصادية وسيتم اللجوء الى الأساليب القياسية المتقدمة ومنها اختبار ديكي فولر - الموسع (ADF) للكشف عن درجة سكون السلاسل الزمنية واختيار افضل اختبار للتكامل المشترك قصير الاجل و طويل الاجل بين متغيرات الدراسة وتم تقسيم الفصل الثالث الى ثلاثة مباحث و كما يلي :-

المبحث الأول :- الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة .

المبحث الثاني :- قياس و تحليل أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في دول العينة (السعودية و الجزائر) .

المبحث الثالث : قياس و تحليل أثر الوهم على الاستدامة المالية في الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول

الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

أولاً:- توصيف الانموذج القياسي والمفاهيم النظرية للنماذج المستخدمة

1- توصيف الانموذج القياسي

تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر رصينة خلال مدة الدراسة (2004-2022) من اجل قياس أثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في دول العينة والتي سيتم توصيفها كما في الجدول ادناه :

الجدول (30)

توصيف متغيرات الانموذج القياسي

رمز المتغير	اسم المتغير	المؤشر	نوع المتغير
DGDP	نسبة الدين للنتاج المحلي الإجمالي	الاستدامة المالية	تابع
GT	الفجوة الضريبية	الاستدامة المالية	تابع
CA	دقة تخصيص الانفاق العام	الوهم المالي	مستقل
OG	إنتاجية الانفاق العام	الوهم المالي	مستقل
DF	الانضباط المالي (نسبة العجز للنتاج المحلي الإجمالي)	الوهم المالي	مستقل
TR	الحيز المالي (نسبة الايراد الضريبي للنتاج المحلي الاجمالي)	الوهم المالي	مستقل

ويتم ذلك من خلال تقدير العلاقة بين (دقة تخصيص الانفاق العام، إنتاجية الانفاق العام، الانضباط المالي ، الحيز المالي) كمتغيرات مستقلة تمثل مؤشرات الوهم المالي و (نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ، الفجوة الضريبية) كمتغيرات تابعة تمثل مؤشرات الاستدامة المالية وسيتم تناول تأثير المتغيرات المستقلة على كل متغير تابع وفق دالتين و كما يلي :-

- دالة مؤشر نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي

$$DGDP = B_0 + B_1(CA) + B_2(OG) + B_3(DF) + B_4(TR) + U_i$$

- دالة مؤشر الفجوة الضريبية

$$GT = B_0 + B_1(CA) + B_2(OG) + B_3(DF) + B_4(TR) + U_i$$

الفصل الثالث..... قياس و تحليل أثر الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

تم اعتماد بيانات نصف سنوية (semi-annual) وباستخدام برنامج الافيز (Eviews.12) أذ تم استخدام اختبار الاستقرارية (Stationarity tests) واختبار التكامل المشترك (C0-integration) وانموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزع (ARDL) بهدف الوصول الى نتائج اكثر واقعية ومنسجمة مع منطق النظرية الاقتصادية لاختبار و تحليل العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة .

ويمكن توضيح العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات كما يلي :-

أ- يرتبط المتغير التابع الأول من متغيرات الاستدامة المالية (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي) بعلاقة طردية مع مؤشر الوهم المالي (الانضباط المالي) ممثلاً بنسبة العجز الى الناتج و بعلاقة عكسية مع باقي مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام ، إنتاجية الانفاق العام ، الحيز المالي ممثلاً بنسبة الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي) .

ب- يرتبط المتغير التابع الثاني من متغيرات الاستدامة المالية (الفجوة الضريبية) بعلاقة طردية مع مؤشر الوهم المالي (الانضباط المالي) و بعلاقة عكسية مع باقي مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام ، إنتاجية الانفاق العام ، الحيز المالي) .

2 - الاطار النظري للأساليب القياسية المستخدمة

أ- انموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الزمني الموزع ARDL

يعتبر انموذج (ARDL) احد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك أذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج ، وتم تطبيق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and shin 1999) وتم تطويره من قبل بيساران وآخرون عام 2001⁽¹⁾ ، ويتمتع انموذج (ARDL) بمرونة عالية أذ انه لا يشترط ان تكون جميع المتغيرات الداخلة في الانموذج ان تكون متكاملة من الدرجة نفسها فيمكن ان تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى (0) ، او متكاملة من الدرجة الأولى (1) او ان يكون مزيجاً مما سبق⁽²⁾ . كما يتمتع نموذج (ARDL) بالعديد من المزايا والتي تميزه عن غيره من النماذج القياسية وكما يلي⁽³⁾ :-

(1) خضير عباس حسين الوائلي ، " استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي علي بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2017 ، ص 106 .

(2) Angeliki N. Menegaki ، " The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies " ، journal OF f Economics ، vol 7 ، no 105 ، 2019 ، p 1-2 .

(3) مهند خليفة عبيد ، طيبة عباس عبد ، " تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق : دراسة قياسية باستخدام انموذج ARDL للمدة (2004-2020) " ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، العدد (4) ، المجلد (33) ، 2022 ، ص 312-313 .

الفصل الثالث..... قياس و تحليل أثر الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

- ❖ يمكن ان يطبق اذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر (0) او متكاملة من الدرجة الأولى (1) بشرط ان لا تكون جميعها متكاملة من الدرجة الثانية (2) .
 - ❖ القدرة على التمييز بين المتغيرات التوضيحية (المستقلة) و المتغير التابع .
 - ❖ بالإمكان تقدير معاملات الاجلين الطويل و القصير في الوقت نفسه ، مع المتغيرات التوضيحية في الانموذج بمدد ابطاء مختلفة .
 - ❖ ان النتائج المتحصلة تكون جيدة اذا كان حجم العينة صغيرا وهذا عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج اكثر كفاءة ، إضافة الى البساطة في تقدير التكامل المشترك باستخدام طريقة (OLS) .
 - ❖ المقدرات الناتجة عن هذا الانموذج تتصف بخاصية عدم التحيز و الكفاءة ، فضلا على انه يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات و مشاكل الارتباط الذاتي .
 - ❖ قدرة الانموذج على التمييز بين المتغيرات التوضيحية و المتغيرات المعتمدة .
- ب- خطوات تطبيق نموذج ARDL .**

1. اختبار الاستقرارية (اختبار جذر الوحدة لديكي – فولر الموسع ADF)

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات المهمة لتحديد استقرارية السلاسل الزمنية ورتبت تكاملها و يسمح هذا الاختبار بمعالجة الانحرافات في الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية بدقة عالية عن طريق القياس الانحرافات فيها و إيجاد علاجات لمسألة الارتباط الذاتي من خلال إدخال معامل الزمن التباطؤ للمتغيرات المستقلة ، و يأخذ هذا الاختبار ثلاثة أشكال على النحو التالي¹:-

من دون قاطع واتجاه عام

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} - \sum \Delta Y_{t-j+1} + U_t \dots\dots\dots (1)$$

نموذج بوجود قاطع فقط

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} - \sum \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t \dots\dots\dots (2)$$

نموذج بوجود قاطع واتجاه عام

$$\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1} - \sum \Delta Y_{t-j+1} + C + U_t \dots\dots\dots (3)$$

(1) Russell Yas Khudair and Saad Sabir Mohammed “ The effect of economic stationary variables on the growth in per capita income in Iraq for the period (1990 - 2021) by using the autoregressive distributed lag (ARDL) mode “ ، Wasit Journal for Pure Science ، Vol. (1) No. (3) ، p117 .

2. تقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة و تحديد عدد فترات الابطاء الزمني المثلى .

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

يستخدم هذا الاختبار لغرض توضيح العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وذلك استنادا الى قيمة (F) المحتسبة و عند مستويات معنوية 1% , 5% , 10% , 25%، استنادا لذلك اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من القيمة الحرجة (Proop) عند الحد الأعلى للمستويات المعنوية المحددة فان هذا يعني وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات أي القبول بالفرض البديل ورفض فرضية العدم، اما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اكبر من الحد الأدنى واصغر من الحد الأعلى وضمن المستويات المعنوية المحددة فأن في هذه الحالة تكون في منطقة القرار الحاسم، اما اذا كانت قيمة (F) المحتسبة اصغر من الحد الأدنى (ضمن مستويات معنوية محددة ومعينة) في هذه الحالة لا توجد علاقة توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات (1) .

4. اختبار المشاكل القياسية و المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) و مشكلة عدم تجانس التباين .

أ- مشكلة الارتباط الذاتي

وهو ما يعرف باختبار (لانكرانج) للارتباط التسلسلي بين البواقي ، فيختبر فرضية العدم (H_0) وذلك من خلال وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، إذ يعتمد على قيم (F-statistic) و (Chi-Square) غير معنوية الى 5%، إذ يؤدي ذلك الى رفض فرضية العدم و القبول بالفرضية البديلة، والتي تقر بعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين المتغيرات.

ب- مشكلة عدم تجانس التباين

يتم اجراء اختبار عدم ثبات التباين و التجانس للتأكد من ثبات الحد العشوائي، وللتأكد من النماذج الداخلة في الاختبار بأن لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين (2) .

5. اختبار انموذج تصحيح الخطأ و العلاقة قصيرة الاجل و العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات .

تعتبر المرحلة الاخيرة في تحليل اختبارات ARDL و تقدير معلمة تصحيح الخطأ Restricted ECM في الاجل القصير أو تذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، إذ إن هذا الاختبار يؤمن الربط الديناميكي بين المتغيرات في

(1) طارق محمد شيخي، "الاقتصاد القياسي" ، محاضرات و تطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص276.
(2) سعد عبد نجم العبدلي" قياس و تحليل العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي و الفقر في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للمدة ARDL (1980-2010)" ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (7)، المجلد (20) ، 2014، ص256.

الفصل الثالث..... قياس و تحليل أثر الوهم المالي و الاستدامة المالية في دول العينة و العراق

الاجل القصير والطويل لمتغيرات الانموذج اثناء عملية التعديل للوصول الى التوازن طويل الاجل، ويتكون من اختبارين وهما (1) :

1- تقدير معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

2- تقدير معالم الاجل الطويل.

6. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (اختبار الاستقرارية الهيكلية)

يمكن من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية يمكن تحديد ما إذا كانت النماذج المستخدمة في الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام قيم (Jargon-Bera) لتحديد شكل توزيع البيانات، إذا كانت القيمة المعنوية أصغر أو مساوية لـ 5%، فهذا يعني أن النموذج المقدر لا يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (2).

(1) جهرة شناقه، " أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام انموذج ARDL للفترة (1990-2020)" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية – جامعة سطيف، الجزائر، العدد (1) ، المجلد (9) 2020، ص404 .

(2) عثمان النقار، منذر العواد، " استخدام نماذج (Var) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج وجمالي تكوين الرأس المالي في سورية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد (2) ، المجلد (28) ، 2012، ص128.

المبحث الثاني

قياس أثر الوهم في الاستدامة المالية في دول العينة

أولاً :- تقدير الانموذج القياسي في المملكة العربية السعودية

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة ، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول وكما يلي :-

الجدول (31)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في السعودية

المملكة العربية السعودية							
المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
DGDP	I(0)	-13.79*	-11.29*	-8.14*			
GT	I(0)	-5.01*	-5.11*	-1.53*			
CA	I(1)	-1.75	-1.49	-0.83	-10.28*	-9.29*	-1.77
OG	I(0)	-4.36**	-4.65**	-4.35**			
DF	I(1)	-1.58	-1.34	-1.53	-3.59**	-3.59**	-3.76*
TR	I(0)	-2.78*	-2.62	-0.62			

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام .

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام .

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 1% .

** تعني معنوي عند مستوى 5% .

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 .

نلاحظ من الجدول (31) ان السلاسل الزمنية لعينة الدراسة السعودية وللمتغيرات التابعة (DGDP ، GT) نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الفجوة الضريبية والتي تمثل الاستدامة المالية استقرت عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة وكان الاستقرار عند مستوى (1%) وهي متكاملة من الدرجة I(0) .

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

اما المتغيرات المستقلة والتي تمثل الوهم المالي و المتمثلة ب (CA ، OG ، DF ، TR) فلم تستقر جميعا بالمستوى ، فمن خلال الاختبار تبين أن (OG ، TR) والتي تمثل إنتاجية الانفاق العام و الحيز المالي كانت مستقرة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1% ، 5%) ومتكاملة من الدرجة I(0) ، اما المتغيرات المستقلة الأخرى (CA ، DF) والتي تمثل دقة تخصيص الانفاق العام و الانضباط المالي فأنها لم تستقر في المستوى لذلك تم الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام وستكون متكاملة من الدرجة I(1) وتبين انها استقرت عند مستوى (1% ، 5%) . وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قمنا بتقدير و تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة و المتمثلة بالوهم المالي و الاستدامة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) و اجراء اختبار الحدود و مجموعة من الاختبارات الأخرى التي من شأنها ايصالنا الى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

2- اختبار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغير التابع (الاستدامة المالية) و المتغير المستقل (الوهم المالي)

أ- دالة مؤشر نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي في السعودية

• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) و بمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى و الفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (32) ، أذ بلغت قيمة (R-squared) (0.95) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.91) ، اما الانموذج فمعنوي اذ كانت قيمة (F) المحتسبة (28.885) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (2.554813) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند مستوى (5%) نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (32)

تقدير العلاقة الدالية باستخدام أنموذج (ARDL) في السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
----------	-------------	------------	-------------	--------

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

DGDP(-1)	0.423415	0.076153	5.560038	0.0000
CA	-98.03366	40.77852	-2.404052	0.0255
CA(-1)	-65.95594	20.63851	-3.195771	0.0043
CA(-2)	33.59516	13.67209	2.457207	0.0228
OG	-0.977438	0.524022	-1.865262	0.0762
OG(-1)	0.198765	0.527086	0.377103	0.7099
OG(-2)	-1.101789	0.598545	-1.840778	0.0798
DF	0.404244	0.430625	0.938737	0.3585
DF(-1)	0.270724	0.479375	0.564745	0.5782
DF(-2)	0.365609	0.417695	0.875302	0.3913
TR	195.5225	152.9541	1.278308	0.2151
TR(-1)	-206.5955	177.6972	-1.162627	0.2580
TR(-2)	176.9950	147.9452	1.196355	0.2449
R-squared	0.95	Adjusted R-squared		0.91
F-statistic	28.885	Durbin-Watson stat		2.554813
Probability	(0.000)			

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات نقوم باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (33) ، والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (3.249804) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) و عليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (33)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في السعودية

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	3.249804	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	2.2	3.09
5 %	2.56	3.49
2.5 %	2.88	3.87
1 %	3.29	4.37

المصدر:- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (34).

الجدول (34)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي في السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.469097	Prop. F	0.6387
Obs*R-squared	2.916259	Prob. Chi-Square	0.6387
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	1.254503	Prob. F	0.3323
Obs*R-squared	19.3736	Prob. Chi-Square	0.3075
Scaled explained SS	5.027196	Prob. Chi-Square	0.9977

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (34) ان الأنموذج المقدر خال من الارتباط الذاتي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي وذلك لان قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط الذاتي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .

2- اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model) (ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل والقصير، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية:

الجدول (35)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في السعودية

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(DGDP(-1))	0.467298	0.078187	5.976662	0.0000
D(CA)	-6.321505	2.83358	-2.230925	0.0414
D(OG)	-0.079892	0.034284	-2.330277	0.0342
D(OG(-1))	-0.074324	0.028884	-2.57322	0.0212
D(OG(-2))	-0.128205	0.040465	-3.1683	0.0064
D(DF)	0.144751	0.033041	4.380904	0.0005

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

D(DF(-1))	-0.182867	0.038412	-4.760725	0.0003
D(DF(-2))	0.093415	0.028317	3.298927	0.0049
D(DF(-3))	-0.145864	0.024868	-5.865516	0.0000
D(TR)	96.52809	10.82085	8.920563	0.0000
D(TR(-1))	-41.63746	12.01615	-3.465125	0.0035
D(TR(-2))	63.78701	12.93466	4.931478	0.0002
CoIntEq(-1)*	-0.137708	0.027008	-5.098865	0.0001
EC = DGDP - (-17.2976*CA - 0.5228*OG + 1.8358*DF + 212.1227*TR - 48.4868)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	-17.29762	20.10190	0.860496	0.4031
OG	0.522827	0.392872	1.330781	0.2031
DF	1.835750	0.535746	3.426534	0.0037
TR	212.1227	41.57686	5.101943	0.0001
C	-48.48676	31.32141	-1.548039	0.1424

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي (DGDP) ومعنوية عند مستوى 5% ، أي انه كل زيادة في دقة تخصيص الانفاق العام تؤدي الى تخفيض نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي بنسبة (6.321505) أي ان كلما كانت قيمة مؤشر دقة التخصيص منطقية وقريبة من الواقع فإن هذا سوف يؤدي الى تقليل نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.079892) فمتى ما كانت إنتاجية الانفاق العام موجبة فهذا يعني ان الانفاق العام كفوء و يحقق الأغراض المنشودة ويتم توجيهه لأغراض استثمارية تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل وبالعكس عندما تكون إنتاجية الانفاق العام سالبة ، اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (0.144751) وهذا يعني ان وجود العجز في الموازنة بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية الانفاق العام بالإضافة الى ضخامة حجم الانفاق العام مما يستلزم إيرادات إضافية من مصادر أخرى وبالتالي اللجوء للدين العام . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي . وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية والذي قد يكون بسبب ضالة حجم الإيرادات الضريبية وبالتالي لا تعطي نتائج منطقية .

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

، ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.137708) سالبة و معنوية عند مستوى 1% ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (13%) وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل بالنسبة للمعاملات (دقة التخصيص ، إنتاجية الانفاق العام لا يمكن التفسير) كونه ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) فإنه لا يمكن التفسير وذلك لان المؤشرات ليس لها تأثير معنوي مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير او المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية . اما بالنسبة للمعاملات (الانضباط المالي ، العجز المالي) فإنها ظهرت بمعنوية اقل من (5%) مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

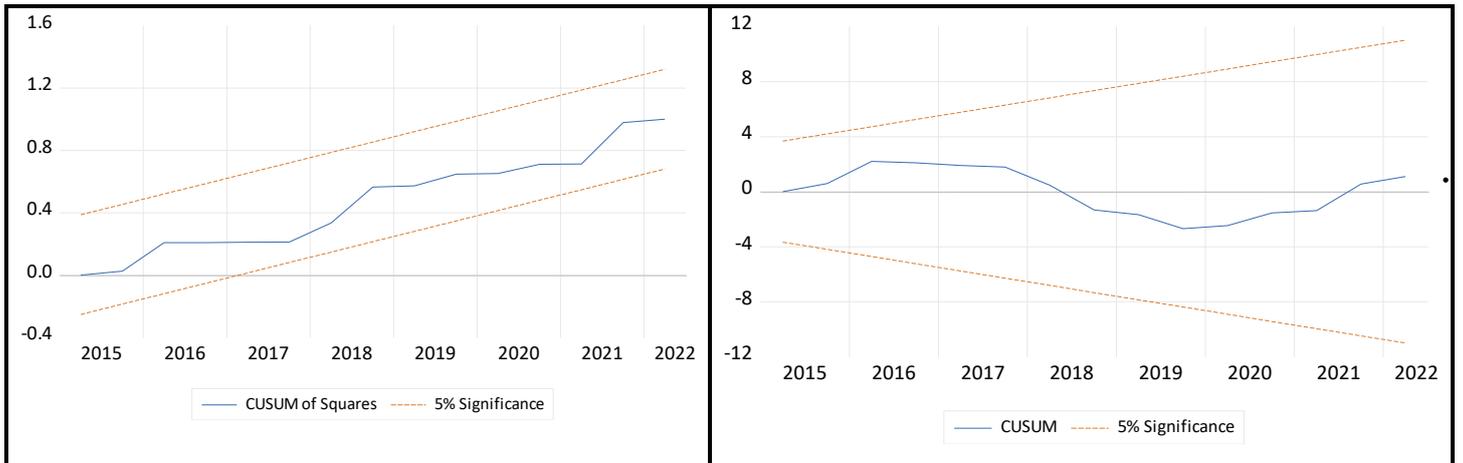
• اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (15)

الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في السعودية



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

يتضح من الشكل البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

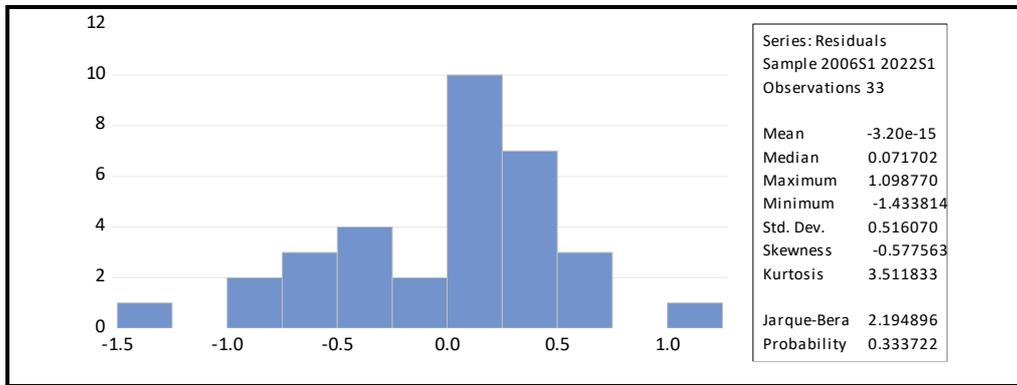
الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلية عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (2.19) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحت الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.33) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (16)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

ب:- دالة مؤشر الفجوة الضريبية في المملكة العربية السعودية

1- تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (36) ، اذ بلغت قيمة (R-squared) (0.93) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (93%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.88) ، و الانموذج معنوي اذ كانت قيمة (F) المحتسبة (18.641) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (1.954563) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (36)

نتائج نموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية في السعودية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GT(-1)	1.281311	0.17158	7.467706	0.0000
GT(-2)	-0.649853	0.27896	-2.329551	0.0317
GT(-3)	0.234495	0.183045	1.281081	0.2164
CA	-246.7694	109.4183	-2.255283	0.0368
CA(-1)	175.1447	95.92261	1.825896	0.0845
OG	3.09359	1.127521	2.74371	0.0134
OG(-1)	-3.123312	1.47512	-2.117328	0.0484
OG(-2)	2.855896	1.51611	1.883699	0.0759
OG(-3)	-3.264557	1.329215	-2.456003	0.0244
DF	0.376223	1.013023	0.371386	0.7147
DF(-1)	-2.336779	1.035828	-2.255953	0.0368
TR	-211.6673	378.5957	-0.559085	0.583
TR(-1)	-133.1657	584.9639	-0.227648	0.8225
TR(-2)	-1159.451	722.0673	-1.605738	0.1257
TR(-3)	1526.048	593.9903	2.569146	0.0193
C	113.27	95.99013	1.180017	0.2534
R-squared	0.939520	Adjusted R-squared		0.889120
F-statistic	(18.641)	Durbin-Watson stat		1.954563
Probability	(0.000)			

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (37) ، والذي يبين قيمة (F) المحسوبة و البالغة (3.575337) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) و عليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (37)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في السعودية

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	3.575337	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	2.2	3.09
5 %	2.56	3.49

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

2.5 %	2.88	3.87
1 %	3.29	4.37

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

- اختبار المشاكل القياسية للأنموذج
- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (و عدم تجانس التباين بالجدول (38).

الجدول (38)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة الفجوة الضريبية في السعودية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.430285	Prop . F	0.2682
Obs*R-squared	5.156756	Prob. Chi-Square	0.0759
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	4.752093	Prob. F	0.0912
Obs*R-squared	27.14527	Prob. Chi-Square	0.0876
Scaled explained SS	8.040323	Prob. Chi-Square	0.9222

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول(38) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .

2- اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model) (ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل و القصير ، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية :

الجدول (39)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في السعودية

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GT(-1))	0.415357	0.132691	3.130271	0.0058
D(GT(-2))	-0.234495	0.133773	-1.752933	0.0966

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

D(CA)	-246.7694	79.73724	-3.094782	0.0063
D(OG)	-3.093590	0.877111	-3.527024	0.0024
D(OG(-1))	0.408660	0.685998	0.595716	0.5588
D(OG(-2))	-3.264557	0.963544	-3.388074	0.0033
D(DF)	0.376223	0.734567	0.512169	0.6148
D(TR)	-211.6673	286.0134	-0.740061	0.4688
D(TR(-1))	-366.5966	308.8468	-1.186985	0.2507
D(TR(-2))	-1526.048	388.8112	-3.924907	0.0010
CointEq(-1)*	-0.134047	0.025603	-5.235543	0.0001
EC = GT - (-534.3251*CA -3.2704*OG +14.6259*DF -162.3581*TR + 845.0026)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	-534.3251	540.7149	-0.988183	0.3362
OG	-3.270371	8.100323	-0.403733	0.6912
DF	-14.62590	12.34079	-1.185167	0.2514
TR	162.3581	736.9885	0.220299	0.8281
C	845.0026	778.2614	1.085757	0.2919

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات قيمة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع حجم الفجوة الضريبية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة التخصيص للانفاق العام تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (246.7694) فمتى ما كانت الموازنة المخططة غير منطبقة مع الموازنة الفعلية يؤدي الى ظهور فجوة إنفاقية وفجوة إيرادية مما يؤدي الى ظهور الوهم المالي وعدم تحقق الاستدامة ، وبالنسبة لمعلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (3.093590) اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع حجم الفجوة الضريبية وهذا منطبق مع النظرية الاقتصادية فكلما كان هناك فجوة كبيرة بين الضرائب المخططة والفعلية كلما كانت حصيلة الضرائب قليلة وبالتالي عدم قدرتها على مجابهة الزيادة في الانفاق العام وهنا يتم اللجوء الى الدين العام مما يؤدي الى زيادة العجز (0.376223) . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة) فهي ذات قيمة سالبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (211.6673) وبالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ ظهر بقيمة سالبة ومعنوية بقيمة (0.134047) وعند مستوى (1%) اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (13%) وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير وذلك لان المؤشرات ليس لها تأثير معنوي مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

القصير او المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية .

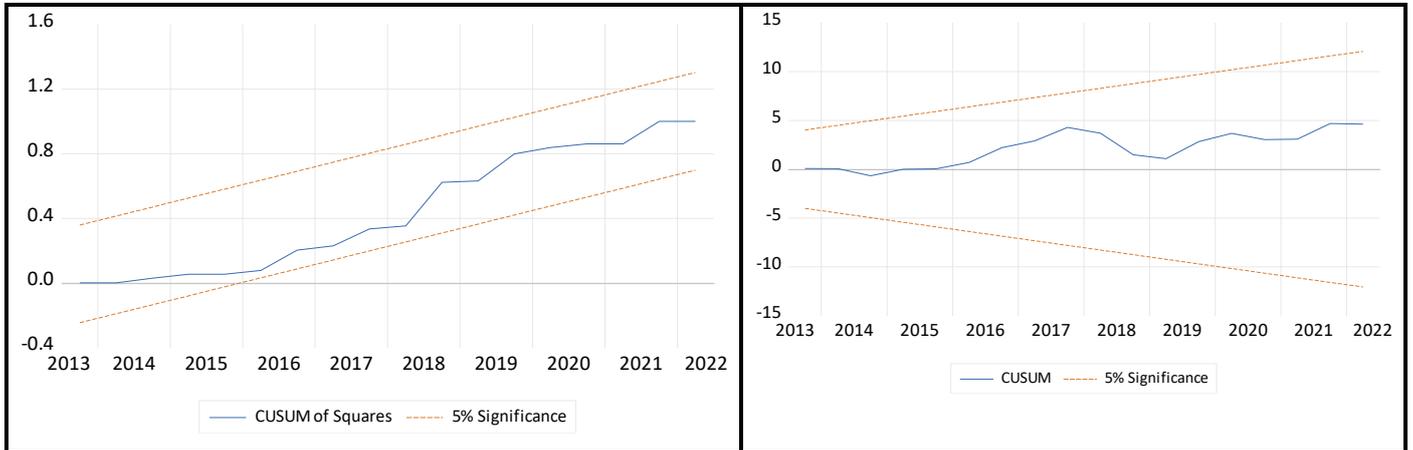
اختبار جودة الانموذج

3- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة حجم الفجوة الضريبية للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (17)

الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في السعودية



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

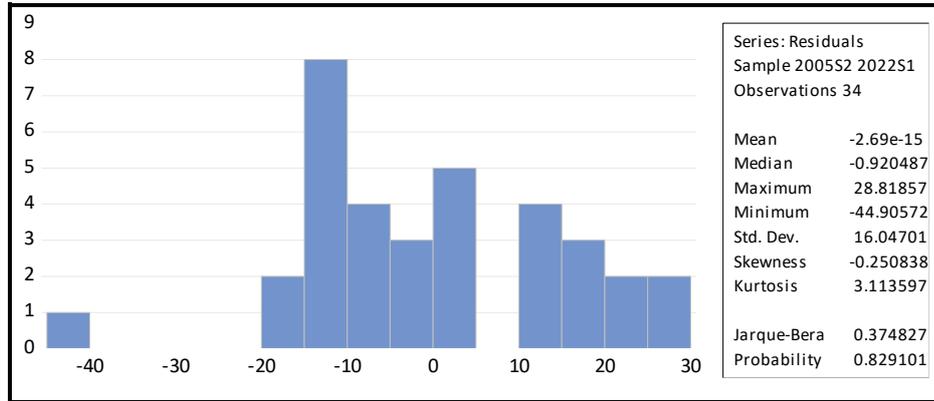
يتضح من الشكل البياني لإحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

4- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (0.37) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحتها الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.82) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (18)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

ثانياً :- تقدير الانموذج القياسي في الجزائر

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة ، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول وكما يلي :-

الجدول (40)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في الجزائر

الجزائر							
المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
DGDP	I(0)	-6.02*	-5.68*	-4.68*			
GT	I(1)	-4.57	-4.96	-0.94	-4.30**	-4.13**	-11.18**
CA	I(1)	-1.68	-14.10	-0.02	-11.70*	-10.55*	-12.34*
OG	I(0)	-7.02**	-7.07**	-6.77**			
DF	I(0)	-3.53*	-4.116*	-3.36*			
TR	I(1)	-0.40	-1.61	-0.33	-1.84*	-1.61*	-0.33*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط .

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام .

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام .

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 1% .

** تعني معنوي عند مستوى 5 % .

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 .

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

نلاحظ من الجدول (40) ان السلاسل الزمنية لعينة الدراسة الجزائر وللمتغيرات التابعة (GT ، DGDP) نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الفجوة الضريبية والتي تمثل الاستدامة المالية لم تستقر جميعا عند المستوى ، فبالنسبة لمتغير نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي استقر عند المستوى ، اما بالنسبة لحجم الفجوة الضريبية لم يستقر عند المستوى لذلك تم اخذ الاختبار بعد اخذ الفرق الأول (First Difference) سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة وكان الاستقرار عند مستوى (1% ، 5%) وهي متكاملة من الدرجة I(0) والدرجة I(1).

اما المتغيرات المستقلة والتي تمثل الوهم المالي و المتمثلة ب (CA ، OG ، DF ، TR) فلم تستقر جميعا بالمستوى ، فمن خلال الاختبار تبين أن (OG ، DF) والتي تمثل إنتاجية الانفاق العام و الانضباط المالي كانت مستقرة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1% ، 5%) ومتكاملة من الدرجة I(0) ، اما المتغيرات المستقلة الأخرى (CA ، TR) والتي تمثل دقة تخصيص الانفاق العام و الحيز المالي فأنها لم تستقر في المستوى لذلك تم الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام وستكون متكاملة من الدرجة I(1) وتبين انها استقرت عند مستوى (1%) . وبعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قمنا بتقدير و تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بالوهم المالي و الاستدامة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واجراء اختبار الحدود و مجموعة من الاختبارات الأخرى التي من شأنها ايصالنا الى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

2- اختبار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

أ- دالة مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (41) ، إذ بلغت قيمة (R-squared) (0.99) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (99%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.99) ، اما الانموذج فمعنوي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (12.926) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

(Watson stat) البالغة (2.312014) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (41)

تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) لدالة مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في

الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	1.077383	0.04192	25.70065	0.0000
DGDP(-2)	-0.286683	0.045582	-6.289367	0.0000
DGDP(-3)	0.316043	0.025357	12.46375	0.0000
CA	2.704482	0.605254	4.468339	0.0005
CA(-1)	-3.335401	0.665031	-5.015404	0.0002
CA(-2)	0.492428	0.564242	0.872725	0.3975
CA(-3)	-0.957305	0.384526	-2.489572	0.0260
OG	-0.35822	0.043995	-8.142366	0.0000
OG(-1)	0.409292	0.05057	8.093499	0.0000
OG(-2)	-0.602535	0.071371	-8.442258	0.0000
OG(-3)	0.634525	0.059615	10.64366	0.0000
DF	-0.212897	0.002506	-84.94852	0.0000
DF(-1)	0.227347	0.009247	24.58657	0.0000
DF(-2)	-0.047077	0.009933	-4.73952	0.0003
DF(-3)	0.053918	0.00546	9.875928	0.0000
TR	6.108973	2.576434	2.371096	0.0326
TR(-1)	-1.071725	3.791666	-0.282653	0.7816
TR(-2)	-6.645645	4.299687	-1.545612	0.1445
TR(-3)	9.397994	2.911118	3.22831	0.0061
C	-2.277198	0.508407	-4.479084	0.0005
R-squared	0.999417	Adjusted R-squared		0.998626
F-statistic	(12.926)	Durbin-Watson stat		2.312014
Probability	(0.000)			

المصدر :-الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات نقوم باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (42) ، والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة وهي اكبر(30.35609) من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (42)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في الجزائر

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	30.35609	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	2.2	3.09
5 %	2.56	3.49
2.5 %	2.88	3.87
1 %	3.29	4.37

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي و عدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (و عدم تجانس التباين بالجدول (43).

الجدول (43)

اختبار الارتباط الذاتي و عدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.872958	Prop . F	0.4426
Obs*R-squared	4.318456	Prob. Chi-Square	0.1154
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.514372	Prob. F	0.9115
Obs*R-squared	13.97734	Prob. Chi-Square	0.785
Scaled explained SS	2.46962	Prob. Chi-Square	1.000

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول(43) ان الانموذج المقدر خال من الارتباط الذاتي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود الارتباط الذاتي وكذلك خلو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند مستوى (5%).

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model)
(ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل و القصير ، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية :

الجدول (44)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة وطويلة الاجل في الجزائر

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(DGDP(-1))	-0.029360	0.023054	-1.273522	0.2236
D(DGDP(-2))	-0.316043	0.021704	-14.56175	0
D(CA)	-2.704482	0.358139	-7.55149	0
D(CA(-1))	-0.464877	0.28138	-1.652131	0.1208
D(CA(-2))	0.957305	0.227686	4.204499	0.0009
D(OG)	-0.358220	0.027127	-13.20515	0.0000
D(OG(-1))	-0.031989	0.018815	-1.700227	0.1112
D(OG(-2))	-0.634525	0.041071	-15.44931	0.0000
D(DF)	0.212897	0.001883	113.0693	0.0000
D(DF(-1))	0.006842	0.004945	1.383488	0.1882
D(DF(-2))	0.053918	0.004527	11.90987	0.0000
D(TR)	6.108973	1.900004	3.215242	0.0062
D(TR(-1))	-2.752348	1.744363	-1.577853	0.1369
D(TR(-2))	-9.397994	1.957688	-4.800557	0.0003
CointEq(-1)*	-0.106743	0.006789	-15.72213	0.0000
EC = DGDP - (-10.2657*CA -0.7781*OG -0.1995*DF -72.9753*TR + 21.3335)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	10.26575	5.872321	1.748158	0.1023
OG	-0.778149	0.576796	-1.34909	0.1987
DF	-0.199471	0.023765	-8.393594	0.0000
TR	-72.97528	17.94667	-4.06623	0.0012
C	21.33347	6.072151	3.51333	0.0034

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من النموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ومعنوية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة التخصيص للأنفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (2.704482) ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.358220) ، اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (0.212897) . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي) فهي ذات قيمة موجبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية والذي قد يكون بسبب صغر حجم الإيرادات الضريبية و بالتالي لا تعطي نتائج قياسية منطقية .

ونلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.106743) أذ ظهر بقيمة معنوية وسالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير بالنسبة للمعاملات (دقة التخصيص ، إنتاجية الانفاق العام) اذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) وذلك لان المؤشرات ليس لها تأثير معنوي مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير او المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية . اما بالنسبة للمؤشرات (الانضباط المالي ، الحيز المالي) ظهرت بمعنوية اقل من (5%) وبالتالي فإنها ترتبط بعلاقة توازنه طويلة الاجل .

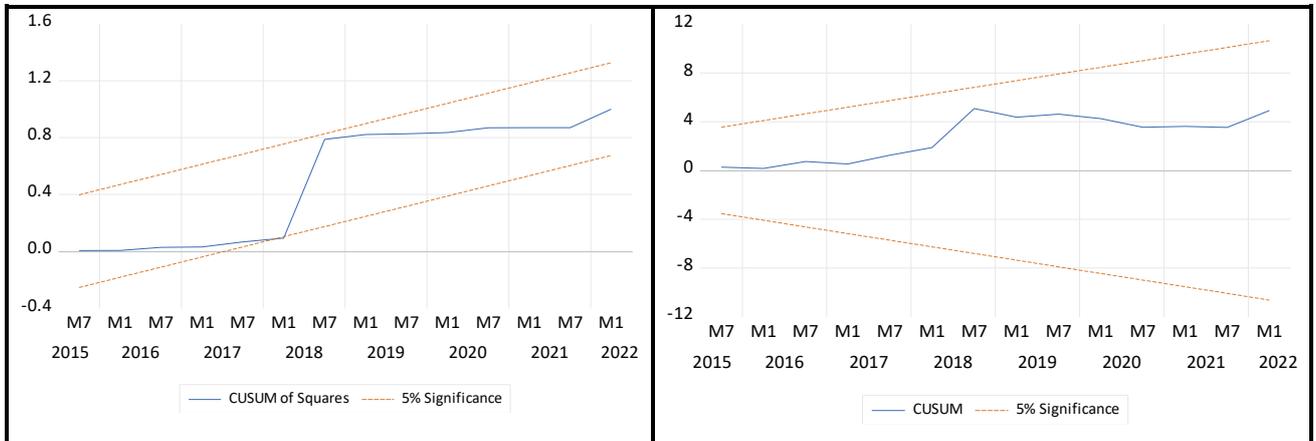
• اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (19)

الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

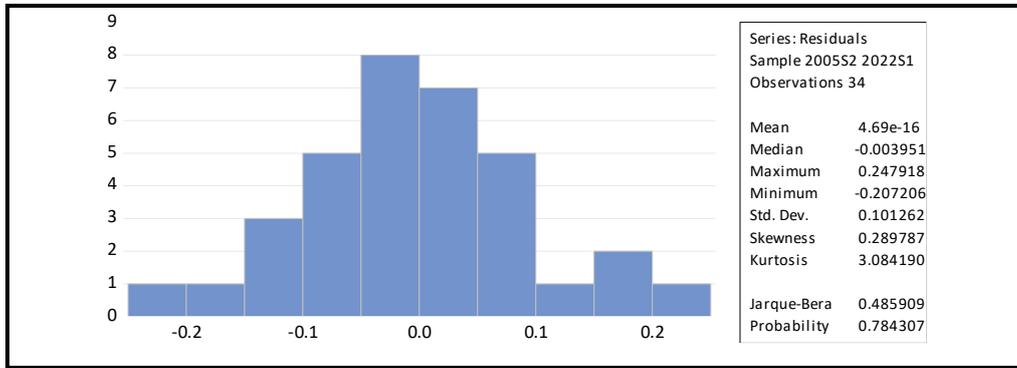
يلاحظ من الشكل اعلاه ان لأحصاءات المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (0.48) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحت الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.78) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (20)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

ب:- دالة مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر

تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (45) ، أذ بلغت قيمة (R-squared) (0.93) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (93%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.89) ، اما الانموذج فمعنوي اذ كانت قيمة (F) المحتسبة (21.148) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (1.876834) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (45)

نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GT(-1)	0.71131	0.150903	4.713707	0.0001
GT(-2)	-0.569297	0.144122	-3.950092	0.0008
CA	101.8561	18.23508	5.585719	0.0000
CA(-1)	-99.2879	27.11967	-3.661103	0.0016
CA(-2)	84.09411	18.53557	4.536904	0.0002
OG	-1.49575	1.511212	-0.989768	0.3341
OG(-1)	1.112863	1.654497	0.672629	0.5089
OG(-2)	-1.843003	1.622188	-1.136122	0.2693
DF	0.036341	0.122463	0.296748	0.7697
DF(-1)	-0.040588	0.167794	-0.241889	0.8113
DF(-2)	0.034838	0.123089	0.28303	0.7801
TR	-81.19751	91.95364	-0.883027	0.3877
TR(-1)	108.5523	161.7068	0.671291	0.5097
TR(-2)	-122.5699	91.63954	-1.337522	0.1961
C	-17.56716	12.30702	-1.42741	0.1689
R-squared	0.936725	Adjusted R-squared		0.892432
F-statistic Probability	(21.148) (0.000)	Durbin-Watson stat		1.876834

المصدر :-الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (46) ،والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (3.575337) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (46)

اختبار الحدود للانموذج المقدر في الجزائر

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	3.575337	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	2.2	3.09
5 %	2.56	3.49
2.5 %	2.88	3.87
1 %	3.29	4.37

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

• مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (47).

الجدول (47)

اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الفجوة الضريبية في الجزائر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.070560	Prop . F	0.9321
Obs*R-squared	0.272265	Prob. Chi-Square	0.8727
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.28922	Prob. F	0.0644
Obs*R-squared	21.55116	Prob. Chi-Square	0.0883
Scaled explained SS	5.900367	Prob. Chi-Square	0.9689

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (47) ان الأنموذج المقدر خال من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية و عند مستوى (5%).

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model)
(ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل و القصير ، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية :

الجدول (48)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في

الجزائر

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GT(-1))	0.569297	0.082705	6.883443	0.0000
D(CA)	-101.8561	10.32981	-9.860396	0.0000
D(CA(-1))	-84.09411	14.69678	-5.721941	0.0000
D(OG)	-1.495750	0.832337	-1.797049	0.0874
D(OG(-1))	1.843003	0.972285	1.895537	0.0726
D(DF)	0.036341	0.083590	0.434752	0.6684

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

D(DF(-1))	-0.034838	0.091120	-0.382332	0.7062
D(TR)	-81.19751	74.45663	-1.090534	0.2884
D(TR(-1))	122.5699	77.35242	1.584565	0.1288
CointEq(-1)*	-0.857986	0.115967	-7.398562	0.0000
EC = GT - (-101.0066*CA -2.5943*OG + 0.0357*DF -110.9751*TR - 20.4749)				
معالم الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	-101.0066	18.00504	-5.609908	0.0000
OG	-2.59432	2.55444	-1.015612	0.3219
DF	0.035655	0.130194	0.273857	0.787
TR	-110.9751	34.27202	-3.238069	0.0041
C	-20.47487	15.29917	-1.338300	0.1958

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات قيمة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع حجم الفجوة الضريبية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة تخصيص للانفاق العام تؤدي الى تخفيض الفجوة الضريبية بمقدار (101.8561) بمعنى متى ما كانت الموازنة المخططة منطبقة مع الموازنة الفعلية فهذا سوف على القضاء على الفجوة الايرادية و الانفاقية وبالتالي لا تظهر فجوة ضريبية ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (1.495750) اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع حجم الفجوة الضريبية بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة حجم الفجوة الضريبية بمقدار (0.036341) وبالعكس فأن حجم الضريبية كلما زاد حجمه دل على كفاية الإيرادات وبالتالي يؤدي الى ظهور العجز . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة سالبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (81.19751) .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.857986) أذ ظهر بقيمة معنوية وسالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير بالنسبة للمعلمات (إنتاجية الانفاق العام ، الانضباط المالي) وذلك لان هذه المؤشرات ليس لها تأثير معنوي اذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير او المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل

الفصل الثالث قياس وتحليل أثر الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

سياسية واقتصادية انية . ما عدا المعلمات (دقة التخصيص ، الحيز المالي) ارتبطت بعلاقة توازنه طويلة الاجل اذ ظهرت بمستوى معنويه اقل من (5%) .

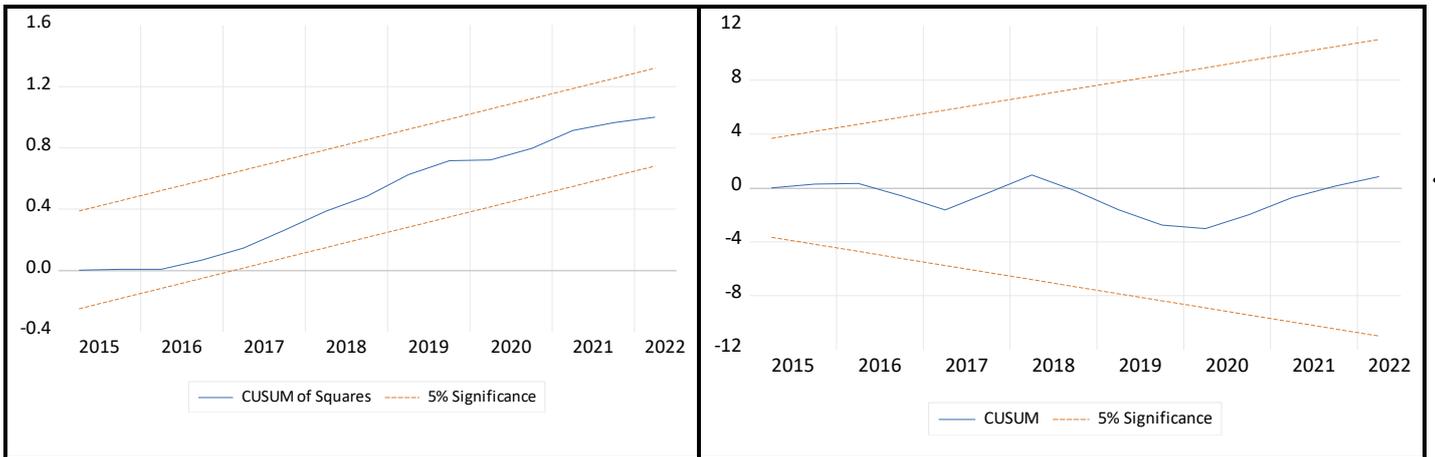
• اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة حجم الفجوة الضريبية للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (21)

الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في الجزائر



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

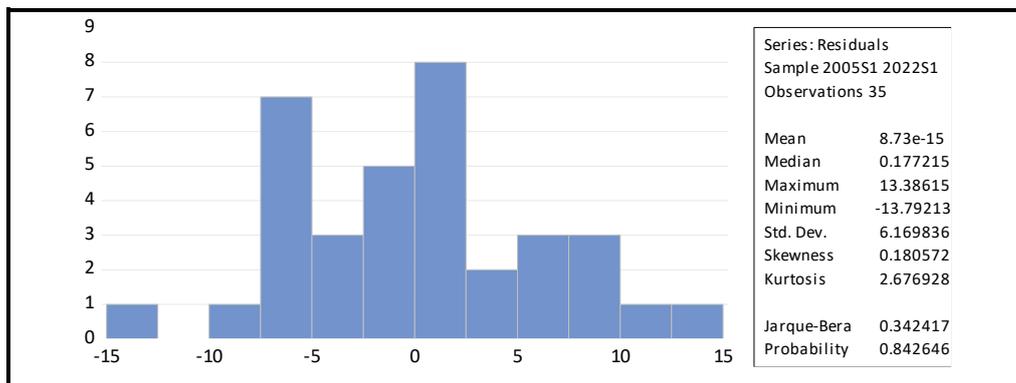
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (0.34) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحته الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.84) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (22)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

المبحث الثالث

قياس إثر الوهم المالي على الاستدامة المالية في العراق

أولاً :- تقدير الانموذج القياسي في العراق

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

تم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.12 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة ، اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول وكما يلي :-

الجدول (49)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة للأنموذج القياسي في العراق

العراق							
المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الأول		
		A	B	Non	A	B	Non
DGDP	I(0)	-13.79*	-11.29*	-8.14*			
GT	I(0)	-5.01*	-5.11*	-1.53*			
CA	I(1)	-1.75	-1.49	-0.83	-10.28**	-9.29**	-1.77**
OG	I(0)	-4.36*	-4.65*	-4.35*			
DF	I(1)	-1.58	-1.34	-1.53	-3.59*	-3.59*	-3.76*
TR	I(0)	-2.78*	-2.62*	-0.62*			

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط .

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام .

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام .

* تعني معنوي عند مستوى معنوية 1% .

** تعني معنوي عند مستوى معنوية 5% .

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12 .

نلاحظ من الجدول (49) ان السلاسل الزمنية لعينة الدراسة العراق وللمتغيرات التابعة (DGDP ، GT) نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي و حجم الفجوة الضريبية والتي تمثل الاستدامة المالية استقرت

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1%) وهي متكاملة من الدرجة (0)I .

اما المتغيرات المستقلة والتي تمثل الوهم المالي و المتمثلة ب (CA ، OG ، DF ، TR) فلم تستقر جميعا بالمستوى ، فمن خلال الاختبار تبين أن (OG ، TR) والتي تمثل إنتاجية الانفاق العام و الحيز المالي كانت مستقرة عند المستوى سواء بوجود قاطع او قاطع و اتجاه عام أي انها خالية من جذر الوحدة و لا تحتوي على الانحدار الزائف وكان الاستقرار عند مستوى (1%) ومتكاملة من الدرجة (0)I ، اما المتغيرات المستقلة الأخرى (CA ، DF) والتي تمثل دقة تخصيص الانفاق العام و الانضباط المالي فأنها لم تستقر في المستوى لذلك تم الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (First Difference) للسلسلة الأصلية سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه عام وستكون متكاملة من الدرجة (1)I وتبين انها استقرت عند مستوى (1% ، 5%) . وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قمنا بتقدير و تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة بالوهم المالي و الاستدامة المالية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واجراء اختبار الحدود و مجموعة من الاختبارات الأخرى التي من شأنها ايصالنا الى تقدير سليم لمعالم العلاقة المراد تقديرها .

2- اختبار انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغير

التابع والمتغير المستقل

أ- دالة مؤشر نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي في العراق

• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (50) ، إذ بلغت قيمة (R-squared) (0.95) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.91) ، اما الانموذج فمعنوي إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (28.885) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson stat) البالغة (2.554813) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم (H0:b=0) ونقبل الفرضية البديلة (H1: b≠0) .

الجدول (50)

تقدير العلاقة الدالية بأنموذج (ARDL) في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDP(-1)	0.423415	0.076153	5.560038	0.0000
CA	-98.03366	40.77852	-2.404052	0.0255
CA(-1)	-65.95594	20.63851	-3.195771	0.0043
CA(-2)	33.59516	13.67209	2.457207	0.0228
OG	-0.977438	0.524022	-1.865262	0.0762
OG(-1)	0.198765	0.527086	0.377103	0.7099
OG(-2)	-1.101789	0.598545	-1.840778	0.0798
DF	0.404244	0.430625	0.938737	0.3585
DF(-1)	0.270724	0.479375	0.564745	0.5782
DF(-2)	0.365609	0.417695	0.875302	0.3913
TR	195.5225	152.9541	1.278308	0.2151
TR(-1)	-206.5955	177.6972	-1.162627	0.2580
TR(-2)	176.9950	147.9452	1.196355	0.2449
R-squared	0.95	Adjusted R-squared	0.91	
F-statistic	28.885	Durbin-Watson stat	2.554813	
Probability	(0.000)			

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews 12

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (51) ،والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (14.65042) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) و عليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (51)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	14.65042	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	3.03	4.06
5 %	3.47	4.57
2.5 %	3.89	5.07
1 %	4.4	5.72

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج EViews 12

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey (Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (52).

الجدول (52)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.364773	Prop. F	0.2794
Obs*R-squared	4.522121	Prob. Chi-Square	0.2794
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	0.946688	Prob. F	0.5309
Obs*R-squared	13.92935	Prob. Chi-Square	0.4550
Scaled explained SS	6.035390	Prob. Chi-Square	0.9656

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (52) ان الأنموذج المقدر خالي من الارتباط الذاتي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند مستوى (5%) .

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model) (ECM)

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل و القصير، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية :

الجدول (53)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ و العلاقتين قصيرة و طويلة الاجل في العراق

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	136.9618	17.40694	7.868227	0.0000
D(CA)	-98.03366	27.33000	-3.587035	0.0017
D(CA(-1))	-33.59516	11.64383	-2.885232	0.0089
D(OG)	-0.977438	0.345070	-2.832575	0.0100
D(OG(-1))	1.101789	0.360836	3.053435	0.0060
D(DF)	0.404244	0.339459	1.190846	0.2470
D(DF(-1))	-0.365609	0.312078	-1.171531	0.2545
D(TR)	195.5225	116.8906	1.672696	0.1092

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

D(TR(-1))	-176.995	114.2296	-1.549467	0.1362
CointEq(-1)*	-0.576585	0.061744	-9.338356	0.0000
معالم الاجل الطويل				
$EC = DGDP - (-226.1497*CA - 3.2614*OG + 1.8047*DF + 287.7667*TR)$				
	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
المتغير				
CA	-226.1497	57.92198	-3.904385	0.0008
OG	-3.261381	1.262361	-2.583556	0.0173
DF	1.804725	0.611557	2.951032	0.0076
TR	287.7667	232.8738	1.23572	0.2302

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات علاقة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي (DGDP) ومعنوية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة التخصيص للأنفاق العام يؤدي الى خفض نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي بنسبة (98.03366) فكلما اقترب الانفاق الفعلي من الانفاق المخطط كلما كانت هناك امكانية اكبر على تنفيذ الخطط الاقتصادية ونجاحها وبذلك يمكن للحكومة ان تفعل دور الضرائب بما يحقق لها مورد مالي يرفد موازنتها ، ويقال الاعتماد على القروض في تمويل الموازنة وهذا ما يتيح للحكومة امكانية تسديد الدين وفوائده ومن ثم تقليل نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.97) ، اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة) فهي ذات قيمة موجبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي .

، اما معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) فهي أيضا ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (3.261381) وهذا يعني انه عندما يكون الانفاق العام غير منتج فانه يتم توجيه القسم الأكبر من الانفاق العام نحو أمور استهلاكية غير منتجة مما يؤدي الى مزيد من الإيرادات وفي حال عدم كفايتها يتم التوجه نحو الدين العام ، اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) ذات قيمة موجبة بمعنى ان زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (1.804725) ،

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي) ذات قيمة موجبة بمعنى ان زيادة نسبة الإيرادات الضريبية الى الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وهذا مخالف للنظرية والتي تقتضي ان تكن العلاقة عكسية ومن الممكن ان يكون السبب في هذه المخالفة هو صغر حجم الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات العامة في العراق. ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.576585) أذ ظهر بقيمة معنوية وسالبة ، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير وذلك لان المؤشرات ليس لها تأثير معنوي اذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل الطويل والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالاجل القصير او المتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية . ما عدا معلمة إنتاجية الانفاق العام ارتبطت بعلاقة توازنه طويلة الاجل اذ ظهرت بمستوى معنوية اقل من (5%) .

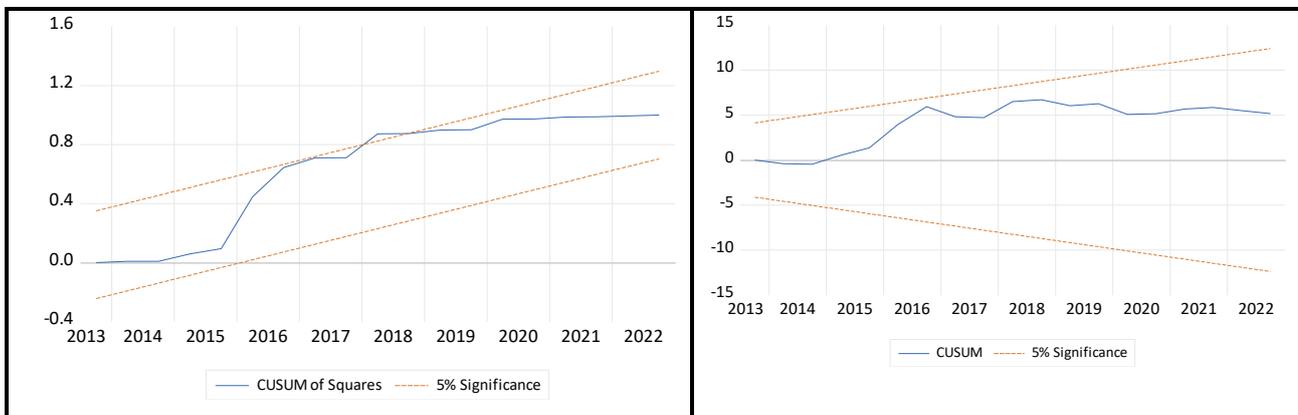
• اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (23)

الاستقرار الهيكلي لدالة مؤشر نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي في العراق



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

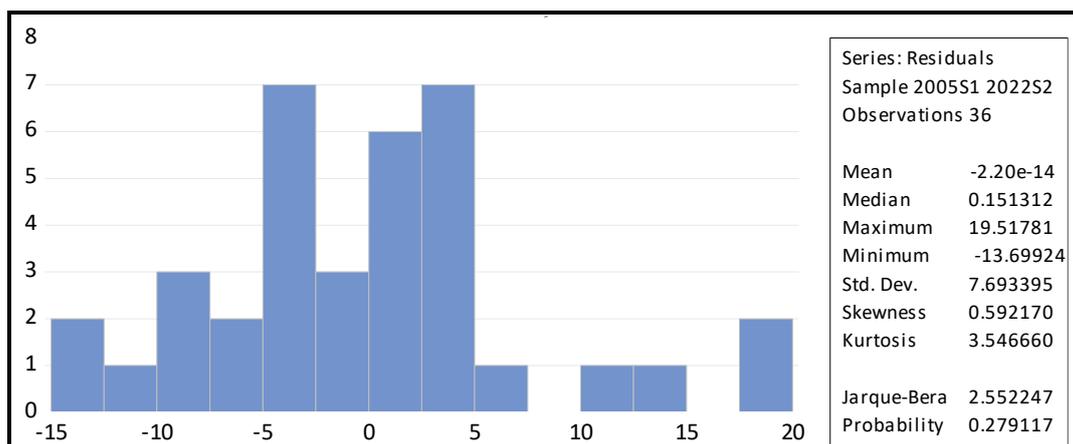
يلاحظ من الشكل اعلاه ان إحصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل.

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (2.55) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحته الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.27) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (24)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

ب:- دالة مؤشر الفجوة الضريبية في العراق

• تقدير العلاقة الدالية

تم اجراء تقدير للدالة (الانموذج) وبمدتي ابطاء زمني وقد تم ادخال كافة المتغيرات المستقلة في الانموذج لتحققها للاستقرار عند المستوى والفرق الأول وهذا يتوافق مع (ARDL) كذلك تم الحصول على انموذج خال من المشاكل القياسية ، وكانت نتائج التقدير كما في الجدول (54) ، أذ بلغت قيمة (R-squared) (0.95) أي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع ، كما بلغت قيمة (Adjusted R-squared) (0.94) ، اما الانموذج فمعنوي اذ كانت قيمة (F) المحتسبة (28.885) وهي معنوية عند مستوى (5%) ، كما ان قيمة (Durbin-Watson)

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

(stat) البالغة (2.202654) تفسر ان الانموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي ، ومع معنوية الانموذج عند (5%) اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) .

الجدول (54)

نتائج انموذج ARDL لدالة مؤشر الفجوة الضريبية العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GT(-1)	0.442045	0.173429	2.548852	0.0171
CA	13.76532	2.391665	5.755537	0.0000
CA(-1)	-3.322796	3.76406	-0.882769	0.3855
OG	-0.110210	0.065641	-1.678980	0.1051
OG(-1)	0.033869	0.076722	0.441446	0.6625
DF	-0.627185	0.05581	-11.23789	0.0000
DF(-1)	0.359379	0.102651	3.500994	0.0017
TR	-98.20749	22.51394	-4.362074	0.0002
TR(-1)	43.13674	23.61139	1.826946	0.0792
C	17.34753	6.610974	2.624051	0.0144
GT(-1)	0.442045	0.173429	2.548852	0.0171
CA	13.76532	2.391665	5.755537	0.0000
R-squared	0.95	Adjusted R-squared	0.94	
F-statistic	58.570	Durbin-Watson stat	2.202654	
Probability	(0.000)			

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

• اختبار وجود علاقة تكامل مشترك (Bounds Test)

لمعرفة وجود او عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود كما في الجدول رقم (55) ، والذي يبين قيمة (F) المحتسبة و البالغة (15.78647) وهي اكبر من (F) الجدولية العظمى و الصغرى عند مستوى (5%) وعليه نقوم برفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) و نقبل الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك) أي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات .

الجدول (55)

اختبار الحدود للأنموذج المقدر في العراق

ARDL Bounds Test		
Test Stat.	Value	K
F-statistic	15.78647	4
Signif.	I(0) Bound	I(1) Bound
10 %	3.03	4.06
5 %	3.47	4.57
2.5 %	3.89	5.07
1 %	4.4	5.72

المصدر :- الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

• اختبار المشاكل القياسية للأنموذج

- مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

للتأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي باستعمال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين بالجدول (56).

الجدول (56)

اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين لدالة مؤشر نسبة الدين للنتائج المحلي في العراق

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.244607	Prop . F	0.1261
Obs*R-squared	5.447858	Prob. Chi-Square	0.0656
Heteroskedasticity Test: Harvey			
F-statistic	2.077546	Prob. F	0.0730
Obs*R-squared	13.7819	Prob. Chi-Square	0.0876
Scaled explained SS	6.558033	Prob. Chi-Square	0.5850

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

نلاحظ من الجدول (56) ان الأنموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية عدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار (F) و (Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) اذ نرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلو الأنموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الأخطاء .

• اختبار انموذج تصحيح الخطأ والعلاقتين قصيرة و طويلة الاجل (Error Correction Model

(ECM

يكون الغرض من هذا الاختبار هو للكشف عن نوع العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الاجلين الطويل و القصير ، وبعد اجراء اختبار (ECM) تم الحصول على النتائج الاتية :

الجدول (57)

اختبار انموذج تصحيح الخطأ و العلاقتين قصيرة و طويلة الاجل لدالة حجم الفجوة الضريبية في

العراق

معالم الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	17.34753	4.484576	3.868266	0.0007
D(CA)	-13.76532	1.738411	-7.918332	0.0000
D(OG)	-0.11021	0.052693	-2.09157	0.0464
D(DF)	0.627185	0.047291	13.2623	0.0000
D(TR)	-98.20749	17.65684	-5.562009	0.0000
CointEq(-1)*	-0.557955	0.138116	-4.039774	0.0004
EC = GT - (18.7157*CA -0.1368*OG +0.4800*DF -98.7010*TR)				
معالم الاجل الطويل				

الفصل الثالث قياس مؤشرات الوهم المالي والاستدامة المالية في دول العينة والعراق

المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
CA	18.71569	3.359169	5.571525	0.0000
OG	-0.136824	0.119763	-1.142455	0.2637
DF	-0.479977	0.074762	-6.420097	0.0000
TR	-98.701	29.74621	-3.318104	0.0027

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 12

يظهر من الانموذج في الاجل القصير ان معلمة (CA) (دقة تخصيص الانفاق العام) ذات علاقة سالبة اي ارتبطت بعلاقة عكسية مع حجم الفجوة الضريبية ومعنوية عند مستوى 5% ، أي ان زيادة في دقة التخصيص للأنفاق العام تؤدي الى خفض الفجوة الضريبية بمقدار (13.76532) ، ومن ثم ضعف الاستدامة المالية وهدر الموارد المتاحة ، كما ان معلمة (OG) (إنتاجية الانفاق العام) ذات قيمة سالبة بمعنى أي زيادة في إنتاجية الانفاق العام تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (0.11021) اما معلمة (DF) (نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة موجبة أي ارتبطت بعلاقة طردية مع حجم الفجوة الضريبية بمعنى أي زيادة في نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة حجم الفجوة الضريبية بمقدار (0.627185) . وبالنسبة لمعلمة (TR) (نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي) فهي ذات قيمة سالبة بمعنى ان أي زيادة في نسبة الإيرادات الضريبية تؤدي الى خفض حجم الفجوة الضريبية بمقدار (98.20749) .

ونلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (CointEq) بلغت (0.557955) معنوية وسالبة ، اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (55%) . وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الاجل ، اما في الاجل الطويل فإنه لا يمكن التفسير لمعلمة أنتاجية الانفاق العام وذلك لأنه ليس لها تأثير معنوي اذ ظهرت بمستوى معنوية اعلى من (5%) مما يدل على اقتصار دورها فقط في الاجل القصير والذي قد يكون بسبب الانفاق العام عادة يرتبط بمتغيرات سنوية بالأجل القصير او المتوسط اكثر من تأثيره بمتغيرات طويلة الاجل فكما هو معروف ان الانفاق العام يعتمد على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية ، اما باقي المتغيرات وهي دقة تخصيص الانفاق العام والانضباط المالي والحيز المالي ظهرت بمعنوية اقل من (5%) مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل .

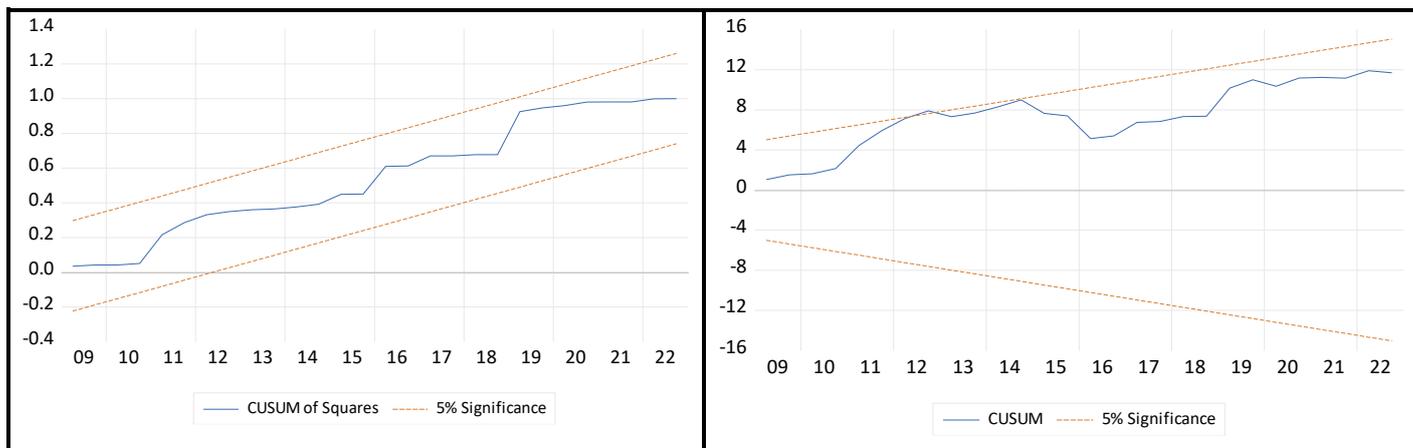
اختبار جودة الانموذج

• اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL) يستلزم اجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل لأنموذج دالة حجم الفجوة الضريبية للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها ، ويتم ذلك من خلال اختبارين هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوذة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الاتي :-

الشكل (25)

الاستقرار الهيكلي لدالة حجم الفجوة الضريبية في العراق



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

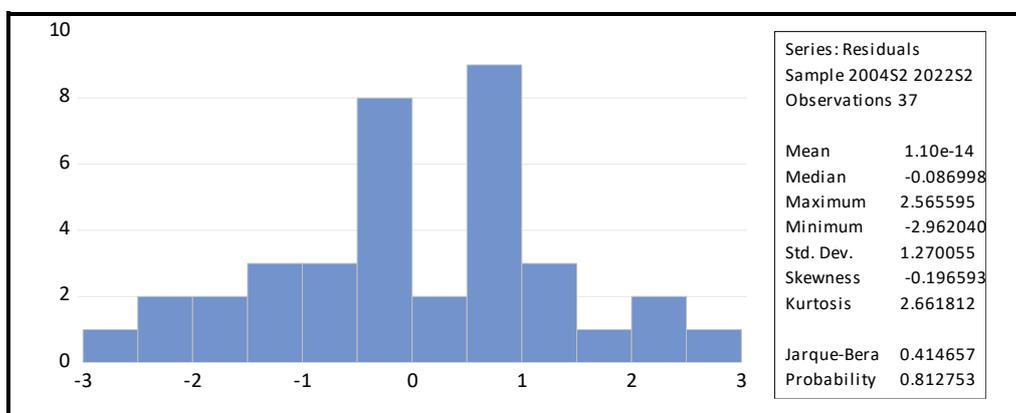
يلاحظ من الشكل اعلاه ان احصاءات اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الاعلى والحد الادنى) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني ان المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكليا عبر الفترة الزمنية محل الدراسة ، كذلك الحال بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM SQ) اذ وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% ، ويستدل من هذين الاختبارين ان هناك استقرارا وانسجاما في الانموذج بين الاجلين القصير والطويل .

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

وفقا لاختبار (Jarque-Bera) فان قيمته والبالغة (0.41) غير معنوية عند مستوى (5%) كما اوضحتها الاحتمالية (Prob.) البالغة (0.81) وهذا يعني ان البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا .

الشكل (26)

اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر :- من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج Eviews12

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. أن الوهم المالي هو حالة ناتجة عن عدم دقة وشفافية المعلومات بخصوص النفقات والإيرادات (المعلومات المالية)، إذ يتم تبني سياسات مالية غير مدروسة مما يسبب ظهور فجوة كبيرة بين الموازنة المخططة والميزانية الفعلية وبالتالي يدفع الحكومة نحو الاقتراض غير المدروس مما يؤدي الى عدم تحقق الاستدامة المالية .
2. تم اثبات فرضية البحث بأن للوهم المالي تأثيرا أساسيا ومباشر على الاستدامة المالية فمن خلال نتائج التحليل ومع تحقق مؤشرات الوهم المالي انعدمت الفرص لتحقيق الاستدامة المالية.
3. أظهرت نتائج التحليل بالنسبة للدول عينة الدراسة (العراق ، السعودية ، الجزائر) ، ارتفاع في قيمة النفقات العامة وزيادتها عن الإيرادات العامة ، ومن اجل تغطية النفقات العامة يتم اللجوء الى الدين العام والذي يمثل نوع من أنواع الوهم المالي بالإضافة الى كونه من اهم تحديات تحقيق الاستدامة المالية .
4. أظهرت نتائج التحليل للدول عينة الدراسة الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية والتي تكون بدورها مرهونة بالعوامل الخارجية المتمثلة بالطلب والعرض العالمي مما يؤدي الى ظهور عجز في الموازنة العامة ولأغلب السنوات لدول العينة وبالتالي عدم تحقق الاستدامة المالية .
5. ان الاعتماد المتزايد على الأساليب الكلاسيكية في اعداد الموازنة العامة للدولة (موازنة البنود) يؤدي الى الهدر في المال العام كما أن هذا النوع من الموازنة يتضمن تزايدا في الأموال المخصصة للإنفاق العام دون ان تكون هناك حاجة فعلية لهذا التزايد مما يعد سببا في ظهور الوهم المالي وعدم تحقق الاستدامة المالية .
6. ارتفاع نسب الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي وعلى الأخص العراق والجزائر وهذا يعد سببا أساسيا في ظهور العجز المالي .
7. أظهرت نتائج التحليل للدول عينة الدراسة ارتفاع حجم الفجوة الضريبية و ذلك بسبب انخفاض او قلة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة .
8. عدم تحقق قواعد الانضباط المالي والمتمثلة بقاعدة النفقات العامة اذ يتم استخدام سياسات إنفاقية غير منضبطة تزيد من حجم الانفاق العام بما يفوق القدرة على تمويله وقاعدة العجز المالي حيث تتراكم الديون وتكون بمعدلات عالية وهذه تعد أسبابا أساسية في ظهور الوهم المالي وعدم تحقق الاستدامة.

9. يعمل الوهم المالي على تقليص الحيز المالي وبالتالي عد توفر مرونة كافية لدى الدولة تمكنها من مواجهة الازمات ففي أوقات الركود لا تستطيع الدولة زيادة الانفاق العام من أجل تحفيز الاقتصاد أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الانفاق على المشاريع الاستثمارية.
10. ان الوهم المالي يؤدي الى انخفاض إنتاجية الانفاق العام أو انعدامها وبالتالي يؤدي الى زيادة الاقتراض لسد الزيادة في الانفاق العام وبالتالي لا تتحقق الاستدامة المالية.
11. وجود علاقة توازنه طردية قصيرة الاجل بين مؤشرات الاستدامة المالية (نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي ، الفجوة الضريبية) مع مؤشر الوهم المالي (الانضباط المالي) و عكسية مع مؤشرات الوهم المالي (دقة تخصيص الانفاق العام ، إنتاجية الانفاق العام ، الحيز المالي).
12. أظهرت نتائج التحليل القياسي ان العلاقة التوازنية بين متغيرات الاستدامة المالية والوهم المالي لم تتحقق في بعض الأحيان وذلك بسبب كون الانفاق العام يرتبط ويتأثر بمتغيرات سنوية بالأجل القصير والمتوسط اكثر من تأثره بمتغيرات طويلة أي بمعنى اخر يعتمد الانفاق العام على سياسات سنوية مرتبطة بعوامل سياسية واقتصادية انية .

التوصيات

1. ضرورة الإعلان عن كافة المعاملات المالية التي تقوم بها الدولة، فيجب ان تتوفر تقارير مفصلة عن النفقات والايادات العامة أي الموازنة العامة للدولة من اجل ان تتوفر صورة واضحة المعالم للأفراد والذين يمثلون المتلقي الرئيس للخدمات العامة للدولة .
2. اعتماد أساليب حديثة لأعداد الموازنة العامة للدولة يتم من خلالها الربط بين الأهداف التي يرجى تحقيقها والاعتمادات التي يجب ان تخصص من اجل تقليل الهدر في المال العام .
3. في حال عدم توفر القدرة للتخلي عن الأساليب القديمة في اعداد الموازنة العامة و تبني أساليب حديثة يجب العمل على تدريب وتطوير الملاكات الحكومية ولاسيما القائمين على اعداد الموازنة العامة للدولة بحيث يصبحون قادرين على اعداد التنبؤات الاقتصادية وليس فقط اعداد التقارير الاقتصادية مما يتيح رسم اهداف على ضوء هذه التنبؤات وتقدير التكاليف اللازمة لها من اجل التقليل من التعرض للازمات غير المتوقعة .
4. العمل على تفعيل إجراءات الانضباط المالي من خلال وضع حدود لكل من الإيرادات والنفقات والعجز المالي من اجل الحد من الوهم المالي وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية .
5. تنويع مصادر الإيرادات العامة كإيرادات القطاع الصناعي والزراعي وعدم الاعتماد على مورد ناضب يكون عرضة لتقلبات الأسعار العالمية مما يؤثر على حجم الإيرادات العامة وبالتالي اللجوء الى مصادر أخرى تعمق العجز المالي للدولة.

6. العمل على تفعيل قانون الضرائب بشكل اكثر فعالية وزيادة مساهمتها في الإيرادات العامة من اجل التقليل من حجم الفجوة الضريبية ، ولاسيما الضرائب المباشرة لان في هذا النوع من الضرائب يشعر الافراد بحجم الأعباء التي يقومون بتحملها بالإضافة الى ذلك تتوفر المقدرة على معرفة حجم الإيرادات وألى أي خدمات يتم توجيهها .
7. يجب ان تكون هناك مراقبة لحجم الديون العامة وعدم تجاوزها الحدود الامنة وان يتم استخدام القروض لتمويل مشاريع استثمارية وليس لغرض المشاريع الاستهلاكية من اجل ان تكون هناك مردودات مالية كافية لسد خدمات الدين العام بدلا من تفاقمها .
8. العمل على تفعيل مؤشر دقة التخصيص المالي للموازنة العامة من خلال جعل التنبؤات بالنفقات العامة اكثر واقعية بالاستناد الى تفاصيل وتقارير تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي وبالتالي التقليل من حجم الفجوة بين الميزانية الفعلية والموازنة المقدرة .

المراجع و المصادر

القران الكريم

أولا :- الكتب العربية

- 1- أبو النصر ، محمد ، مدحت ، ياسمين مدحت ، " التنمية المستدامة – مفهومها – ابعادها – مؤشراتاتها " ، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، ط1 ، القاهرة – مصر ، 2017 .
- 2- الخيكاني ، الموسوي ، نزار كاظم ، حيدر يونس ، " السياسات الاقتصادية وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي " ، دار اليازوري ، الاردن ، 2020 .
- 3- الدعمي ، عباس كاظم ، " السياسات النقدية والمالية و اداء سوق الاوراق المالية " ، ط1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2020 .
- 4- الشمري ، حمزة مايح شبيب ، حسن كريم ، " التمويل الدولي – أسس نظرية وأساليب تحليلية " ، ط1 ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف الاشرف ، 2015 .
- 5- عايب ، وليد عبد الحميد ، " الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي – دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية " ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، بيروت – لبنان ، 2010.
- 6- العبيدي و اخرون ، رائد عبد الخالق عبد الله ، " التمويل الدولي " ، دار الايام للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة العربية ، 2013 .
- 7- الفاو مصطفى ، " الادارة المالية العامة " ، ط1 ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، 2008 .
- 8- الفتلاوي حيدر مجيد عبود ، " دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر " ، دار اليازوري ، الاردن ، 2020 .
- 9- خصاونة ، محمد ، " المالية العامة النظرية و التطبيق " ، ط1 ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن .
- 10- لحسن ، الأخضر ، دردوري ، لقلطي ، " أساسيات المالية العامة " ، دار حميثرا للنشر والترجمة ، مصر ، 2020 .

- 11- محمد ، احمد ، وارهيل صادق ، دلدار حيدر ، " أثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (2004-2022) " ، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو ، المجلد (12) ، العدد (1) ، 2024 .
- 12- محمود، حامد محمود ، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، دار حميثرا للنشر و التوزيع ، مصر ، 2017 .
- 13- الموسوي ، ضياء مجيد ، " الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف " ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2017 .
- 14- ناشد ، سوزي عدلي ، " المالية العامة " ، منشورات – الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2003 .
- 15- الوصال ، كمال امين ، " الاقتصادي المصري بين المطرقة والسندان – ازمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة – البحث عن مخرج " ط1 ، دار ابن رشد المصري ، القاهرة ، 2016 .
- 16- الوصال ، كمال امين ، " البنية التحتية و الاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير و معضلة التمويل " ، ط1 ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت – لبنان ، 2018 .
- 17- شيخي ، طارق محمد ، "الاقتصاد القياسي" ، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012 .

ثانياً:- البحوث و الدراسات

- 1- باحوريرث ، بن قديم ، ليبيبا عبود صالح ، سالم مبارك ، " النفط السعودي و تأثير العائدات النفطية على النمو الاقتصادي للمملكة " ، مجلة الاندلس للعلوم الانسانية و الاجتماعية " ، العدد (79) ، المجلد (10) ، 2023 .
- 2- بانافع ، علي ، وحيد بن عبد الرحمن ، عبد العزيز عبد المجيد ، " تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية – دراسة تطبيقية 1969-2015 " ، مجلة الادارة العامة ، المجلد السابع والخمسون ، العدد الاول ، 2016 .
- 3- بدوي ، نسرين فايز احمد ، " الانضباط المالي وأثره على الدين العام في مصر " ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية ، المجلد (37) ، العدد (2) ، 2023 .

- 4- الجميلي ، مجبل ، فراس تحرير محمد ، أسماعيل حمادي ، " أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، المجلد (3) ، العدد (5) ، 2022 .
- 5- الجميلي ، مجبل ، فراس تحرير محمد ، اسماعيل حمادي ، " أثر الاستدامة المالية على مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020) ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، المجلد (3) ، العدد (5) ، 2022 .
- 6- الحازيمه ، الطراونة ، النجاح حكمت ، علاء الدين ، " استدامة الدين العام في الاردن " ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ، المجلد (7) ، العدد (2) ، 2020 .
- 7- الحاوري ، محمد احمد ، " تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط " ، مجلة الدراسات الاجتماعية ، العدد (44) ، 2015 .
- 8- حسين ، المصري ، وائل محمود محمد ، إبراهيم سعد محمد ، " أثر تطوير اعداد و تنفيذ الموازنة العامة للدولة على مؤشرات إدارة المالية العامة في مصر " ، مجلة البحوث الإدارية ، المجلد (41) ، العدد (3) ، 2023 .
- 9- حسين ، صفاء علي ، " الحيز المالي في العراق سيناريو مقترح لتعبئة الإيرادات العامة نحو مشاريع البنى التحتية ، مجلة دراسات اقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (43) ، 2020 ، ص 25،28،118 .
- 10- خطاب ، سارة أكرم ، " قياس الوهم المالي و أثره في الانفاق الحكومي العراق حالة دراسية للمدة (2000-2017) " ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، العدد (47) ، المجلد (15) ، 2019 .
- 11- شناقه ، جهرة ، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية للملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1990-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية – جامعة سطيف، الجزائر، العدد (1) ، المجلد (9) ، 2020 .
- 12- صالح ، مظهر محمد صالح ، " نظرية الخيار العام والوهم المالي . . . ومضة في سلوك المالية العامة العراقية " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (72) ، 2022 .
- 13- الصعيدي ، العتيبي ، عماد حسين ، بديعة فهدا ، " دور السياسات المالية و النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1986-2012) " ، جامعة الاميرة نورة بنت عبد الرحمن ، المملكة العربية السعودية ، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ، 2015 ، العدد (1) ، المجلد (6) ، 2015 .

- 14- ضاحي ، باقر ، شاکر عبود ، مرتجى هاشم ، " تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 في ظل الطبيعة الربيعية " ، مجلة كلية التربية الانسانية ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافية ، 2021 .
- 15- عبد الله ، محمد ، هاشم محمد ، عدي صابور ، " تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية و الموازنة الحكومية في السعودية للمدة (1990-2019) " ، مجلة الريادة للمال و الاعمال ، المجلد (2) ، العدد (3) ، 2021 .
- 16- العبدلي ، سعد عبد نجم ، " قياس وتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر في العراق في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع للمدة ARDL (1980-2010) " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد (7) ، المجلد (20) ، 2014 .
- 17- عبيد ، عبد ، مهند خليفة عبيد ، طيبة عباس ، " تأثير مؤشرات الانضباط المالي في النمو الاقتصادي في العراق : دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للمدة (2004-2020) " ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد (33) ، العدد (4) .
- 18- عبيد ، عبد ، مهند خليفة وطيبة عباس ، " الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، المجلد (4) ، العدد (1) ، 2023 .
- 19- عجم ، كاظم ، محمد اسماعيل ، كامل علاوي ، " الاستدامة المالية في العراق نظرة مستقبلية " ، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية ، المجلد (15) ، العدد (47) ، 2023 .
- 20- علي ، احمد ، عماد محمد ، محمد شهاب ، " القواعد المالية بين متطلبات الانضباط و الواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، المجلد (15) ، العدد (62) ، 2018 .
- 21- علي ، احمد بريهي ، " نظرية الدين الحكومي " ، ورقة منشورة ضمن البنك المركزي العراقي ، تشرين الاول ، 2020 .
- 22- علي ، فاطمة محمد راشد ، " السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والاسلامية ، دار التعليم الجامعي ، مصر ، 2020 .
- 23- العيداني ، العامري ، اروى ، منال ، " اثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية " ، ورقة عمل ، مؤسسة النقد السعودي ، البنك المركزي السعودي 2020
- 24- عيشاوي ، عماد ، مراد بو و غرازي ، " تحليل و تقييم مسار الاستدامة المالية في الجزائر للفترة (2000-2020) ، مجلة المراجعة للإدارة والاقتصاد ، المجلد (19) ، العدد (2) ، 2020 .

- 25- فرج ، عبد اللطيف ، حسين فهجر و عماد محمد علي عبد ، " دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2016-004) " ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (59) ، 2018 .
- 26- قاسم ، سعاد عبد القادر ، " دور الانفاق الاستثماري الحكومي في ظل تقلبات الإيرادات النفطية و الانفاق الجاري للمملكة العربية السعودية دراسة قياسية للمدة (2020-1980) ، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد (58) ، العدد (1) ، 2023 .
- 27- الكبيسي ، مخلف ، محمد صالح سلمان ، عمار حمد ، " تحليل العلاقة السببية بين تغيرات سعر الصرف و معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2009-1980 " ، بحث مقدم الى اعمال المؤتمر في جامعة كربلاء ، 2011 .
- 28- مجلخ ، بشيشي ، سليم ، وليد ، " انحراف الإيرادات العامة في الجزائر في ظل افرزات الازمة المالية و الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول " ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد و التسيير ، العدد (6) ، 2017 .
- 29- محمد ، حسين ، عمرو هشام ، عماد حسن ، " متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (55) .
- 30- موعش ، محمد ، " منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية – حالة تطبيقية لبعض الدول العربية " ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي ، العدد (65) ، 2020 .
- 31- ناجي ، عبد ، عمر محمود ، سعدون منخي ، " دور التغيرات في هيكل الدين العام على الموازنة العامة في العراق للمدة (2020-2005) " ، مجلة اقتصاديات الاعمال ، المجلد (4) ، العدد (5) ، 2023 .
- 32- النعيمي ، الباشا ، مقداد احمد ، عادل صبحي عبد القادر ، " أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة " ، مجلة الدنانير ، العدد الثالث عشر ، 2018 .
- 33- النقار ، العواد ، عثمان ، منذر ، " استخدام نماذج (Var) في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج و اجمالي تكوين الرأس المالي في سورية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد (2) ، المجلد (28) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية ، 2012 .
- 34- هاشم ، ايمان احمد ، " تقييم كفاءة الانفاق العام في مصر " ، المجلة الدولية للتنمية ، المجلد (10) ، العدد (1) ، 2021 .

ثالثاً:- الرسائل و الاطاريح

- 1- بشرى ، يولعباس ، بوركبة ، مختار، " تقييم الاستدامة المالية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019 " ، جامعة ابن خلدون تيارت ، رسالة ماجستير ، 2020 .
- 2- بوعويبة ، ولود ، " الصدمات النفطية وانعكاساتها على اهم متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1970-2016) " ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2018 .
- 3- حمزة ، بشير دوهان ، " أثر تقلبات أسعار النفط على الانضباط المالي في اقتصادات ريعية مختارة " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء – كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2022 .
- 4- الدعمي ، زينب جبار عبد الحسين ، " انتاجية الانفاق العام واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .
- 5- سوهيلة ، بوجمعة ، " واقع المديونية في الاقتصاد الجزائري و اليات مواجهتها دراسة تحليلية خلال الفترة 2008-2020 " ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، 2022 .
- 6- السيد ، منى احمد محمد ، " الوهم المالي و نمو الانفاق العام : دراسة للحالة المصرية " ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة – كلية اقتصاد وعلوم سياسية – الاقتصاد ، 2017 .
- 7- الشباني ، ميادة حسن رحيم ، " الاستدامة المالية واثرها في الأداء الاقتصادي (العراق و الجزائر حالة دراسية) " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2021.
- 8- علي ، منعم حسن ، " قياس و تحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2004-2020) " ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد ، 2023.
- 9- الوائلي ، خضير عباس حسين ، " استعمال أسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي علي بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد.

رابعاً :- التقارير و المنشورات الرسمية

- 1- البنك الدولي – قاعدة البيانات الاقتصادية .
- 2- البنك المركزي الجزائري ، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، سنوات مختلفة.
- 3- البنك المركزي العراقي – دائرة الاحصاء والابحاث – النشرة الاحصائية السنوية – سنوات مختلفة.

- 4- البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء و الابحاث ، التقرير الاقتصادي – سنوات مختلفة.
- 5- تقرير الاداء المالي عن تنفيذ الموازنة العامة للجهات الاتحادية للنصف الاول من السنة المالية 2014 ، وزارة المالية ، الامارات العربية المتحدة - 2014 .
- 6- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد – النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة .
- 7- صندوق النقد العربي – قاعدة البيانات الاقتصادية.
- 8- المركز الوطني السعودي لأدارة الدين العام – التقارير والاحصائيات – سنوات مختلفة .
- 9- مؤسسة النقد العربي السعودي تقارير لسنوات مختلفة.
- 10- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية – احصاءات الحسابات القومية – سنوات مختلفة .
- 11- وزارة المالية العراقية – الموازنة المفتوحة – تقارير دائرة الدين العام .

خامسا :- المقالات الالكترونية والجرائد

- 1- الجريدة الرسمية – الجمهورية الجزائرية .
- 2- جريدة الوقائع العراقية .
- 3- منصة ارقام **Argaam** منصة مالية سعودية مختصة في نشر بيانات و أخبار مالية و استثمارية و تعتبر مصدرا اساسيا لوسائل الاعلام في مجال التحليلات الاقتصادية .



- 1- Ahmed med Al-Darwish and other's , “ Saudi Arabia : Tachling Emerging Economic ehallenges to Sustain Growth “ , International Monetary Fund , 2015.
- 2- Alani Olusegum Efuntade and Efuntade Olubunmi Omotayo «Relevance of Fiscal Illusion Proposition and Wagner Theory to Nigerian Budget Performance (Nexus among Fiscal Illusion Index ،Recurrent and Capital Budget ،ournal of Accounting and Financial Management ،vol (9) ،NO (3) ، 2023.
- 3- Alberto Bagnai , “ Keynesian and Neoclassical Fiscal sustainability Indicators , with Applications to Emu Member countries “ , working paper , No (75) , 2004.

- 4- Alexis Cruz – Rodriguez , “ Assessing Fiscal sustainability in some select ed countries “ , Theretical and Applied Economics , vol(XXI) , no 6(595) , 2014.
- 5- Alfred Greiner and Beetina fincke , “ public Debt Sustainability and Economic Growth – Theory and Empirics “ , Springer International publishing swizer land , 2015.
- 6- Angeliki N. Menegaki , “ The ARDL Method in the Energy-Growth Nexus Field; Best Implementation Strategies “ , journal OF f Economics , vol 7 ‘no 105, 2019.
- 7- Ann Kathomi and other’s , “ Interest Rate regulation and sustainability of Microfinance Institutions in nairobi counk , Kenya “ , International Academic Journal of human resource and business administration , vol(2) , Iss(3).
- 8- Anna Wildowicz – Giegiel and Aneta kargol wasiluk , " The phenomenon of fiscal illusion from theoretical and Empirical perspective : the case of Euro Area countries " , European Research studies Journal , vol (xxIII) , Iss(2) , 2020.
- 9- Ayps Kaya , Huseyinsen , “ How to Achieve and Sustian Fiscal Discipline in Turkey : Rising taxes Reducing Governmentl ? “ , Romanian journal of fiscal policy , vol(4) , no(1) , 2013.
- 10- Ayumu Yamauchi , “ Fiscal sustainability – The case of Eritrea “ , IMF working paper , African department , 2004.
- 11- Borrego and other’s , " Tax complexity indices and their relation with tax non compliance : Emprical evidence from the portuguese tax provessionals " , Tekhne , 2016.
- 12- Brain E.Dollery and Andrew C.worthing , " state Expenditure and fiscal illusion in Australia : A Test of the Revenue Comlexity Revenue Elasticity and flypaper Hypotheses " , department of Economics , University of new England , vol (25) , no (2) , September , 1995.

- 13- Brian Drollery and Andrew Worthington , " Fiscal illusion at the local level : An Empirical Test using Australian Municipal data " , the economic record , vol (75) , no (228) , March , 1999.
- 14- Brian E.Dollery and Andrew C.Worthington , " The Empirical analysis of fiscal illusion " , Journal of economic surveys , 10(3) , 1996.
- 15- Bruno heyndets and carine smolders , " fiscal illusion at the local level : Empirical evidence for the flemish municipalities " , public choise , 1994.
- 16- Carlos Diaz Alvarado and other's , " Fiscal sustainability in emerging Market countries with An Application to Ecador " , Inter American development Bank , 2004.
- 17- Charles Wyplosz , " Debt sustainability Assessment : The IMF Approach and Alternatives " , Graduate Institute of International studies – Geneva Economics , HEI working paper , No: 03 , 2007.
- 18- Christiane Nickel and Isable Vansteenkiste , " Fiscal policies , the Account and Ricardian Equivalence " , European Central Bank , working paper , No 935 , 2008 .
- .Daniel R.Feenberg and Harvey S.Rosen , " Tax structure and public sector Groth " , Journal of public of public Economics , 1987.
- 19- David dela croix and Philippe Michel , " National Debt sustainability and the Dynamics in the Economy of Diamond " , National fund for scientific Research , 1999.
- 20- Def Dahlby , " Sustainable fiscal policy Alberta " , western Centre for Economic Research , Information Bulletin , 13 , March , 1993.
- 21- Deporah A.Carroll , " Diversifying Municipal Government Revenue Structures : Fiscal illusion or Instability ? " , public Financial publication , 2009.
- 22- Dody Hapsoro and Ryfal Yoduke , " Fiscal illusion Delecion and their effect on Econmic Groth in Sulauesi " , Jurnal Economia , vol (15) , No (2) , 2019.

- 23- Domenico Da Emopli , " The Theory of Fiscal illusion in a constitutional perspective " , Puplic Finance Review, volume (30) , Issue (5) , September, 2002.
- 24- Doreen Musimenta , " Knowledge requirements , tax compliance costs and tax compliance in Uganda " , college of business and manage ment , Uganda , 2020.
- 25- Fabiano Bastos and Emilio Pinenda , " FISCAL Space of Brazilian states " , Inter – American Dwvelopment Bank , Fiscal and Municipal Management Division (IFD/FMM) , Institutions for Dwvelopment , Discussion paper , No.IDB-310-August , 2013.
- 26- Gboyega AOyerani , " Concept and Measurment of productivity " , University of Ibadan , Department of economic.
- 27- H.spence Banzhaf and Wallace E.Qutes , " On fiscal illusion And Ricardian Equirallence in loca public Finance " , National Bureau of economic Research , May , 2012.
- 28- Hung Ji and other's , " The role of intergovernmental aid in defining fiscal Sustainability at the sub-national level " , Urban studies Journal Limited , vol(53) , no(14) , 2016.
- 29- I.Csontos , " Fiscal illusion , Decision Theory and public Sector reform " , Akademiai Kiado , vol (47) , no (3/4) . 1995.
- 30- Irina Bilan , " Over view of the Main Theorieson The economic effects of public Indebtedness " , European Integration Realities and perspectives , 2016.
- 31- Jens Blom – Hansen , " Renter illusion : fact or fiction ? " , urban studies , vol (42) , no (1) . January , 2005.
- 32- Joaquim Sarmiento , " THE DETERMINANTS OF VALUE ADDED TAX REVENUES IN THE EUROPEAN UNION " , The European Journal of management studies , Vol(21) , ISS (2) , 2016.

- 33- Karaen I.Vauchn and Richard E.Vwajner , " public Debt controversies : An Essay in reconciliation " , Kyklos , vol(45) , February , 1992.
- 34- Khalaf Mohammed Hamed and other's , " The Impact of some financial on the financial Sustainability of Iraq " ,Eurasian Journal of History Geography and Economic ,vol(19) , Iss(2795-7659) , 2023.
- 35- Lindel Iwa L.Mhlungu , " An Exploratory study of the fiscal illusion of individual Taxpayers in south Africa " , Degree Momin Taxation , Faculty of economic and Management Sciences , University of Pretoria , 2012.
- 36- Liubor Lysiak and other's , " Assessment of financial sustainability of the local budgets : case of Ukraine " , public and Municipal finance , 9(1) , 2020.
- 37- Lucie Sedmihradska and Jakub Haas , " Budget transparency and fiscal performance : Do open budgets matter ? " , MPRA , 15 March.
- 38- Marek Dabrowski , " Fiscal sustainability : conceptual Institutional and policy Issues " , case working paper , No 4(128) , 2016.
- 39- Martin Baekgaard and Jens Blom-Hansen , " Cause of fiscal illusion , Articl in public Budgeting and Finance " , Aarhus University.
- 40- Martin Baekgaard and other's " Causes of Fiscal Illusion: Lack of Information or Lack of Attention? " ,Public Financial Publications ,vol (36) ,Iss (2) , 2016 .
- 41- Nigel chalk and Richard Hemming , " Assessing Fiscal Sustainability in theory and practice " , IMF working paper , fiscal Affairs Department , 2000.
- 42- Nizar Kazem sabah Al-khikani and Mayada Hassan Rahim , " Financial Sustainability Economic Groth in Iraq " , Al-Qadisiyah Journal for Adminstrative and Economic Sciences , vol (24) , Iss (1) , 2022.
- 43- Norman Gemmell and other's , " Tax perceptions and demand for public Expenditure : evidence from Uk micro – data " , European Journal of Political Economy , February , 2003

- 44- Pater S.Heller , “ Und-erstanding Fiscal Speace “ , TMF Policy Discussion paper , International Monetary Fund , 2005
- 45- Paulo Mourao , " Fiscal illusion cause fiscal delusion – please be careful " , Department of Economic and Management , University of Minho , 2010 .
- 46- Paulo Reis Mourao “ Towards a Puviani’s Fiscal Illusion Index “ ‘Revista Hacienda Publica Espanola , 2008 .
- 47- peter Haug , " Shadow Budgets , fiscal illusion and municipal spending : the case of Germany , Halle institute for Economic Research , no(9) , April , 2009
- 48- Peter M.Mittas and Geoffrey K.Turnbull , " Grant illusion , Tax illusion , and local Government spending " , public Finance Review , volume (29) , Issue (5) , September , 2001.
- 49- Rebecca Hendrick , " Revenue Diverification : fiscal illusion or Flexible Financial Management " public Budgeting , Winter , 2002.
- 50- REBECCA HENDRICK, “ Revenue Diversification: Fiscal Illusion or Flexible Financial Management “ , Public Budgeting & Finance / Winter 2002.
- 51- Robert J.Barro , “ The Ricardian Approach to Budget Deficits “ , Journal of Economic perspectives , vol (3) , No (2) , 1989.
- 52- Roberto Dell Anno and Brian E.Dollery , " Comparative Fiscal illusion : A fiscal illusion index for the European Union " , spring – verlag Berlin Heidelberg , 2013
- 53- Roberto Dell’Anno and Paulo Mourao “ Fiscal Illusion around the World An Analysis Using the Structural Equation Approach “ ‘sage Journals ‘vol (40) ‘ IIs (2) , 2011 .
- 54- Roberto Dell’Anno and Powlo Mourao , “ Fiscal Illusion around the world An Analysis using the structural Equation Apporoach “ , public finance Review , vol (40) , ISS (2) , 2011.

- 55- Rune Soren sen , " Fiscal illusion : nothing but illusion ? " , European Journal of political Research , Klumrer Academic publishers , printed in the Nether lands , 1992
- 56- Rupert Sowsgruber and Jean Robert t yran , " Testing the mill hypo thesis of fiscal illusion " , University of Innsbruck , public choice , vol 122 , no ½ , 2005
- 57- Russell Yas Khudair and Saad Sabir Mohammed " The effect of economic stationary variables on the growth in per capita income in Iraq for the period (1990 - 2021) by using the autoregressive distributed lag (ARDL) mode " , Wasit Journal for Pure Science , Vol. (1) No. (3).
- 58- Scott T.Fullwiler , " Interest rates and fiscal sustainability " , Journal Article , vol(41) , No(4) , 2007.
- 59- Stefan Tangen , " Under standing the concept of productivity " , Asia paciflc Industrail EngineerIng and Management systems conference , the Royal Institute of Technology , Stockholm , Sweden , 2002.
- 60- Stefano Toso , " The Italian school of public finance at the turn of the twentieth century and the Ricardian Equivalence Theorem " , working paper , history of political economy , Duke University , 1992.
- 61- Tchouassi Gerard and Ngwen Njangue , " Does fiscal illusion impact budget policy ? A panel data analysis " , International Journal of economics and financial Issues , vol(5) , no(1) , 2015.
- 62- Thomas Hoppe and other's , " The Tax complexity index – A survey – Based . country Measure of the tax code and frame work complexity " , European Accounting Review , 2021.
- 63- Tino Sanandayji and Bjorn Wallace , " Fiscal Illusion and fiscal obfuscation : An Empiri study of tax perception in Swden " , working paper , No 837 , Research Institute of Industrial Economics , Stockholm , Sweden .

64- Voughan Dickson , " Revenue structures , The perceived price of Government out put , And public expenditures " , University of new Branswick , public Finance Review , vol 28(1) , January , 2002.

65- Whintney B.Afonso , " Fiscal illusion in state and Local Finances : A Hindrance to transparency " , vol (4) , (3) , 2014.

66- William J.Hunter and Charles E.Scott , " statutory changes in state in come taxes : An in direct test of fiscal illusion " , public choice , vol (53) , no (1) , 1987

67- Yilin hou , " Fiscal Discipline as a capacity Measure of International Association of school and Institutes of Administration " , 2003.

Abstract

The research deals with the relationship between fiscal illusion and financial sustainability and how fiscal illusion affects financial sustainability negatively in rentier economies represented by the Kingdom of Saudi Arabia, Algeria and Iraq, by taking main indicators for each of the two concepts. The indicators of fiscal illusion are (allocation accuracy index, spending productivity index General, Fiscal Space Index, Fiscal Discipline Index) while financial sustainability indicators were chosen (the ratio of debt to GDP, the tax gap index). The research hypothesis focused on the fact that fiscal illusion has a negative impact on financial sustainability, and with the presence of fiscal illusion, it cannot Achieving financial sustainability. The study also assumed that fiscal illusion has an impact on financial sustainability in Iraq and the sample countries, and the impact of the sample countries is less severe than the Iraqi economy. The importance of the research was represented by studying the basic indicators of illusion and financial sustainability in the sample countries and Iraq in order to indicate the level of each variable in The sample countries and how the realization of fiscal illusion, even if in varying proportions, leads to the lack of financial sustainability or its little achievement. The aim of the research is to analyze the indicators of fiscal illusion and financial sustainability in Iraq and the sample countries, with an explanation to what extent indicators of fiscal illusion can contribute to the lack of financial sustainability. Achieving financial sustainability is achieved, and the study reached a number of conclusions, including the necessity of diversifying the state's public revenue sources and not relying on rentier revenues, which are characterized by fluctuation as a result of their connection to external factors outside the boundaries of the local economy, which causes them to be insufficient to confront revenues and thus move towards other sources of revenues, including Public debt. At the same

time, consumer expenditures occupy the largest share of public spending, which causes many problems for the economy, the most important of which is the high deficit in the state's general budget. This is a fundamental obstacle to financial sustainability, and the rules of financial discipline are not applied to public expenditures and public revenues in Iraq. And the sample countries correctly.

Republic Of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Administration and Economics

Department of Economics



**Fiscal illusion and its repercussions on financial sustainability in
selected rentier economies, with special reference to Iraq**

**A thesis submitted to Council of the College of Administration and
Economics - University of Karbala which it part of the requirements for the
degree of Doctor of Philosophy in Economic Sciences**

By the submiited

Zainab J.Abd al-Hussein Al-Dami

Supervised by

prof. Mohammed H. Kadhim Algburi

2024 A.C

1446 A.H